26

الإتجار بالأسلحة عبر الانترنت

تحليل الإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الانترنت في ليبيا

إن. آر. جينزين جونز وإيان مكولوم

Ministerie van Buitenlandse Zaken

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Federal Department of Foreign Affairs FDFA

Government of Canada Gouvernement du Canada

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

مسح الأسلحة الصغيرة

ورقة عمل معنية بمشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا من خلال الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية والإدارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية.

حقوق الطبع والنشر

نُشر في سويسرا برعاية منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف بسويسرا، 2017.
نُشر الإصدار الأول باللغة الإنجليزية في أبريل 2017.
الترجمة بالعربية في نوفمبر 2017

جميع الحقوق محفوظة. يحظر استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في أي أنظمة لاسترجاع المعلومات، ولا يجوز نقله بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من منظمة مسح الأسلحة الصغيرة أو بموجب مقتضيات القانون أو بموجب شروط متفق عليها مع المؤسسة الرسمية المعنية بحقوق إعادة الاستنساخ. تُرسل الاستفسارات المتعلقة بإعادة الاستنساخ خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير إدارة المنشورات، منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان أدناه.

مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
العنوان:
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
جنيف 1202، سويسرا

المساهمون: جوناثان فيرجسون، جيمس لوترول، جرايم رايس، مايكل سمولوود
مراجعة فنية: جوناثان فيرجسون
محرر السلسلة: ماثيو جونسون
محرر النسخة: أليكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za)
تدقيق: ستيفاني هويتسون
الترجمة إلى العربية: طلال أبوغزالة للترجمة والتوزيع والنشر
التصميم بخط Bahij Yakout: واثق زيدان (Watheqz@gmail.com)
الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-2-940548-44-6

This is an Arabic translation of Working Paper 26, *Web Trafficking: Analysing the Online Trade of Small Arms and Light Weapons in Libya*.

معلومات عامة عن منظمة مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة، هو مركزٌ عالميٌ للتميز يختص باستخلاص وتوفير المعرفة والمعلومات الحيادية المتعلقة بالسياسات والقائمة على الأدلة، وذلك في جميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعد المركز المصدر الدولي الرئيسي للمعلومات العامة والتحليل الخاص بجميع الجوانب المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وهو أيضًا بمثابة مركز للموارد والمصادر اللازمة للحكومات، وصانعي السياسات، والباحثين، والناشطين في هذا المجال. يقع مقر المركز في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف بسويسرا.

تأسس المركز في عام 1999 بدعم من الإدارة الإتحادية السويسرية للشؤون الخارجية وبدعم من مساهمين حاليين ومساهمين قدموا مساهماتهم مؤخراً من حكومات: أستراليا، وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. والمركز يعرب عن امتنانه وعرفانه العميق بالدعم الذي يتلقاه من حكومات كندا وإسبانيا، وكذلك من المؤسسات والجهات التابعة للأمم المتحدة.

ويستخدم المركز كادرًا دوليًا من ذوي الخبرة في الدراسات الأمنية، والعلوم السياسية، والقانون، والاقتصاد، والدراسات التنموية، وعلم الاجتماع، وعلم الجريمة. كما يعمل المركز عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والشركاء والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 دولة.

منظمة مسح الأسلحة الصغيرة العنوان:

Maison de la Paix

Chemin Eugène-Rigot 2E

جنيف 1202

سويسرا

هاتف: 5777 908 22 41+

فاكس: 2738 732 22 41+

بريد الكترونيsas@smallarmssurvey.org

موقع الويبwww.smallarmssurvey.org

حول التقييم الأمني في شمال أفريقيا

يعتبر تقييم الأمن في شمال إفريقيا مشروعاً ممتداً على مدى عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أماناً في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. ويقدم المشروع بحوثاً وتحليلات زمنية تستند على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة، وديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المصاحب لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا. إضافة إلى ذلك، يحصل المشروع على دعم مستمر من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية ومن الإدارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية. وقد تلقى في وقت سابق منح من وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
www.smallarmssurvey.org/de/sana/ar/home.html

موارد المعلومات المتاحة عبر الإنترنت

تتاح جميع منشورات مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا للتحميل مجاناً على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org. تتاح جميع منشورات مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا للتحميل مجاناً على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sana/ar/publications تُتاح معظم منشورات منظمة مسح الأسلحة الصغيرة للتحميل مجاناً على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/publications

تُتاح العديد من منشورات منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، بما فيها منشورات مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا، بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/languages.

يمكن الاطلاع على مجموعة من الأدوات المتاحة عبر الإنترنت بشأن الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، بما فيها تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة ومصادرها، والخرائط الغنية بالمعلومات، والكتيبات الإرشادية التفاعلية، على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/tools

للحصول على التحديثات الدورية حول منشورات وأخبار أخرى عبر البريد الإلكتروني ، قم بالتسجيل في www.smallarmssurvey.org/eAlerts

تابع مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا على:

www.facebook.com/SmallArmsSurveySANA

twitter.com/SANAProject

تابع منظمة مسح الأسلحة الصغيرة على:

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

twitter.com/SmallArmsSurvey

شاركنا ملاحظاتك وتعليقاتك

نحن حريصون على تلقي تعليقاتكم وملاحظاتكم حول كيفية استخدام بحث منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، وكيف يمكننا تحسين المنشورات والموارد الأخرى. يرجى ملء استبيان قصير على www.smallarmssurvey.org/feedback أو إرسال تعليقاتكم واقتراحاتكم على feedback@smallarmssurvey.org.

تصميم الأيقونات من خلال Freepik على الموقع الإلكتروني:www.flaticon.com

المحتويات

حول المؤلفين 7
شكر وتقدير 8
قائمة صناديق المعلومات والأرقام والخرائط والجداول 9
قائمة الاختصارات 11
المقدمة 13
المنهجية والمصادر 16
جمع البيانات 16
التحقق من البيانات وتجميعها 19
تحليل البيانات 20
الأسلحة في ليبيا 23
تاريخ الإتجار بالأسلحة والاتجاهات السائدة في مجال انتشارها 23
ظهور الأسواق عبر الانترنت 26
تجار الأسلحة عبر الإنترنت في ليبيا 28
الاتجاهات العامة 31
الاتجاهات المتبعة في الأسلحة المباعة 33
وصف مجموعة البيانات 33
معلومات حول الأسعار 40
الأسلحة الصغيرة والخفيفة كموارد مهمة للمعلومات 45
الخلاصة 50
الملحق 52
الجزء «أ»: الأسلحة المصنعة بعد عام 1990 52
الجزء «ب»: أسلحة مصنعة قبل عام 1990 76
تعليقات ختامية 98
المراجع 108

حول المؤلفين

إن. آر جينزين جونز، متخصص في الأسلحة والذخائر العسكرية ومحلل أمني يركز على الصراعات الحديثة والحالية، وهو الخبير الفني لدى منظمة مسح الأسلحة الصغيرة ومدير خدمات بحوث التسلح، وهو خبير استشاري فني في مجال الاستخبارات. وقد أعد بحوثاً وتحليلات موسعة حول جوانب متنوعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة، فضلاً عن التقييمات الفنية للأسلحة المُحرِقة وتكنولوجيا الأسلحة الحديثة وانتشار الأسلحة. وتشمل مجالات أبحاثه الأخرى استغلال الذكاء التقني في دعم مكافحة القرصنة ومكافحة المخدرات وغيرها من العمليات. علاوة على مهارته في جمع الأسلحة والذخيرة، هو عضو في الجمعية الأوروبية لبحوث الخراطيش وجمعية الذخائر الدولية والجمعية الدولية للمقذوفات.

إيان ماككولوم، باحث لدى خدمات بحوث التسلح وكاتب ومحرر لدى قناة فورجوتون ويبونز. وهو يُعني بدراسة تاريخ تطور الأسلحة النارية واستخدامها العملي، وكذلك يولي اهتماماً خاصاً بمراحل تطور الأسلحة التكرارية (لها مخازن للعتاد) والأسلحة ذاتية التحميل. وهو حاصل على شهادة في تقنيات الهندسة الميكانيكية من جامعة بوردو وشهادة مشغل التحكم الرقمي باستخدام الحاسوب CNC من المعهد الوطني لتصنيع الأدوات المعدنية – المستوى الأول، وقد عمل في مجال تصنيع الأسلحة النارية، وكذلك عمل مستشاراً فنياً لجمعية فاحصي الأسلحة والآلات.

شكر وتقدير

يعرب المؤلفون عن امتنانهم للعديد من الأشخاص الذين ساهموا في إعداد هذه الورقة. ويودون على وجه الخصوص شكر كلاً من جوناثان فيرجسون، وجيمس لوترول، وحسن مراجع، وجرايم رايس، ومايكل سمالوود من خدمات بحوث التسلح؛ وعلي عربية، ونيكولاس فلوركوين، ومات جونسون من منظمة مسح الأسلحة الصغيرة؛ ونيكولاس مارش من المبادرة النرويجية بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة؛ وروبرت موجاه من معهد إيجارابي، وليندسي سنيل، وسامي الترهوني، وسافانا دي تسييرس. كما يعرب المؤلفون عن خالص تقديرهم للمساعدة المقدمة من عدد من المصادر السرية في ليبيا وفيما وراءها.

قائمة صناديق المعلومات والأرقام والخرائط والجداول

صناديق المعلومات

1 وسائل الاعلام الاجتماعية كأداة بحثية: إمكانيات ومخاطر 21
2 أسواق الأسلحة النارية المفتوحة في طرابلس 25
3 مصادر سرية: لقطات سريعة 29
4 تحويل مسدسات الرمي الأجوف في ليبيا 41
5 جنوب ليبيا – دراسة حالة 45

أرقام

1 بنادق ذاتية التحميل في مجموعة البيانات حسب نوع الفئة 36

خرائط

1 خريطة تشوروبليث تظهر النسبة المئوية لقوائم الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مجموعة البيانات حسب بلد التصنيع 14
2 موقع بعض أسواق الأسلحة النارية في طرابلس 25

جداول

1 إعدادات خصوصية مجموعات فيسبوك 16
2 جماعات تجارة الأسلحة التي تعمل كمصادر لهذا الكتاب 17
3 الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حسب بلد الصنع 34
4 الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حسب النوع 35
5 بنادق التحميل الذاتي حسب بلد الصنع 35
6 أسعار بنادق ذاتية التحميل في مجموعة البيانات حسب نوع الفئة، في منتصف نوفمبر 2014 ومنتصف نوفمبر 2015 36
7 البنادق ذاتية التحميل حسب العيار 36
8 المسدسات حسب بلد الصنع 38
9 المسدسات حسب العيار (باستثناء مسدسات الرمي الأجوف) 39
10 الأسلحة الصغيرة التركية في مجموعة البيانات حسب النوع 40

11 متوسط السعر للأسلحة الصغيرة في مجموعة البيانات في نطاق التصفية السوقية 40
12 بيانات التسعير في مجموعة البيانات مقارنة بمعلومات التسعير السابقة 42
13 متوسط أسعار خراطيش العيار الصغير 44

قائمة بالاختصارات والمصطلحات

ACP	مسدس كولت آلي
AK	بندقية كلاشينكوف آلية
AK-74	بندقية كلاشينكوف آلية، طراز 1974
AK-74M	بندقية كلاشينكوف آلية محدثة، طراز 1974
AKM	بندقية كلاشينكوف آلية محدثة
AP	خارق للدروع
API	خارق حارق للدروع
API-T	متعقب خارق حارق للدروع
ARES	خدمات بحوث التسلح
ATGW	سلاح موجه مضاد للدبابات
BMG	مدفع رشاش براونينغ
CONMAT	قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح لنزاعات الملكية
CS	مصدر سري
EU	الاتحاد الأوروبي
EUR	يورو
FAL	بندقية آلية خفيفة
FALO	بندقية آلية ثقيلة
FMJ	سترة معدنية كاملة
FN Herstal	المصنع الوطني لهيرستال
GPMG	مدفع رشّاش للأغراض العامة
HK	هيكلر آند كوخ
JSP	طلقة لينة محشوة
LG1	منصة إطلاق قنابل يدوية1
LMG	مدفع رشاش خفيف
LYD	دينار ليبي

MAG	مدفع رشاش للأغراض العامة
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MILAN	صاروخ خفيف للمشاة مضاد للدبابات (ميلان)
MKEK	شركة الآلات والصناعات الكيماوية
PAK	مسدس آلي فارغ
PKM	مدفع رشّاش كلاشينكوف محدث
PoA	برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه
PSL	بندقية قنص نصف آلية
R	خرطوش بحافة (عندما تكون لاحقة في سياق الخراطيش)
RF	خرطوش محيطي الشعيلة (عندما تكون لاحقة في سياق الخراطيش)
RPD	مدفع رشّاش خفيف ديكتيرف
RPG	قاذف قنابل محمول مضاد للدبابات
S&W	سميث آند ويسون
SANA	تقييم الأمن في شمال أفريقيا
SSC	اللجنة الأمنية العليا
SR	شبة محفف (عندما تكون لاحقة في سياق الخراطيش)
SVD	بندقية قناص دراغونوف
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
US	الولايات المتحدة الأمريكية
USD	دولار أمريكي
USP	مسدس عام ذاتي التحميل

مقدمة

لا يزال الحصول على الأسلحة والذخائر في ليبيا أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للجماعات المسلحة المدعومة وغير المدعومة من قبل الدولة بغض النظر عن الطيف الأيديولوجي الواسع لهذه الجماعات، وكذلك الأمر بالنسبة للأفراد. إن الأسلحة النارية تؤدي دوراً مهماً في الحياة اليومية لكثير من الليبيين، وغالبا ما تؤدي دوراً مزدوجاً للأشخاص ذوي الصلة بالمليشيات. وبغض النظر عن الانتماءات، يحتفظ كثير من الليبيين بالأسلحة النارية اللازمة للدفاع عن منازلهم وأعمالهم وكذلك لتوفير الحماية الشخصية خارج منازلهم. إذ يترسخ انعدام الثقة في الحكومات المتنافسة وميلشياتها وشرطتها وقواتها المسلحة؛ ومختلف الجماعات القبلية والعرقية وغيرها من الجماعات.[1] ويلقى هذا الشعور صداه في تقارير وسائل الإعلام الرئيسية والبحث الأكاديمي من عام 2012 حتى الوقت الحاضر.

قبل ثورة عام 2011، أقامت حكومة القذافي نظاماً محكماً لتنظيم تجارة الأسلحة المحلية ومنعت انتشار تجارة الأسلحة غير المشروعة على نطاق واسع في ليبيا. وقد حظرت عقوبات الأمم المتحدة التصدير القانوني للأسلحة والذخائر إلى ليبيا من 1992 إلى 2003 [2] (انظر «الاتجاهات التاريخية

صورة 1 مسدس هاي باور ذاتي التعبئة من براونينغ من المُصنع الوطني لهيرستال معروض للبيع على منصة بالوسائط الاجتماعية

المصدر: سري/ فيسبوك، خدمات بحوث التسلح، 2016

للاتجار بالأسلحة وانتشارها» أدناه). شهدت الثورة الليبية 2011 حيازة مجموعة واسعة من الأسلحة والذخائر ونهبها من قبل جهات فاعلة غير رسمية. في حين أن الفصائل المسيطرة المتنافسة في ليبيا تحوز على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، فهناك كميات كبيرة انتشرت من ليبيا، وانتها بها المطاف في السوق السوداء المحلية (خدمات بحوث التسلح، 2016b؛ 2016c).

وتتناول هذه الورقة البحثية موضوع الإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الانترنت الذي يسهم في تعزيزه النمو الهائل في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين الليبيين في أعقاب سقوط نظام القذافي. وبالرغم من أن مراقبة الإتجار عبرالإنترنت من المحتمل أن تجمع البيانات حول جزء صغير فقط من تجارة الأسلحة غير المشروعة في ليبيا، إلا أن بإمكانها أن تسهم في تعزيز المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر تقليدية (انظر صندوق المعلومات 1 أدناه) فضلاً عن تقديمه لزاوية أقرب عن السوق السوداء الليبية على نطاق أوسع. وتعتمد الورقة على قاعدة بيانات خدمات أبحاث التسلح، التي تحتوي على معلومات متعلقة بالمشاركات والمجموعات والأفراد النشطين في مجموعة متنوعة من منصات الوسائط الاجتماعية والاتصالات.[3] كما تتناول الورقة عدد 1,346

خريطة 1 خريطة تشوروبليث تظهر النسبة المئوية لقوائم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجموعة البيانات حسب بلد الصنع

ملاحظات: لغرض تصور هذه الخريطة، يُنسب الإنتاج اليوغوسلافي إلى صربيا، وإنتاج ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا، وإنتاج الاتحاد السوفياتي إلى الاتحاد الروسي، والإنتاج التشيكوسلوفاكي إلى الجمهورية التشيكية. تُحاط ليبيا باللون الأزرق.

المصدر: خدمات بحوث التسلح، 2016

من عمليات الإتجار الفريدة على مدى فترة 12 شهراً (في منتصف نوفمبر 2014 ومنتصف نوفمبر 2015)، وتسلط الضوء على عدد من الاتجاهات المهمة، وتشمل النتائج الرئيسية التالية:[4]

- الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصنعة في 26 دولة حديثة[5] عرضت للبيع أو التجارة في السوق غير المشروعة على الإنترنت في ليبيا.
- تعود أغلب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي عرضت للبيع إلى ما قبل الحظر المفروض على الواردات في نظام القذافي، وذلك على الرغم من إدراج الأسلحة التي ظهرت ما بعد الحظر وما بعد الثورة في قوائم الحظر.
- الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنتجة من عام 1992 حتى الوقت الحالي والموثقة باعتبارها مجال غير مشروع للإتجار في ليبيا تتكون من المواد المصنعة في 12 دولة: النمسا، وبلجيكا، وبلغاريا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا ،وصربيا، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة.
- طُرحت المسدسات بشكل غير متناسب في مجموعة البيانات بالمقارنة مع النسبة المئوية المقدرة لحيازة الأسلحة الصغيرة في ليبيا التي كانت تضمها. وهذا يرجع أساساً إلى ارتفاع الطلب على الأسلحة النارية التي يمكن إخفاؤها في المدن الليبية.
- تم توثيق أعداد كبيرة من المسدسات ذات الرمي الأجوف في ليبيا – وهي تُصنع في تركيا في الأساس. وفي الوقت الذي تباع فيه هذه المسدسات وتشتري علناً، فبعضها يتم تحويله إلى أسلحة نارية فتاكة من خلال المستخدمين النهائيين والتجار كذلك.
- هناك كميات كبيرة من الأسلحة النارية التراثية (الأنواع العتيقة والتي تجاوزها الزمن) ما زالت متداولة في السوق السوداء الليبية. ولا يزال الطلب مرتفعاً على الكثير من هذه الأسلحة، وخاصة المسدسات.
- يبدو أن معظم الصفقات تجرى في إطار الأغراض الرياضية، والهوايات، والدفاع عن النفس أو المنافع التجارية، غير أن لدى بعض المنخرطين في تجارة الأسلحة غير المشروعة عبر الإنترنت علاقات قوية بالميليشيات الليبية.

تعد ورقة العمل هذه تحليلاً موجزاً لتجارة الأسلحة عبر الإنترنت في ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منتصف نوفمبر 2014 إلى منتصف نوفمبر 2015. يشير تحليل قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح إلى أن تجارة الأسلحة عبر الإنترنت تجري حالياً من خلال عدد كبير من المجموعات، وتتكون من عدد كبير من الصفقات الفردية على مدى عدة سنوات. وسيحقق إجراء مزيد من الدراسات نفعاً أكبر.

المنهجية والمصادر

جمع البيانات

يستند البحث الأصلي لورقة العمل هذه إلى بيانات أصلية تم جمعها عبر مجموعات متواجدة عبر الانترنت وتزاول تجارة الأسلحة في ليبيا. ويمتد نطاق هذه الورقة ليشمل دراسة حالة حول أنواع معينة من المعلومات عن الأسواق غير المشروعة التي يمكن أن تُستمد من التحليل المفصل لمجموعة محددة من الصور المنشورة على الوسائط الاجتماعية. وهكذا يركز هذا التحليل على الصور المنشورة على مواقع مغلقة للإتجار بالأسلحة في ليبيا، وهذه المواقع تمثل منطقة صراع حيوية.[6]

الجدول 1 **إعدادات خصوصية مجموعات فيسبوك**

	إعدادات عامة	إعدادات مغلقة	إعدادات سرية
من يستطيع الانضمام؟	من يستطيع الانضمام؟	يمكن لأي شخص طلب الانضمام أو إضافته أو دعوته للانضمام.	يمكن انضمام أي شخص ولكن يجب إضافته أو دعوته للانضمام.
من هم الأشخاص الذين يمكنهم مشاهدة اسم المجموعة؟	أي شخص	أي شخص	الأعضاء الحاليين والأعضاء السابقين
من هم الأشخاص الذين يمكنهم مشاهدة المتواجدين في المجموعة؟	أي شخص	أي شخص	الأعضاء الحاليين فقط
من هم الأشخاص الذين يمكنهم مشاهدة وصف المجموعة؟	أي شخص	أي شخص	الأعضاء الحاليين والأعضاء السابقين
من الأشخاص الذين يمكنهم مشاهدة علامات المجموعة؟	أي شخص	أي شخص	الأعضاء الحاليين والأعضاء السابقين
من هم الأشخاص الذين يمكنهم مشاهدة مشاركات الأعضاء في المجموعة؟	أي شخص	الأعضاء الحاليين فقط	الأعضاء الحاليين فقط
من هم الأشخاص الذين يمكنهم العثور على المجموعة عند البحث؟	أي شخص	أي شخص	الأعضاء الحاليين والأعضاء السابقين
من هم الأشخاص الذين يمكنهم مشاهدة أخبار حول المجموعة على الفيس بوك (مثل الأخبار والبحث)؟	أي شخص	الأعضاء الحاليين فقط	الأعضاء الحاليين فقط

المصدر: فيسبوك (2016a)

وقد قام المؤلفون بتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال خدمات بحوث التسلح[7] من عدد ستة مجموعات[8] تستضيفها وسائل تواصل اجتماعي ومنصات اتصالات معروفة بغية رصد الإتجار بالأسلحة والذخائر عبر الإنترنت والتعامل مع التجار لأغراض البحث. وقد كان الوصول إلى هذه المجموعات بواسطة عدة طرق، بما في ذلك استخدام أساليب الاستخبارات البشرية التقليدية (خدمات بحوث التسلح، 2016a؛ 2016b). تجدر الإشارة إلى أمر واحد في هذا الصدد، وهو أن هذه المجموعات كانت غير مرئية للعامة في البحث العام على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد كانت هذه المجموعات إما ‹مغلقة› أو ‹سرية›. ويخضع ذلك لمستويات مختلفة من الوضوح والوصول المتاحين للمستخدمين الذين ليسوا أعضاء في هذه المجموعات، وتختلف عن المجموعات ‹العامة› (انظر الجدول 1).

كانت أعداد هذه المجموعات وأنشطة أعضاءها متباينة وقد تم رصدها على مضض (انظر الجدول 2). وكانت أصغر هذه المجموعات تتألف مما يقل عن 400 عضو، وهي تهدف في الأساس إلى تسهيل التجارة بالعملات الأجنبية، ولكنها تُجري بعض صفقات الأسلحة. وكانت المجموعات الأكبر والأكثر نشاطاً تتألف مما يقرب من 14,000 عضواً وتشكل غالبية البيانات التي تسترشد بها هذه الورقة.

الجدول 2 **مجموعات الإتجار بالأسلحة التي تمثل موارد معلومات داعمة لهذه الورقة** [أ]

رقم المجموعة #	إعدادات الخصوصية	عدد الأعضاء[ب]	مستوى النشاط [ج]	مدة الرصد الفعلية [د]
المجموعة 1	مغلقة	12,897	مرتفع	9 أشهر
المجموعة 2	سرية	2,723	منخفض	7 أشهر
المجموعة 3	مغلقة	6,982	منخفض	4 أشهر
المجموعة 4	عامة	385	منخفض	4 أشهر
المجموعة 5	مغلقة	13,872	متوسط	3 أشهر
المجموعة 6	لا توجد	404	منخفض	3 أشهر

أ لاحظ المؤلفون أن المجموعات الإضافية المراقبة من خلال خدمات بحوث التسلح غير مدرجة في هذه الورقة.

ب في الساعة 05:00 م في 22 فبراير 2016

ج تم تحديد مستوى النشاط لكل مجموعة بتقييم متوسط المشاركة اليومية على مدى ثلاثة أشهر. وتراوحت الدرجات بين منخفضة (1.0 إلى 4.9 مشاركة في اليوم الواحد)، ومتوسطة (5.0 إلى 14.9)، ومرتفعة (15.0 أو أعلى).

د فترة رصد النشاط تنعكس في الأساس على طول الوقت المستغرق لموظفي خدمات بحوث التسلح للوصول إلى المجموعة في خلال فترة 12 شهراً المشمولة بالدراسة. وبوجه عام تم تحديد هذه الفترة بإغلاق مجموعات أو إنهاء مجموعات وتشكيل مجموعات جديدة.

المصدر: خدمات بحوث التسلح (بلا تاريخ)

وفي حين رصدت المجموعات على نحو فعال لفترات مختلفة، فقد تم أيضاً توثيق المنشورات المحفوظة[9] . كما أن البيانات التي تم تحليلها لهذه الورقة تغطي فترة تتألف من 12 شهراً كاملاً من منتصف نوفمبر 2014 إلى منتصف نوفمبر 2015، وذلك لدى توافر هذه البيانات.[10]

ناقشت هذه الورقة تلك البيانات التي تم جمعها من هذه المجموعات وقد تضمنت العديد من المحاولات لإجراء صفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة[11]. إن الأسلحة الخفيفة تمثل نسبة صغيرة نسبياً من الأسلحة والذخائر التي عرضت للتجارة في ليبيا، وقد تناولناها بمزيد من التفصيل في تقييم الأمن في شمال أفريقيا (تقرير مختصر رقم 6)، وهو يستند إلى مجموعة أوسع نطاقاً من الإدخالات في قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح لنزاعات الملكية، وقد عُنيت بتقييم 97 محاولة لإجراء صفقات للأسلحة الخفيفة وتوثيقها على مدى فترة 18 شهراً من الفترة الممتدة من سبتمبر 2014 إلى مارس 2016 (جينزين جونز ورايس، 2016).

صورة 2 مثال لمشاركة فعلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لبيع سلاح (في هذه الحالة، مدفع رشّاش تشيكي طراز Sa vz. 25) معروض للبيع في الأسواق غير المشروعة في ليبيا.

ملحوظة: التعليقات تعكس ردود أعضاء المجموعة على المنشور الأصلي فيما يتعلق بالسعر المطلوب (1,300 دينار ليبي)[12] وموقع السلاح في (بنغازي).

المصدر: سري/ فيسبوك، خدمات بحوث التسلح، 2016

تم تقييم عدد 1,346 صفقة لهذه الورقة[13]. وتوضح البيانات المرئية العروض أو الطلبات الأولية؛ ومع ذلك، كانت هناك أدلة ومفاوضات أخرى وتأكيد على الصفقات لعدد محدود من النماذج. وفي معظم الحالات، جرت مفاوضات عبر الوسائل الهاتفية أو الرسائل، بما في ذلك تطبيقات الرسائل الآمنة المستخدمة في الهاتف المحمول. كما كانت معظم إدخالات قاعدة البيانات التي تم تقييمها عبارة عن صور فوتوغرافية؛ بيد أن كثيراً منها كان يقترن بمعلومات مكتوبة مثل التسعير، أو مكان البائع، أو شروط البيع، أو المصدر، أو غير ذلك من التفاصيل ذات الصلة. كما تم تسجيل هذه المعلومات السياقية في أقسام فرعية وحقول مخصصة في قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح.

التحقق من البيانات وتجميعها

وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة في قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح، فقد جُمعت وصُنفت وقُيمت على أساس منهجية ثابتة للتحليل.[14] هذه المنهجية تقتضي خضوع كل جزء من البيانات لأدنى المستويات الأساسية للفحص قبل إدراجه في مجموعة البيانات. وقد استرشدت مجموعة متنوعة من المعايير بالتقييم الأولى للبيانات، بما في ذلك كمية المواد وجودتها؛ وطبيعة مصدر هذه المواد واعتماداته؛ وجودة أية صورة من الصور[15] ، بما في ذلك علامات التدريج[16] ؛ وأيه معلومات ذات درجة أعلى[17]. وبمجرد جمع البيانات[18] ، أجريت مراجعة لها، ثم حُذفت التكرارات، وصُنفت المشاركات الفردية على أساس توخي المصداقية والموثوقية. وقد أُستبعدت المشاركات التي لا تفي بالمتطلبات المحددة.

ثم تم تقييم البنود التي تشكل جزءاً من مجموعة البيانات حسب أهميتها النسبية وأولويتها لإجراء المزيد من التمحيص. وقد أولى باحثو خدمات بحوث التسلح للبنود المهمة مزيداً من الاهتمام[19] كما خضعت الصور للبحث المتنوع في محركات البحث المتخصصة[20]؛ وسُجلت الأدلة السياقية الأخرى ثم قُيمت؛ بالإضافة إلى إجراء المزيد من التمحيص لمصادر المواد إثباتاً للمصداقية. كما تم تسجيل وتقييم الأدلة السياقية بعناية وإحكام. في العديد من الحالات، اتصل باحثو خدمات بحوث التسلح بالأطراف المنخرطة في الصفقات من أجل دعم المعلومات الواردة في الورقة.[21]

وبمجرد الانتهاء من قاعدة البيانات، أُجري تحديد مبدئي لكل بند حسب النوع والشركة المصنعة والطراز.[22] وقد استعرض المؤلفون قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح لتحديد البيانات ذات الصلة بالورقة. وكانت القائمة النهائية، التي تتألف من 1,346 بنداً ثابتاً في قاعدة البيانات، تشكل الأساس

لهذه الورقة. بالإضافة إلى ذلك تم دعم البيانات الواردة في هذه الورقة من خلال بيانات البحوث الأوسع نطاقاً بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في ليبيا. وأخيراً، تم جمع معلومات محددة عبر مجموعة من المقابلات مع البائعين عبر الإنترنت في مجموعات الرصد والمصادر السرية في ليبيا وفي أماكن أخرى تتمتع بمعرفة وخبرات ذات صلة.

تحليل البيانات

صُنفت مشاركات الإتجار بالأسلحة عبر الانترنت وإستخدمت كمرجعية باستخدام دالات قاعدة البيانات المناسبة. وتم بعد ذلك مراجعة وتعديل مجموعة البيانات لإزالة القوائم غير المكتملة وأجرينا المزيد من التحقق للمزيد من المصداقية. ولأن الإدخالات وردت بالتفصيل بقياسات رمزية إلى حد كبير، فقد استندت الأرقام إلى مجموع عدد الإدخالات ذات الصلة بين الفئات. أُخذت هذه الأرقام من العدد الإجمالي المتاح لكل فئة ليتم تحويلها إلى نسب مئوية، ثم تم تقريبها لأقرب رقمين عشريين. بعد ذلك أُجريت جدولة للمقارنة وذلك بغية إنشاء جداول البيانات. ثم ظُللت الخانات بوظائف التظليل الآلية من تشوروبليث.

وقد تم احتساب متوسط بيانات التسعير إلى المتوسط حسب الفئة الإقليمية. وفيما يتعلق بعتبات جدوى السوق لأغراض القائمة، تم تعديل سعر العرض وأعلى سعر باستخدام نسبة محددة من حيث أعلى سعر يتجاوز 75 في المائة من قيمة سعر العرض وأقل بنسبة 300 في المائة من نفس القيمة. وصُممت هذه النسبة بقيمة 75 في المائة لتمثل أدنى حد، ولتبين أن القائمة اقتربت من سعر التصفية في السوق على أقل تقدير. كما أُضيف حد أعلى من 300 في المائة من سعر العرض لاستبعاد العروض الزائفة والساخرة المنتشرة في أسواق وسائل التواصل الاجتماعي. ونظراً لأن معظم المبادلات تتم سراً، فقد انحصر هذا الجزء من مجموعة البيانات في نطاق تطبيقه.

وعلى الرغم من وجود أكثر من 1,300 قائمة في قاعدة البيانات، فلا يمكن القول بأن جميع الأصناف أدرجت بأسعار مقبولة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، باستثناء حالات محدودة تم إبلاغها إلى خدمات بحوث التسلح مباشرة من خلال المشترين والبائعين، لا يمكن الجزم أو القطع ببيع صنف ما من عدمه. إن طبيعة المبيعات السرية تحول دون تداول القوائم بشكل سليم أو تقدير قيمتها بسعر السوق. كما أن معظم القوائم لكل نوع قائمة يشير إلى أن مبادلات قليلة جداً أجريت علناً عبر الانترنت. وهذا ما تؤكده مقابلات مع خمسة مصادر سرية، حيث بينت أن

الصندوق 1 وسائل الاعلام الاجتماعية كأداة بحثية: إمكانيات ومخاطر[23]

تعد وسائل الإعلام الاجتماعي مصدراً مهماً للغاية للبيانات حول الحيازة المشروعة وغير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. حيث تعتبر الصور التي تُنشر على فيسبوك أو تويتر أو يوتيوب أو المنابر الإعلامية والاجتماعية الأخرى هي الدليل الأول في أغلب الأحيان، وأحياناً الدليل الأوحد، المتاح علناً لانتشار طرازات معينة من الأسلحة. ويمكن أن توفر هذه الصور أيضاً معلومات مهمة حول عمر الأسلحة وحالتها ومصدرها والمستفيدين منها.

وتتمثل الفوائد الأخرى من وسائل الإعلام الاجتماعية في جمع البيانات ذات الطابع اللامركزي والفترة القصيرة التي تقع بين إنشاء المعلومات والصور ونشرها. إلا أن هذا لا يسري دائما على مصادر البيانات التقليدية. فعلى سبيل المثال، يتباين التدفق الفعلي للبيانات المحتملة ذات الصلة والواردة من وسائل التواصل الاجتماعي تبايناً شديداً مع عمليات الإبلاغ الرسمية عن نقل الأسلحة، التي غالباً ما تكون بطيئة وتتضمن فقط تلك البيانات الواردة من بلدان تتسم بالشفافية.

ومع تقلص عدد الحكومات التي تشارك في هذه العمليات، قد يصبح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعقب تجارة الأسلحة المصرح بها بديلاً مهماً للحصول على البيانات المفيدة.

غير أن وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أداة بحث صرفة تخضع لقيود قوية جمة، حيث أن معظم المنشورات المتعلقة بنقل الأسلحة تُعد ظرفية، أي أن تدفق المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي غالباً ما يكون غير منتظم وغير مكتمل. كما أن المنشورات لا تتضمن في كثير من الأحيان أنواع المعلومات المفيدة التي تكفل اكتمال تغطية تجارة الأسلحة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد التقطت معظم الصور ومقاطع الفيديو المتعلقة بالأسلحة في وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض أخرى غير توثيق تدفقات الأسلحة وهي بالتالي لا تشمل تفاصيل أساسية حول الأسلحة الفردية، بما في ذلك علاماتها. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من ضخامة منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها لا توثق سوى نسبة ضئيلة من الأسلحة المنقولة المشروعة وغير المشروعة.

ويعد التحقق من دقة وصحة منشورات وسائل التواصل الاجتماعي تحدياً كبيراً آخر. وعلى عكس مصادر وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف، قد يكون التحقق من الوقائع ضئيلاً، وكذلك فحص المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي. وتكون الحواجز التي تعترض الولوج لهذه المواقع والمنصات ضئيلة؛ حيث يمكن لأي شخص لديه هاتف ذكي نشر المعلومات والصور على الإنترنت، وتوزيعها على الفور على الناس في جميع أنحاء العالم. لذلك تنتشر المعلومات الكاذبة أوالخاطئة سريعاً في وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعلها أداة جذابة للدعاية ومصدراً مضللاً للمعلومات.

كما يوجد عيب آخر يشوب وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أداة بحثية ألا وهو صعوبة البحث المنظم للبيانات المنشورة وترتيبها وتخزينها. حيث لا يوجد محرك بحث واحد ينشئ مجموعة كاملة من المنشورات عبر الانترنت وكذلك لا يحدد أو يوسم معظم صور الأسلحة. وقد يعمل التطور الذي تشهده تقنيات البحث والتعرف على الصور على تمكين عمليات البحث الشامل للمواقع الاجتماعية، والذي من شأنه أن يكون نافعاً للباحثين إلى حد كبير. وحتى ذلك الحين، يتبلور معنى التغطية غير المتسقة لوسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بتدفقات الأسلحة وتعرضها للتلاعب في أنها قد تظل مكملاً _ أو بالأحرى بديلاً – عن المصادر التقليدية للبيانات المتعلقة بتجارة الأسلحة في المستقبل القريب.

إجراءات المبادلة المعتادة تنطوي على التفاوض السري الخاص عن طريق ممثل عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول. ولذلك، على الرغم من إيجابيات تقييم الأسعار الأولية المرتبطة بالقوائم، فهي لم تكن مؤشرا قوياً على بيع صنف معين أو بيعه بالسعر المحدد.

الأسلحة في ليبيا

تاريخ الإتجار بالأسلحة والاتجاهات السائدة في مجال انتشارها

قبل ثورة 2011، قامت حكومة القذافي بإحكام قبضتها على تجارة الأسلحة غير المشروعة ومبيعات السوق السوداء. وقد وصفت مصادر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين المدنيين في فترة ما قبل ثورة 2011 «بالمعدومة تقريباً» «ولا يُسمع بها» (خدمات بحوث التسلح، 2016b). حيث فرضت الأمم المتحدة حظراً في مارس 1992 منع التصدير القانوني للأسلحة والذخائر إلى ليبيا. وقد لاقى ذلك دعماً من دول أخرى عن طريق الحصار أو الحظر الفعلي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة[24]. وفي أغسطس 1998 صدر قرار من مجلس الأمن بتعليق عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيا عندما اتخذت ليبيا خطوات لتسوية اتهامات دعمها لتفجير طائرتين أجنبيتين. وفي أبريل 1999 تم تعليق العقوبات ولكنها لم تُرفع. وعندما أقرت ليبيا بمسؤوليتها عن تصرفات المسؤولين الليبيين ووافقت على دفع تعويضات وتعهدت بمواصلة التعاون مع المحققين وأدانت الإرهاب، رفع مجلس الأمن الحظر على الأسلحة بموجب القرار 1506 في سبتمبر 2003 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2012a). ولا تزال بعض عمليات الحظر الوطنية أو الإقليمية قائمة بعد رفع الحظر الدولي على الأسلحة؛ فعلى سبيل المثال، لم يُرفع حظر الاتحاد الأوروبي حتى أكتوبر 2004 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2012b). وقد أفاد تقرير برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (2010) أن ‹الأسلحة الخفيفة› (تعني ‹الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة›) لا يمكن حيازتها من قبل المدنيين دون تصريح، وأن مثل هذه التصاريح تُمنح فقط لأعضاء القوات المسلحة وضباط الشرطة والمسؤولين القضائيين والمدعين العامين (ليبيا، 2010).

ومع ذلك، اتسمت حكومة القذافي بمخزوناتها الهائلة من الأسلحة، التي تتجاوز إلى حد كبير ما هو مطلوب لدعم القوات النشطة التي يبلغ عددها 76,000 وعدد 40,000 قوات احتياطية (الميليشيات الشعبية) التي يُقدر أنها تضم قوات الحكومة قبل بدء الصراع 2011 (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2011). وقد اشتبه في دعم القذافي المادي، بما في ذلك توريد الأسلحة والذخائر، إلى مختلف الجماعات المتمردة في أفريقيا، بما في ذلك المتواجدة في تشاد، وليبريا، والصومال، والسودان (باتيا، 2001؛ بلانشارد وزانوتي، 2011؛ سليمان وسوارت، 2005). وقد أظهرت العديد من الصور

صورة 3 أثناء الثورة الليبية، نُقلت الأسلحة التي تم الإستيلاء عليها من مخازن القذافي الضخمة. كان من الشائع الاستيلاء على هذه الأسلحة وترك أغلفتها الأصلية.

المصدر: رويترز/غوران توماسيفيتش، 2011

الملتقطة إبان الثورة مرافق للتخزين مهدمة وتم الإستيلاء عليها حيث تحتوي على كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والأسلحة الأخرى (جينزين جونز، 2012b). وأسفرت الثورة الليبية 2011 بشكل مباشرة عن زيادة كثافة انتشار الأسلحة والذخائر ودخولها مجال الاتجار غير المشروع في ليبيا. وفي أعقاب اندلاع القتال في فبراير 2011، فرض مجلس الأمن الدولي حظراً جديداً على ليبيا.[25]. وقد نصت القرارات على نقل ملكية الأسلحة إلى المجلس الانتقالي الوطني الجديد المعترف به إذا كان هذا النقل معتمد من لجنة العقوبات (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2011b) [26]. وقد صدرت قرارات إضافية في 2013 و 2014 نصت على تعديل الحظر، حيث يمكن في الوقت الراهن استيراد الأسلحة الفتاكة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع بغية استخدامها حصراً للدعم الأمني أو نزع السلاح إلى ،السلطات الليبية، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة (لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2011a; 2013a; 2014a).

وقد انعكس التزايد الملحوظ في تدفقات الأسلحة في ليبيا بعد الثورة على كمية الأسلحة التي يجري تداولها بانتظام، وعلى تنويع المواقع والمنصات المستخدمة لتسهيل عمليات البيع. وقد تمثلت عودة

الصندوق 2 أسواق الأسلحة النارية المفتوحة في طرابلس [27]

تأوي المدن الليبية الكبيرة، بما في ذلك طرابلس، عدد من الأسواق المفتوحة لبيع الأسلحة النارية والمنتجات الأخرى المستخدمة في الصيد والرياضة والتكتيكيات الأخرى. على سبيل المثال، سوق الحوت في شارع الرشيد في طرابلس، فضلاً عن الأسواق المنتشرة في شوارع المدينة القديمة في طرابلس، حيث تعتبر جميعها أماكن معروفة لبيع الأسلحة النارية (انظر الخريطة 2). ويعرف سوق الحوت خاصة بالتجار الذين يعرضون مجموعة واسعة من الأسلحة، بما في ذلك عدد كبير من مسدسات الرمي الأجوف، حيث يتم تحويل البعض منها لأسلحة فتاكة (انظر الصندوق 4 أدناه). ويتعرض البائعون في هذه الأسواق أحياناً لحملات من الميليشيات التابعة للحكومة المحلية، حيث جرت إحدى تلك الحملات في منتصف عام 2014. وأفاد المصدر السري 6 بتراجع هذه الحملات وتواصل عمليات بيع الأسلحة في الوقت الحالي. من المثير للاهتمام أنه لم تكن هذه الحملات بسبب بيع الأسلحة النارية – حيث لاقت أسلحة الرمي الأجوف قبولاً على نطاق واسع في ليبيا – ولكن كانت لممارسة عدد من البائعين لعمليات البيع دون تراخيص رسمية. كما أفاد مصدر مقرب من الأسواق غير المشروعة في شوارع المدينة القديمة في طرابلس بالتالي:

> لم يكن هناك أي قانون قيد التنفيذ سوى من خلال الميليشيات المحلية أو 'الكتيبة' لوقف البيع غير القانوني في الشوارع المحيطة بالمدينة القديمة و' سوق الحوت'. ليس بسبب أنهم كانوا يبيعون هذه البنادق ولكن لأنهم لم يحملوا تراخيص لبيع أي بضائع أو تراخيص بإقامة أكشاكهم في المنطقة.كانت هذه البنادق تُختبر من قِبل بائعيها؛ وذلك من خلال إطلاق النار في الهواء دون تحذير أو مراعاة للمدنيين (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

وأشار المصدر السري 7 إلى أن بيع الأسلحة النارية في طرابلس أصبح أكثر صعوبة منذ 2013–0122، ولكن لا يزال شراؤها سهلاً. وتتاح الأسلحة ذات الرمي الأجوف في وحدات العرض، ولكن الأسلحة النارية الفتاكة غالباً ما تُجلب بمكالمة هاتفية:

> في فترة 2012–2013 كان من السهل جداً [شراء] سلاح، حيث كانت هناك محلات للبيع في شوارع طرابلس (وكان شارع الرشيد هو أكثرها شهرة). حيث تستطيع من خلال عدد قليل من المكالمات الهاتفية الحصول على سلاح ناري بدءاً من [المسدس ذاتي التحميل] عيار 9 ملم (تركي أو بلجيكي الصنع) مروراً بالبندقية ذاتية التحميل من المُصنع الوطني لهيرستال، وحتى البندقية ذاتية التحميل من نوع بندقية كلاشينكوف آلية... وكان المصدر الرئيسي للبنادق هو منطقة ورشفانة (غرب طرابلس) (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

خريطة 2 موقع بعض أسواق الأسلحة النارية في طرابلس

المصدر: خدمات بحوث التسلح، 2016. معلومات الخريطة © جوجل، 2016

تدفق الأسلحة غير المشروعة في ظهور بائعي السوق السوداء وترسيخ موطأ قدم لهم في المناطق الكثيفة بالسكان في ليبيا، بما في ذلك طرابلس ومصراتة، وكذلك في المدن الصغيرة الواقعة بالقرب من مناطق القتال الدائر. وفي المدن والقرى الكبيرة، تباع الأسلحة النارية في الوقت الحالي بشكل علني أو شبه علني في الأسواق (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

ظهور أسواق الانترنت

بالتزامن مع الزيادة العامة في مبيعات الأسلحة غير المشروعة عقب ثورة 2011، نشأت ظاهرة تمثلت في الاستخدام الواسع النطاق لمنصات الإنترنت، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لبيع الأسلحة والذخائر وغيرها من المواد غير المشروعة وكذلك الإعلان عنها. كما بدأت المجموعات المسلحة غير الرسمية في ليبيا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل وتجنيد الأفراد وإدارة صورتها العامة. وبالرغم من صعوبة إنشاء إطار زمني محدد للشروع في مبيعات الانترنت بشكل جدي، ظهرت تقارير أولية عن البيع على نطاق واسع في أواسط العام 2013 إلى أواخره، خلال فترة إجراء بحث ذا صلة بتقرير مختصر من منظمة مسح الأسلحة الصغيرة لفحص الذخائر ذات الأعيرة الصغيرة المتاحة في ليبيا (جينزين جونز، 2013b). وذكر تقرير إخباري في وقت لاحق مجموعتين تديران مبيعات الأسلحة على الإنترنت ومقابلات مع مشترٍ ليبي لمسدس تركي (كيبريسلي، 2013). بالإضافة إلى تقرير صدر في يناير 2014 حيث نظر عن كثب في الدور الذي أدته وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز توزيع وانتشار الفائض أو الأسلحة التي تم الإستيلاء عليها من نظام القذافي (سنيل واوغرادي، 2014). إلى جانب مقالة طُرحت في فبراير 2014 (خدمات بحوث التسلح) استهدفت دراسة تصاميم المسدسات غير الموثقة التي عُرضت للبيع على موقع فيسبوك (فيرغسون، 2014a).

ويُعد تعزيز الوصول إلى شبكة الإنترنت عاملاً رئيسياً في تفسير نمو منصات البيع على الإنترنت. وقد بذلت حكومة القذافي جهودا متواصلة لتعطيل الاتصال بالإنترنت، حيث عانى العديد من الليبيين من ضعف الوصول إلى شبكة الإنترنت بشكل نسبي حتى بعد ثورة 2011 (خدمات بحوث التسلح، 2016b؛ بيسواس وسنايبس، 2014). وعلى الرغم من القيود المفروضة على الوصول لوسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن هذه الوسائل لعبت دوراً مميزاً خلال الثورة، وشاع استخدام منصات مثل تويتر وفيسبوك بين الشباب الليبي إلى حد كبير (مدرسة دبي للحوكمة، 2011). ورداً على سؤال حول بدايات مبيعات الأسلحة عبر المنصات الإعلامية والاجتماعية، قال المصدر السري 6:

تزامن ذلك مع قدرة الناس على التسجيل للحصول على أجهزة التوجيه (routers) للسماح لهم بالوصول إلى الإنترنت، إذ لم يكن أي فرد قادراً على الوصول إلى الإنترنت قبل الثورة، حيث كانت ليبيا سابقاً دولة اشتراكية وكان يحتكر صناعة الاتصالات شركة ليبية. وعندما أتيحت أجهزة التوجيه وغيرها من أجهزة الجيل الثالث بسهولة للعامة في أواخر عام 2012، كانت هذه هي بداية ارتباط الليبيين بفيسبوك (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

هناك وسائل ومنصات للتواصل الاجتماعي أُستخدمت للبيع عبر الإنترنت لتسهيل تجارة الأسلحة في ليبيا. وكانت تعتبر هي المزود الرئيسي العام الوحيد الذي يتسم بسرعة إنشاء حسابات شخصية وسهولتها وعدم الكشف عن هوية أصحابها بشكل نسبي، وكذلك المجموعات القائمة على دعوة أعضائها فقط.[28]

وقد اتجهت بعض وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التواصل إلى حظر مبيعات الأسلحة النارية الخاصة بشكل صريح. ففي يناير 2016، اتجه فيسبوك إلى حظر جميع مبيعات الأسلحة النارية الخاصة، بما في ذلك المبيعات ذات الطابع القانوني حتى وإن كان مسموحاً بها في الدولة التي تجرى فيها تلك العمليات. وخضعت 'المعايير المجتمعية' التابعة لفيسبوك للتعديل لتشمل اللغة: 'نحظر أية محاولات من قبل تجار غير مصرح لهم بشراء أو بيع أو تجارة الأدوية، والماريجوانا، والأسلحة النارية، والذخيرة' (فيسبوك، 2016b). غير أن هذه القيود الجديدة لا تزال تعتمد على المستخدمين للإبلاغ عن الانتهاكات. وأفاد موقع فيسبوك بأنه سيعتمد على شبكة المستخدمين الواسعة لديه للإبلاغ عن أي انتهاكات للقواعد الجديدة (غويل وإسحاق، 2016).

وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة للمشاركات في مجموعات تجارة الأسلحة والذخائر في ليبيا هي باللغة العربية، إلا أن هذه المجموعات لا تكلف نفسها عبء إخفاء صورهم وأسماءهم وغيرها من الخصائص. فكثير منهم يحمل أسماء مثل 'سوق الأسلحة النارية الليبي' (منحل حالياً)، وتخفي الصور التي تعرض الأسلحة والذخائر، أو تعلن عن طبيعة المجموعة أو غرضها.

وفي الوقت الذي يمكن لتعليق أي مجموعة أن يعيق المستخدمين مؤقتاً، فإن السهولة في إنشاء مجموعات بديلة يؤشرعلى عدم وجود تأثير كبير على الاتجاه العام نحو التصنيف بالقوائم عبر الإنترنت. وفي بعض الحالات، لوحظ تحرك مجموعة 'أساسية' من الأعضاء بين المجموعات وفق زيادة وخفض عددها ، بما يشير إلى احتمال تواصل الأعضاء خارج هيكل المجموعة (خدمات بحوث التسلح، 2016a). بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الصفحات الموثقة التي تضم أعضاء كثر، بما في ذلك المجموعات التي تضم آلاف المستخدمين، كانت تعمل دون انقطاع لأكثر من 18 شهراً، مما يوحي بأن حالات الإبلاغ والإجراءات اللاحقة أمر نادر الحدوث.

ذلك، اقتراناً بالسهولة التي يمكن بها إنشاء مجموعات جديدة عبر الانترنت، يعني أن هذه المنصات من المرجح أن تظل جذابة إذا لم يتغير الوضع القائم إلى حد كبير.

وفي الوقت الذي ينصب فيه التركيز في هذه الورقة على تجارة العتاد العسكري، تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات تعمل ذات المجموعات عبر الانترنت على الإعلان عن أصناف أخرى، بما في ذلك الأجهزة الإلكترونية، المركبات المستعملة، وجوازات السفر المزورة أو المسروقة، والتهريب غير المشروع للمهاجرين، والعملات الأجنبية أو العملات المزيفة. وبصفة عامة، هناك مجموعات مختلفة تنطوي على قوائم أكثر أو أقل اعتماداً على العدد الإجمالي للأعضاء. وفي المجموعة التي تنطوي على عدد أكبر من الأعضاء، والتي خضعت للمراقبة، كان من المألوف أن نرى 15 إلى 20 صنفاً فردياً مدرجاً في يوم واحد (المجموعة 5 في الجدول 2). وتشير مراقبة خدمات بحوث التسلح إلى أن ما لا يقل عن 300 منشور كان يطُرح شهرياً على مدار بعض الأشهر من عام 2016 في ليبيا وحدها (شيفرز، 2016).

التجارعبر الإنترنت في ليبيا

علاوة عما يمكن أن تقدمه الأصناف المعروضة للبيع على الإنترنت من معرفة ودراية حول عمليات الإتجار هذه، فهناك آراء حول التجارة غير المشروعة الأوسع نطاقاً يمكن جمعها في ليبيا من خلال إجراء تحليل للبائعين والمشترين المعنيين. على الرغم من أن التجارة عبر الإنترنت ظاهرة جديدة نسبياً، فمن نواح كثيرة تبدو أنها امتداد طبيعي للمبيعات غير المشروعة في ليبيا التي تجرى في سياقات تقليدية في السوق السوداء. غير أن هناك عدة ملاحظات ذات مغزى يمكن التنبه لها. بالإضافة إلى تحليل بيانات المبيعات المجمعة، قدم العديد من التجار من مختلف المجموعات على شبكة الإنترنت معلومات عن المشاركين، والعملية ذاتها، ومصادر تجارة الأسلحة على الإنترنت، وذلك ضمن مقابلات سرية (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

وهناك أربعة أنواع عامة من المشاركين في تجارة الأسلحة غير المشروعة عبر الإنترنت في ليبيا:

1. مشتروا الأسلحة لأغراض الدفاع عن النفس أوالرياضة أو الهوايات؛
2. صغار التجار، عادة ما يكون هؤلاء من الأفراد؛
3. كبار التجار المرتبطون إلى حد كبير بالمحلات أو الأكشاك التجارية؛
4. التجار المرتبطون بالجماعات المُسلحة غير التابعة للدولة.

المجموعة 1 تضم المشترين؛ المجموعة 4 تضم البائعين؛ المجموعتين 2 و 3 تضمان هؤلاء الذين يجرون مشتريات ومبيعات.

الصندوق 3 مصادر سرية: إستعراض سريع

تعتمد البيانات التي تم تحليلها في هذه الورقة على المقابلات التي أجريت مع مصادر ليبية تشارك بنشاط في التجارة عبر الإنترنت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (خدمات بحوث التسلح، 2016b). وقد تم اختيار المصادر وفق المشاركة في الإتجار بالأسلحة عبر الانترنت: بعضها كان عضواً في مجموعة أو أكثر من المجموعات الخاضعة لمراقبة خدمات بحوث التسلح خلال مرحلة البحث في هذا المشروع، بينما تم تحديد الآخرين من خلال زملاء لهم أو شبكات للمصادر تابعة لخدمات بحوث التسلح في ليبيا. وفيما يلي موجز للمعلومات الأساسية لكل مصدر من هذه المصادر[29]. وقد أجريت المقابلات من خلال ليبي ناطق بالعربية عن طريق الهاتف أو خدمات الصوت عبر بروتوكول الإنترنت. مع العلم أن معظم البيانات المقدمة من مصادر سرية قد تُرجمت من خلال مترجم ليبي للعربية ، وتم تعديل بعض القواعد للوضوح.

- المصدر السري 1: وهو مزارع يبلغ من العمر 33 سنة، من مصراتة، وهو يشتري الأسلحة عبر الإنترنت ومن خلال جهات اتصال تابعة للسوق السوداء لتعزيز هواية الصيد لديه.
- المصدر السري 2: هو عضو جماعة مُسلحة غير تابعة للدولة مؤثرة يبلغ من العمر 25 سنة، يعمل في طرابلس بصفته مشترٍ وبائع للأسلحة الصغيرة للجماعة.
- المصدر السري 3: طالب يبلغ من العمر 20 سنة، من طرابلس (منطقة طريق السور)، يستخدم أرباحه التي يدرها من تجارة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في دعم دراسته. وهو يتاجرغالبا في المسدسات البلجيكية.
- المصدر السري 4: هو عضو مليشيا سابق، يبلغ من العمر 25 سنة من منطقة سوق الجمعة، وهو يعمل حالياً في محل نسيج خاص بأسرته. وهو يدعم دخله المادي بالعمل في تجارة الأسلحة في السوق السوداء.
- المصدر السري 5: طالب عمره 23 سنة من منطقة الهضبة ويتاجر في الأسلحة والذخائر ويعتبرها المصدر الرئيسي لدخله. وقد لاحظ ارتفاع الطلب على المسدسات عيار 19 x 9 ملم بين زبائنه.
- المصدر السري 6: مواطن ليبي في أوائل الثلاثينات من عمره، يعيش الآن في المملكة المتحدة. كان يعمل في قطاع التعليم في طرابلس وحارب في ثورة 2011.
- المصدر السري 7: طالب في كلية الهندسة في منتصف العشرينات من عمره، يعيش في الضواحي الغربية لطرابلس. ويقول إن العديد من زملائه شاركوا بشكل أو بآخر في تجارة الأسلحة غير المشروعة في ليبيا.
- المصدر السري 8: هو مالك شركة تركية تقوم بتصنيع البنادق، للأغراض الرياضية في الأساس.

يمثل التجار الأفراد أغلبية الأعضاء؛ ومع ذلك فهم في معظم المجموعات لا يظهرون في معظم المنشورات. التجار الأفراد هم في الأساس من المشترين، على الرغم من أن الكثيرين منهم يبيع الأسلحة الصغيرة والذخائر. ويبدو بأن الدافع الأساسي لشراء الأسلحة بالنسبة لهؤلاء الأفراد هو للدفاع عن النفس. ويعرب كثير من هؤلاء عن اهتمامه بالمسدسات، بما في ذلك مسدسات الرمي الأجوف. وقد ثبت أن مسدسات الرمي الأجوف هي الأكثر شعبية بين الراغبين في حيازة أسلحة الدفاع عن النفس ذات الأسعارالرخيصة. ويقول المصدر السري 6 في هذا الصدد "أن هذه النوعية من الأشخاص تكون من الذين يقودون المركبات (لحماية أنفسهم ضد سرقة السيارات والمركبات)، وعادة ما تتراوح أعمارهم بين 16 إلى 30 ممن لا يستطيعون شراء الأسلحة النارية الأغلى ثمناً" (انظر الصندوق 3 أعلاه).

كما تمثل الهوايات والرياضة دوافع أخرى لشراء الأسلحة عن طريق منصات عبر الإنترنت. يشتري المصدر السري 1، وهو صياد ، الأسلحة سواء للأغراض التجارية (من محلات المنتجات الرياضية) أو من الأسواق غير الرسمية عبر الانترنت (عادة غير المشروعة) من أجل هوايته. وفي حين يبحث هو عن "بندقية قناص وذخيرة عالية الجودة" خدمة لاهتماماته الرياضية، أشار بأن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم في الدفاع عن أسرته ومزرعته.

ويعرض عدد كبير من البائعين الأسلحة بشكل منتظم، الأمر الذي يوحي بأنهم لا يستخدمون منصات الإنترنت خدمتاً واشباعاً لهواياتهم أو مصالحهم الشخصية فحسب. ويعمل العديد من البائعين على أساس تجاري محدود ويستخدمون الإيرادات من مبيعات الأسلحة لدعم مصالح واهتمامات أخرى (مثل جمع الأسلحة والذخائر)، أو لتغطية تكاليف الجوانب الأخرى من حياتهم. يدفع المصدر السري 3 رسوم الدراسة من الأرباح التي يجنيها من تجارته المحدودة في بيع المسدسات، بينما المصدر السري 5، وهو طالب، يتاجر في أنواع مختلفة من المسدسات تركية الصنع ويعتبرها مصدره الأساسي للدخل.

وهناك بائعون آخرون يؤكدون بشكل صريح على أهدافهم التجارية من وراء هذه التجارة، غالباً ما ينشرون القوائم التي تحتوي على أصناف متعددة أو تضم مجموعة من البضائع الأخرى المعروضة. وهناك عدد صغير ممن لديهم صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي يعتبرون أنفسهم كمخازن للبنادق أو أكشاك في الأسواق. والعديد منهم يحمل أسماء مثل 'بنادق [اسم المنطقة]' أو 'لوازم الصيد [اسم المنطقة]'.

صورة 4 بنادق ذاتية التحميل تحمل العلامة التجارية "تورون" التركية وهي معروضة للبيع من خلال "صاحب محل تجاري لبيع البنادق"

المصدر: سري/ فيسبوك، خدمات بحوث التسلح، 2016 [30]

قد يدرج البائعون في منشوراتهم أرقام الهواتف أو وصلات إلى صفحات وسائل التواصل الاجتماعي أو توصيف لمواقعهم التجارية الفعلية. وتتراوح المنتجات الأساسية لهؤلاء البائعين ما بين البنادق وبنادق الصيد ومسدسات الرمي الأجوف (انظر الصندوق 4، أدناه)؛ ومع ذلك، هناك من يعلن أيضاً عن الرشاشات الآلية والذخائر.

وقد أقيمت مقابلات مع البائعين عبر الانترنت وغيرها من المصادر السرية، مدعومة بتقييم الشراكات والإرتباطات بين هؤلاء من خلال الشبكات الاجتماعية، وعن طريق الأساليب التقليدية لجمع المعلومات. وتشير هذه المقابلات إلى أن بعض المشتركين في تجارة الأسلحة غير المشروعة عبر الإنترنت لديهم روابط قوية بالميليشيات الليبية (خدمات بحوث التسلح، 2016b). وفي كثير من الأحيان، يكون هؤلاء أعضاء فرادى يودون إقتناء الأسلحة والذخائر لاستخدامهم الشخصي (غالباً ما ترتبط بأنشطتهم مع إحدى الميليشيات). وقد يقوم أعضاء آخرون في الجماعات المُسلحة غير التابعة للدولة مقام المشترين والبائعين بالنيابة عن الميليشيات التابعين لها. وقد أشار أحد المصادر السرية إلى أن هؤلاء المشترين هم عادة أعضاء أصغرسناً في المجموعة المسلحة، وكثيراً ما يعمل هؤلاء تحت إمرة ضابط المشتريات أوشخصية مرموقة مسؤولة عن علميات الشراء (خدمات بحوث التسلح،2016b). وقد ثبت أن هناك عدة حسابات تربطها علاقة بالميليشيات قد قامت بنشر قوائم ‹مطلوبة› بأسلحة وذخائر معينة على نحو متكرر. في كثير من الحالات، تطلب هذه الإعلانات ‹أي كمية متوفرة›، وقد طُلبت ذخائر مثل خراطيش عيار 12.7 x 108 ملم و 14.5 x 114 ملم 23 x 152B ملم، التي هي عادة غير مرتبطة بالأسلحة المستخدمة في السياقات المدنية للدفاع عن النفس.

وقد أوضحت المصادر السرية ماهية الدورالذي تؤديه الميليشيات في سوق الإتجار بالأسلحة. وفي مساهمة منهم في الإمدادات المتاحة في سوق الأسلحة، أفاد المصدر السري5 "بأن بعض الميليشيات تميل لبيع الأسلحة الشخصية الخاصة بهم حيث يضمن هؤلاء قدوم المزيد من الأسلحة الممولة من الحكومة". كما أسهمت الميليشيات في العملية من خلال بيع "أسلحة صادروها في ورديات التفتيش الحدودية (المصدر السري 4) أو نقاط التفتيش". وأشار مصدر واحد أنه على الرغم من وفرة الأسلحة المتاحة للبيع في أعقاب الثورة "تعمل تركيا وبلدان أخرى [الآن] على شحن [الأسلحة] إلى ليبيا" (المصدر السري 2) لتغذية السوق المتنامي فيها (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

الاتجاهات العامة

يبدو أن تجارة الأسلحة والذخائر التي تجرى عبر منصات التواصل الاجتماعية تتم في الأساس من خلال مشاركين ذكور في العشرينات والثلاثينات من عمرهم.[31] يشير المصدر السري 7، طالب في كلية الهندسة يعيش في الضواحي الغربية لطرابلس، بأن العديد من زملائه يشاركون في تجارة الأسلحة

غير المشروعة في ليبيا بشكل أو بآخر (خدمات بحوث التسلح، 2016b). على الرغم من أن العديد من البائعين لم يحددوا أماكنهم علناً في المنشورات، فقد تم توثيق معظم القوائم في مجموعة البيانات المستخدمة لهذه الورقة في المنطقة الغربية (إقليم طرابلس) (62 في المائة)، التي تقع فيه العاصمة. وهناك مراكز سكنية مهمة تظل هي أكثر المواقع أهمية للمشاركين في تجارة الأسلحة غير المشروعة عبر الانترنت.[32].

ووصفت المصادر السرية حدوث طفرة في سوق الأسلحة عقب سقوط نظام القذافي. وقد شرعت العديد من المصادر في عملية الإتجار باعتبارها مصدراً للدخل وفرصة لجني الأرباح المادية. ونظراً للمنع المطلق لوجود الأسلحة والذخائر بحوزة الجمهور (المصدر السري 1) قبل الثورة، أطلق العنان بعد الثورة لإقتناء الأسلحة الشخصية وإزداد الطلب عليها (خدمات بحوث التسلح، 2016b). وقد باع أولئك الذين يتمتعون بخلفيات عن الجماعات المسلحة بنادق ذاتية التحميل من منشأ روسي ومن دول حلف وارسو. وعلى النقيض، ركز التجار الذين يعملون بدوام جزئي بشكل أكبر على المسدسات: حيث كان الطلب مكثفاً وكبيراً على المسدسات عيار 19 x 9 ملم، خاصة ذات التصميم البلجيكي والتركي. وكان صيت الأسلحة البلجيكية ذائعاً بشكل أكبر، ولكن المسدسات التركية كانت معروفة بكونها "رخيصة الثمن ويمكن الاعتماد عليها بالنسبة للسعر" (المصدر السري 4). هذا التقسيم يوحي بأن هناك نوعين من الطلبات: مشترون يبحثون عن "أدوات للتجارة (شبه العسكرية)"، ومشترون يبحثون عن مسدسات للدفاع عن النفس (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

وتلك المبيعات هي «نقدية فقط»، وعادة ما يتم التفاوض بشأنها مباشرة بين المشترين والبائعين بشكل خاص. ويعتمد المشترون على مبيعات الإنترنت "لكي يبقوا مجهولي الهوية.... ولإيجاد أسلحة بجودة أفضل من تلك المتاحة محلياً" (المصدر السري 3). كما تعتمد الطريقة القياسية للنقل على المشترين والبائعين الذين يستخدمون المجموعات الخاصة، أو المنتديات على الإنترنت، أو المراجع الشفوية لربط المشترين بالبائعين. وعادة ما يتناقش الأطراف حول عملية البيع بطريقة ثابتة في مكالمة هاتفية أو عن طريق رسائل نصية قبل اللقاء لتبادل السلع نقداً أو اتجاراً. وعلى الرغم من أن المشترين من الليبيين في الأساس، إلا أن الأمر لا ينحصر علي الليبيين فقط، حيث يتواجد مشترون "من جميع أنحاء شمال أفريقيا.... حتى مصر والسودان" (المصدر السري 4) (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

وهناك عدد من الملاحظات الموجزة الأخرى التي يمكن طرحها:

- هناك العديد من البائعين الذين يشغلون حسابات ببيانات شخصية تبدو أنها أنشئت فقط لشراء السلع غير المشروعة.
- يحاول البائعون كثيراً التأكيد على صحة عروضهم للمشترين المحتملين. ويحدث ذلك خاصة عندما تُعرض الأسلحة الفريدة أو الأسلحة عالية السعر. وهذا يشمل نشر صور لهذا الصنف مع طوابع

زمنية مصورة بآلة تصوير رقمية، إلى جانب ساعات بها وقت النشر وغيرها من السلع المعروف أنها في حوزة البائع، أو – أحياناً – نشر صور من الرقم التسلسلي وعلامات أخرى.

- يحاول البائعون، ولا سيما أولئك البائعين محدودي النطاق[33]، بطرق مختلفة "إضافة قيمة" إلى المنتجات التي يبيعونها. ويشمل ذلك إضافة ملحقات تركية الصنع أو صينية الصنع رخيصة الثمن، مثل مقابض أمامية رأسية، أو مسددات الرماية البصرية، أو أغطية أمامية أو مقابض خلفية مسيجة.
- تم تحديد الأصناف المعروضة للبيع عن طريق الخطأ مراراً، مما يظهر الافتقار إلى الخبرة الفنية من جانب التجار عبر الإنترنت. وفي واقعة مشينة، تم وضع مواصفات لقاذفة قنابل بلجيكية PRB NR 434 على أنها "قذيفة مضادة للصواريخ" بمدى قاتل يبلغ "250 متراً ". وقد عرضت للبيع مقابل 1000 دينار ليبي[34]، وتبين مجموعة البيانات أن هذه النوعية من البنادق تباع مقابل 140 دينار ليبي في المتوسط.
- هناك مجموعة فرعية من جامعي الأسلحة تشتري أسلحة باهظة الثمن، وتنشر صوراً فوتوغرافية لعرض مجموعاتها للآخرين: وكثيراً ما تُعرض الأسلحة إلى جانب السيارات الرياضية، والساعات، والنظارات الشمسية، والأصناف المماثلة.

الاتجاهات المتبعة في الأسلحة المباعة عبر الانترنت

قد تم توثيق كمية ضخمة متنوعة من الأسلحة والذخائر في ليبيا منذ عام 2011، غير أن أغلبها يأتي من عدة مصادر منفصلة يسهل معرفة منشأها. يرجع مصدر العديد من هذه الأسلحة إلى دول «حلف وارسو» السابق: وتشكل أسلحة مثل بندقية كلاشينكوف الآلية، ومدفع رشّاش كلاشينكوف المحدث، وغيرها من أسلحة Bloc الشرقية الشائعة، والذخائر، جزءً كبيراً من مجموعة البيانات. كما يرجع منشأ كميات كبيرة من الأسلحة إلى الشركات المصنعة في بلجيكا (المصنع الوطني لهيرستال)، وإيطاليا (بيريتا)، وتركيا (شركات عديدة). تم العثور على كميات لا بأس بها من الأسلحة المصنعة من قبل شركات من البرازيل (توروس) والمملكة المتحدة (ويبلي)، إلى جانب عدد أقل من الأصناف من ألمانيا، والنمسا، وفرنسا، والولايات المتحدة.

وصف قاعدة البيانات

يتجه التوزيع العام للبيانات التي تم جمعها بشكل كبير نحو قوائم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.[35] ومن بين 1,346 مدخل، هناك 72 في المائة من قوائم الأصناف صُنفت باعتبارها ضمن

جدول 3 **الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حسب بلد الصنع**

بلد الصنع	عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجموعة البيانات
غير معلوم [أ]	268
بلجيكا	130
تركيا	124
إيطاليا	74
الاتحاد الروسي	61
رومانيا	54
الاتحاد السوفياتي	46
الصين	36
المملكة المتحدة	20
يوغوسلافيا	19
تشيكوسلوفاكيا	17
ألمانيا الشرقية	16
ألمانيا	15
الولايات المتحدة	15
البرازيل	14
الهند	10
النمسا	9
بلغاريا	7
فرنسا	7
صربيا	7
الإمارات العربية المتحدة	7
الجمهورية التشيكية	2
مصر	2
إسبانيا	2
فنلندا	1
المجر	1
العراق	1
باكستان	1
بولندا	1
جنوب أفريقيا	1
الإجمالي	968

أ) كما أشرنا فإن معظم القوائم غير المعلومة كانت من منشأ يعود لدول "حلف وارسو" . وكان أغلبها من بنادق كلاشينكوف الآلية والتي لا يمكن تحديدها بشكل حاسم.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مصحوبة بنسبة 16.3 في المائة من القوائم المصنفة باعتبارها ذخائر عيار صغير ومتوسط. وتنتشر بين الأسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية والعتاد النسبة المتبقية البالغة 11.7 في المائة من القوائم. ويبين الجدول 3 حصة السوق حسب بلد الصنع للأسلحة الصغيرة والخفيفة [36]. بينما حظي على حصة سوقية كبيرة الأعداد الأكبر من القوائم التي تنشأ من المراكز المتوقعة لتصنيع الأسلحة الصغيرة مثل بلجيكا (13.4 في المائة)، إلا أن جيرانها الإقليميين، مثل تركيا (12.8 في المائة) تحصلت كذلك على حصة كبيرة. وتمثل دول «حلف وارسو» السابق كميات ملحوظة كذلك. ويرجع منشأ معظم القوائم «غير المعلومة» إلى دول «حلف وارسو» السابق، ويضم ذلك بنادق كلاشينكوف الآلية التي لا يمكن تحديد منشأها بشكل حاسم، غير أنه معلوم بأن لها مصادر متفرقة.

وهناك اتجاهات مماثلة تنطبق على توزيع القوائم الخاصة بالبنادق ذاتية التحميل، التي تعتبر ضمن أسلحة المشاة الرئيسية[37]. ومع ذلك، تميزت تركيا بأقل عدد للبنادق ذاتية التحميل مقارنة بالفئات الأخرى من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويتكون الجزء الأكبر من الأسلحة التركية في ليبيا من البنادق والمسدسات ذات الرمي الأجوف. بالإضافة إلى ذلك، بالمقارنة مع عدد المسدسات الموجودة في قاعدة البيانات، فإن عدد البنادق التي تبيعها

دول حلف وارسو والاتحاد السوفياتي السابق أعلى بشكل كبير. وتشير الزيادة النسبية إلى أن أكبر جزء من مبيعات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يأتي من تلك الدول (إلى ليبيا) من المحتمل أن تكون بنادق ذاتية التحميل.[38] وتحتل البنادق ذاتية التحميل ما يمثل حوالي 43 في المائة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجموعة البيانات (انظر الجدول 4).

الجدول 4 الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حسب النوع

نوع الفئة	عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجموعة البيانات
بندقية تحميل ذاتي	419
مسدس	325
سلاح رمي أجوف	92
مدفع رشّاش:	44
رشّاش نصف آلي	38
بندقية	22
سلاح خفيف موجه	9
سلاح قليل الارتداد	8
سلاح أقل فتكاً	3
بندقية تعمل يدويا	3
هاون	2
قاذف صواريخ	2
بندقية مضادة للعتاد	1
الإجمالي	**968**

الجدول 5 بنادق ذاتية التحميل حسب بلد الصنع

بلد الصنع	عدد البنادق ذاتية التحميل
غير معلوم	83
بلجيكا	67
الاتحاد الروسي	65
رومانيا	57
الصين	26
الاتحاد السوفياتي [أ]	26
يوغوسلافيا	20
تركيا	19
ألمانيا الشرقية	17
بلغاريا	11
صربيا	7
إيطاليا	7
تشيكوسلوفاكيا [ب]	6
ألمانيا	4
جمهورية التشيك	1
فنلندا	1
المجر	1
بولندا	1
الإجمالي	419

أ) بعض البنادق التي يرجع منشأها إلى الاتحاد السوفياتي تم تصنيعها في الاتحاد الروسي. لم يكن ممكناً بشكل قاطع ودائم تحديد مصدر كل سلاح من خلال الصور والبيانات المتاحة.

ب) بعض البنادق التي يرجع منشأها إلى تشيكوسلوفاكيا تم تصنيعها في الجمهورية التشيكية. لم يكن ممكناً بشكل قاطع ودائم تحديد عمر كل سلاح من خلال الصور والبيانات المتاحة.

الجدول 6 **أسعار البنادق ذاتية التحميل في مجموعة البيانات حسب نوع الفئة، في الفترة الممتدة من منتصف نوفمبر 2014 إلى منتصف نوفمبر 2015**

نوع فئة البندقية	نوع فئة البندقية	متوسط سعر العرض [أ] (عينة)
بندقية كلاشينكوف آلية	65.6	1,820 دينار ليبي (112) [ب]
بندقية آلية خفيفة	14.4	2,240 دينار ليبي (20)
بندقية القنص طراز G3	6.6	3,210 دينار ليبي (11)
أخرى	13.4	لا يوجد

أ) تُعد الأرقام تقريبية وجرت مقاربتها للدينار الليبي10 وكان سعر الصرف التقريبي في السوق السوداء في نوفمبر 2014 ونوفمبر 2015 يعادل 3.60 دينار ليبي مقابل 1 دولار أمريكي. وكما أشرنا أعلاه، باعتبار أسعار صرف الدينار الليبي المتقلبة في ظل السوق السوداء، تكون الأسعار المدرجة بالدولار الأمريكي تقريبية فقط. وهكذا يستخدم الجدول التسعير الأصلي بالدينار.

ب) هذا الرقم يتضمن بندقية كلاشينكوف آلية103–، بندقية هجومية AR–M9F، بندقية هجومية M70، وبندقية هجومية M92، كل منها بأسعار أعلى من المتوسط بالنسبة لسائر بنادق نوع كلاشينكوف. إذا تم استبعاد هذه الطرازات الأربع، يكون الرقم (المبلغ) 1,710 دينار ليبي (لعينة طراز 76).

تعكس البنادق ذاتية التحميل المدرجة في مجموعة البيانات انتشار أنواع رئيسية على الصعيد العالمي (انظر الجدول 5). وتمثل بنادق كلاشينكوف الآلية معظم هذه الأنواع المتاحة عبر الانترنت في ليبيا (65.6%)، تليها البندقية الآلية الخفيفة (14.4%)، وبنادق طراز G3 (6.6٪). وبنسب أقل، تمثل جميع أنواع البنادق ذاتية التحميل الأخرى النسبة المتبقية البالغة 13.4.[39] وعلى الصعيد العالمي، تعتبر بندقية كلاشينكوف الآلية هي أكثر الأنواع انتشاراً، حيث يُقدر حجم الانتاج بما يزيد عن 74 مليون وحدة في جميع أنحاء العالم. ويعقبها نوع G3 والبندقية الآلية الخفيفة (FAL)، بإجمالي إنتاج يقرب من 8 مليون قطعة و5.5 مليون قطعة، على التوالي (جينزين جونز، 2017). الجدول 6 والشكل 1 يظهران توزيع البنادق ذاتية التحميل في مجموعة البيانات حسب نوع الفئة.

الجدول 7 **البنادق ذاتية التحميل حسب العيار**

العيار	% من البنادق ذاتية التحميل
7.62 × 39 ملم	65.7
7.62 × 51 ملم	20.2
7,62 × 54R ملم	8.6
5.56 × 45 ملم	3.9
9 × 19 ملم	1.0
5.45 × 39 ملم	0.3
غير معلوم	0.3

الشكل 1 **البنادق ذاتية التحميل في مجموعة البيانات حسب نوع الفئة**

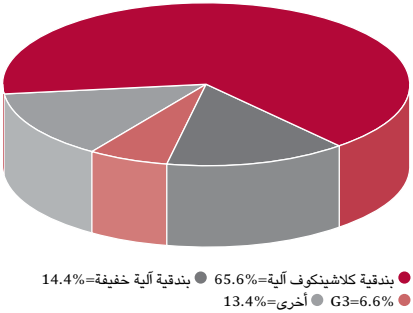

بالنظر إلى أن توزيع قوائم البندقية ذاتية التحميل يميل إلى حد كبير نحو الأسلحة ذات المنشأ السوفياتي أو ما بعد الاتحاد السوفيتي، فإن البنادق حسب تصنيفها بالعيار تظهر أغلبية كبيرة في الأسلحة ذات الغرف المخصصة لخرطوش عيار 7.62 x 39 ملم مشتركة مع العديد من بدائل بندقية كلاشينكوف الآلية والبنادق التي أعقبتها، والخرطوش عيار 7.62 x 54R مشترك مع بنادق الرمي ذاتية التحميل مثل بندقية قنص نصف آلية وبندقية قناصدراغونوف (انظر الجدول 7). تمثل عيارات الناتو (NATO Calibers) مثل 7.62 x 51 ملم و 5.56 x 45 ملم عدد قليل من البنادق (مجمعة بين 24.1 في المائة)؛ ويتواجد عيار 9 x 19 ملم، مقترناً بالأساس مع بندقية بيريتا Cx4 ذاتية التحميل.

الأسلحة العتيقة

خلّفت الصراعات الكبيرة والصغيرة على مدى القرن الماضي إرثاً من أنواع مختلفة من الأسلحة التي عفا عنها الزمن أو المعدات العسكرية القديمة المنتشرة في جميع أنحاء ليبيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان المجاورة في المنطقة. وكانت أهمها حملات شمال أفريقيا التي شنتها وخاضتها القوات الألمانية والإيطالية والبريطانية والأمريكية (وحلفائهم) خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الأسلحة التي خلفتها هذه الصراعات غير صالحة للاستعمال، فهناك كميات إما أنها لازالت بحالة عملية جيدة أو يمكن إصلاحها دون صعوبات. وبمجرد التخلي عن هذه الأسلحة أو فقدانها أثناء المعارك، تكون قد خرجت عن سيطرة العديد من سياسات الأسلحة الرسمية ويمكن أن يُنقل بعضها مسافات بعيدة لتدخل حيز تجارة الأسلحة غير المشروعة. ونرى أدلة على تواجد الأسلحة النارية "الإرثية" ذات بأنواع مختلفة في ليبيا في قاعدة البيانات، حيث تحوز على ما لا يقل عن 10 في المائة من الأسلحة الصغيرة المدرجة في مجموعة البيانات.[40]

المسدسات

كما تحتوي مجموعة البيانات على عدد كبير من المسدسات (325). من المرجح أن تكون هذه الأعداد كبيرة بشكل غير متناسب مقارنة بالنسبة المئوية للمسدسات التي تصل إلى إجمالي حيازات الأسلحة الصغيرة في ليبيا (خدمات بحوث التسلح، بلا تاريخ). هذا هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً بسبب الطلب المرتفع على الأسلحة النارية القابلة للإخفاء والمستخدمة في الدفاع عن النفس في المدن الليبية، وخاصة في حالات الدفاع الشخصي ضد سرقة السيارات (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

وتعتبر المسدسات رمزاً للوضع القائم في ليبيا فيما بعد ثورة 2011، بينما تمثل أيضا وسيلة عملية للدفاع عن النفس (خدمات بحوث التسلح، 2016b؛ فنسنت، 2016). وغالباً ما يكون سعر المسدسات التقليدية باهظاً مقارنة بقيمتها في الأسواق التجارية في البلدان الغربية، كما هو الحال مع ذخيرة المسدس كاملة العيار مثلها والتي هي كذلك باهظة الثمن. ومثال على ذلك: تم توثيق مسدس

كاراكال طراز F من خلال خدمات بحوث التسلح في نوفمبر 2014 وكان يبلغ سعره 5,000 دينار ليبي (3,600 دولار أمريكي)[41] (مراجع وسمولوود، 2014). وهذا نموذج للقيمة العالية التي تُمنح للمسدسات في ليبيا، حيث بدأ متوسط الأسعار في منتصف 2016 من 3000 دينار ليبي وبلغ 10,000 دينار ليبي (2,200 – 7,200 دولار أمريكي) (خدمات بحوث التسلح، 2016b). وتبين مجموعة البيانات أن متوسط أسعار المسدسات في منتصف 2016 من حيث أسعار التصفية السوقية تجاوز 4,000 دينار ليبي (2,900 دولار أمريكي)، بينما بلغ سعر مسدس براونينغ هاي باور من المُصنع الوطني لهيرستال متوسط سعر قدره 6,000 دينار ليبي (4,300 دولار أمريكي) (انظر الجدولين 11 و 12، على التوالي).

هذه الأسعار تفوق كثيراً القيمة التجارية لهذه المسدسات. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي عُرض فيه مسدس كاراكال طراز F للبيع ما بين 4,500 دينار ليبي و 5500 دينار ليبي في ليبيا من عام 2014 إلى عام أوائل 2016، بلغ سعر التجزئة المقترح عندما عُرض للبيع في الولايات المتحدة في عام 2012 (499) دولاراً فقط (هورمان، 2012). كما أجرى فريق خبراء الأمم المتحدة تحقيقاً بشأن ليبيا عن مسدس كاراكال طراز F كان موثقاً في ليبيا من خلال خدمات بحوث التسلح، حيث كشف التحقيق أن الشركة المصنعة باعت هذه المسدسات لليبيا بسعر 400 دولار أمريكي للوحدة (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2015). ويخضع ذلك جزئياً إلى قيمة الدينار الليبي المتدنية في السوق السوداء؛ غير أن هذه الأسعار لا تزال مرتفعة جداً. وهناك مسدسات مدنية وعسكرية عتيقة سُجلت في مجموعة البيانات تزيد أعمارها عن عدة عقود. قد يُنقل هذا النوع من الأسلحة إلى بلد مثل ليبيا بطرق متنوعة منذ تاريخ إنتاجها (في بعض الحالات ما يقرب من 100 سنة). كانت جميع هذه المسدسات متاحة على نطاق واسع في السوق التجارية المدنية حول العالم وتوفرها مجموعة متنوعة من الشركات المصنعة (انظر الجدول 8).

الجدول 8 **المسدسات حسب دولة التصنيع**

دولة التصنيع	عدد المسدسات في مجموعة البيانات
غير معلوم	99
إيطاليا	52
بلجيكا	44
تركيا	31
المملكة المتحدة	20
الولايات المتحدة	15
البرازيل	15
النمسا	9
الصين	9
الإمارات	9
ألمانيا	5
تشيكوسلوفاكيا أو الجمهورية التشيكية	4
فرنسا	4
مصر	3
إسبانيا	2
العراق	2
الاتحاد السوفياتي	1
يوغوسلافيا	1
الإجمالي	**325**

وكانت بلجيكا أحد أبرز البلدان لتصنيع المسدسات في قاعدة البيانات، حيث يحتمل أن يرجع تاريخ بعض المسدسات البلجيكية إلى الستينيات أو السبعينيات، في حين أن البعض الآخر تم تصنيعه مؤخراً في 2009. ومع ذلك غابت بلدان حلف وارسو وحلفائها عن هذا الجزء من السوق. وقد تجاوزت حصة السوق للقوائم التركية (9.5%) والإيطالية (16%) نظيرتها من القوائم البلجيكية (13.5%). في حين المسدسات الإيطالية التي تم توثيقها في ليبيا تتراوح بين تلك الأسلحة التي صُنعت بعد وقت قصير من الحرب العالمية الثانية إلى تلك التي صُنعت في العقد الماضي، وقد بدت المسدسات التركية منتجات حديثة بالمقارنة. ووفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية، صدرت تركيا مسدسات إلى ليبيا في عام 2012 وعام 2013 (انظر إحصاءات الأمم المتحدة، بلا تاريخ). وتجدر الإشارة أن هذه الأرقام لا تشمل مسدسات الرمي الأجوف، لأنها كانت تُؤخذ بعين الإعتبار بشكل منفصل (انظر أدناه). ويعتقد أن الغالبية العظمى من المسدسات ،غير المعلومة، في مجموعة البيانات هي من أصل تركي، مع وجود أعداد أقل من منشأ صيني. وهناك مجموعة متنوعة من الشركات المصنعة والنماذج والأنواع المقلدة التي تعني في كثير من الأحيان أن التحديد النهائي غير ممكن من خلال صور محدودة أو رديئة الجودة، كما سيتضح في المناقشة حول أنواع الأسلحة الفريدة في الملحق. ومن المسدسات المدرجة، طُرحت مجموعة واسعة من العيارات، مع أن الأغلبية الساحقة يتم حشوها بالعيار 9x19 ملم واسع الانتشار (49.8%). وهناك أيضا كميات ملحوظة من مسدس كولت آلي 32 عيار 9 x 18 ملم، (17SR × 7.65 ملم)، وسميث آند ويسون 38. (9 x 20R ملم)[42] (انظر الجدول 9).

الجدول 9 **المسدسات حسب العيار (باستثناء مسدسات الرمي الأجوف)**

العيار	% من المسدسات في مجموعة البيانات
9 × 19 ملم	49.8
9 × 18 ملم	12.3
غير معلوم	12.2
17SR × 7.65 ملم (مسدس كولت آلي 32.)	9.1
9 × 20R ملم (سميث آند ويسون 38.)	5.8
9.1 × 29R ملم (خاص 38.)	2.6
16SR × 6.35 ملم (مسدس كولت آلي 25.)	1.6
9 × 17 ملم (مسدس كولت آلي 380.)	1.6
9 ملم مسدس آلي فارغ (محول)[أ]	1.6
5.7 × 28 ملم	1.0
11.25 × 23 ملم (مسدس كولت آلي 45.)	0.7
7.62 × 25 ملم	0.7
9 × 33R ملم (357. ماجنوم)	0.7
10 × 22 ملم (سميث آند ويسون 40.)	0.3

أ) هذا البند يعرض المسدسات الآلية الفارغة عيار 9 ملم (الرمي الأجوف) التي تم تحويلها إلى أسلحة فتاكة، حيث إن عيار التحويل غير معلوم.

الأسلحة الصغيرة تركية الأصل

وكما ذكر أعلاه، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أصل تركي تشكل جزءً من مجموع القوائم (12.8%). في حين أن العتاد البلجيكي يمثل حصة أكبر قليلاً بنسبة 13.4%، يبدو أن معظم الأسلحة التركية في مجموعة البيانات قد أُنتجت في السنوات العشر الأخيرة، في حين أن العديد منها تحمل علامات تشير إلى إنتاجها في السنوات الخمس الماضية. وأهم أنواع الأسلحة الصغيرة ذات الأصل التركي (انظر الجدول 10) هي أسلحة من الرمي الأجوف (30.2%) وبنادق صيد (27.9%) ومسدسات (22.5%). كما تشيع بنادق التحميل الذاتي نسبياً (14%). وتهيمن الأسلحة التركية على أصناف الأسلحة النارية والبنادق، حيث تمثل نحو 74 في المائة من جميع أسلحة الرمي الأجوف[43] ونسبة 90% من جميع بنادق الصيد المدرجة في مجموعة البيانات. وهناك العديد من مسدسات الرمي الأجوف من أصل تركي، وهي تتناسب مع عملية تحويلها إلى أسلحة فتاكة. وهناك أدلة على تحويل هذه الأسلحة من قبل أطراف مختلفة في ليبيا (انظر الصندوق4)، وتسجل مجموعة البيانات العديد من مسدسات الرمي الأجوف المحمولة التي تم عرضها للبيع.

الجدول 10 الأسلحة الصغيرة التركية في مجموعة البيانات حسب النوع

نوع السلاح	٪ من الأسلحة والذخائر التركية [أ]
سلاح رمي أجوف	30.2
سلاح رمي أجوف	27.9
مسدس	22.5
بندقية تحميل الذاتي	14.0
خرطوشة صغيرة العيار	3.0
ذخائر أخرى	0.8
خرطوشة متوسطة العيار	0.8
أخرى	0.8

أ) النسبة المئوية للمنشورات في مجموعة البيانات التي تعرض الأسلحة الصغيرة التركية أو الذخائر ذات الصلة.

الجدول 11 متوسط سعر عرض الأسلحة الصغيرة في مجموعة البيانات في نطاق التصفية السوقية

نوع السلاح	متوسط سعر العرض في نطاق التصفية السوقية
سلاح رمي أجوف	130 دينار ليبي
مسدس	4,080 دينار ليبي
سلاح أقل فتكاً	2,000 دينار ليبي
بندقية ذاتية التحميل	2,370 دينار ليبي
بندقية صيد	210 دينار ليبي
خرطوشة صغيرة العيار [أ]	570 دينار ليبي
رشّاش نصف آلي	1,300 دينار ليبي

أ) الرقم المحدد في العرض / العروض غير محدد.

بيانات التسعير

وبوجه عام، يبدو أن العروض تقوض سعر العرض، بمتوسط عام لسعر العرض يفوق بكثير متوسط أعلى سعر العرض، حيث أتيحت تلك البيانات للعامة.

عرض أعلى، حيث كانت تلك البيانات متاحة للجمهور. ويبدو أن الأسلحة النارية الموضوعة

الصندوق 4 تحويل مسدسات الرمي الأجوف في ليبيا إلى مسدسات فتاكة

وعلى الرغم من العدد الكبير من مسدسات الرمي الأجوف (92 نموذج مدرج في قاعدة البيانات، تمثل نحو 9.5% من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة)، فلا يبدو أن هناك طريقة تحويل موحدة. وغالبا ما تتم عملية التحويل من قِبل تجار فرادى ممن يسعون لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، وأحياناً من قبل مجموعات صغيرة، كما قال أحد المُبلغين:

> إنها ليست عملية تجارية بأي حال من الأحوال، لأنه غالباً ما يتم تحويل هذه الأسلحة من قبل أفراد، وأحياناً تتم بطريقة شبه منظمة إذا تم تحويلها بكميات أكبر... وفي بعض الأحيان من خلال مجموعة صغيرة من الأفراد (لا يزيد عددهم عن 5 إلى 10 أشخاص) ويتم ذلك في مستودع قريب من أماكن إقامة الأفراد البائعين للأسلحة النارية، حيث أن معظم الأشخاص الذين يملكون مستودعات في ليبيا ينشئونها على مقربة من المكان الذي يعيشون فيه (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

هذا الوصف يتوافق مع الأرقام الموجودة في قاعدة البيانات، لأنه لم يتم توثيق أكثر من أربعة مسدسات محولة باعتبارها معروضة للبيع في منشور واحد. (وهذا يتناقض مع الكميات الأكبر للأنواع الأخرى من الأسلحة النارية المعروضة في منشور واحد). ومن المرجح أن يقوم الأفراد الراغبون في بيع مسدسات الرمي الأجوف المحولة بعملية التحويل بأنفسهم بعد شراء سلاح ذا طراز أساسي مناسب. إن عملية التحويل تتناسب مع الأفراد والإنتاج المحدودين، لأنها تتطلب معدات شائعة ومتواجدة ومهارات بسيطة. ولم يكن ممكناً التحقق من وجود تقارير عن تحويلات أوسع نطاقاً خارج ليبيا قبل الاستيراد أو التحويل التجاري في المصانع في مدينة مصراتة.

تتكون مسدسات الرمي الأجوف من تصميمين: ذات التنفيس الأمامي[44] وذات التنفيس العلوي أو الجانبي. هذه التسميات تصف الطريقة التي يطرد بها السلاح الناري الغازات الدافعة بعد إطلاق النار. تطرد نماذج التنفيس الأمامي[45] هذه الغازات من خلال فوهة البندقية بنفس الطريقة كما في الأسلحة النارية التقليدية، وهي عموماً أسهل للتحويل إلى ذخيرة حية. وعلى الرغم من وجود شوائب داخلية في السبطانة، فتكون إزالتها عادة أكثر سهولة في نماذج التنفيس العلوي والجانبي. وتكون نماذج التنفيس العلوي والجانبي أصعب في التحويل، وكثيراً ما تحتوي على شوائب داخلية تسد السبطانة، وتدفع الغازات الدافعة للخروج من منفذ من المنافذ (أو المنافذ) الموجودة في أعلى أو جانب غرفة السلاح أو السبطانة.[46] وفي بعض الحالات قد تحتوي نماذج التنفيس العلوي والجانبي على "سبطانة مزيفة" غير صالحة للتحويل (فيرغسون، 2014b).

ويظهر ذلك في النماذج المحولة المعروضة للبيع في ليبيا، حيث أن جميع النماذج الموثقة التي يجري تحويلها من مسدسات الرمي الأجوف هي من ذات التنفيس الأمامي. وتُفضل مسدسات الرمي الأجوف المصنعة من مواد صلبة وقوية نسبياً، مثل تلك المصنوعة من سبائك الحديد الصلب أو المعادن وبعض البوليمرات، وتختلف عن تلك المصنعة من بوليمرات أرخص وأكثر هشاشة. وربما تكون عملية التحويل بسيطة مثل إزالة شوائب السبطانة أو قد تتطلب إعادة تجويف غرفة السلاح لتقبل وتتلائم مع الذخيرة الفتاكة. وفي بعض الحالات، قد تُستبدل السبطانة جزئياً أو كلياً.

إن الطريقة التي يتم بها تحويل مسدسات الرمي الأجوف قد يسمح لها بإطلاق ذخيرة فارغة محولة. تعتبر هذه الذخيرة من أنواع الذخيرة الفارغة القياسية ذات النهاية المغلقة أو المجعدة المفتوحة من طرفها، وقذيفة مثل طلقة الرصاص أو رَصاصُ البَنَادِقِ المُسْتَدِير أو محمل الكريات. وتُدرج هذه الذخائر في قاعدة البيانات (على سبيل المثال انظر الصورة 26/أ). تعتمد فعالية المقذوف (وفتكه) على العديد من العوامل، بما في ذلك الوزن، والعيار، ومادة القذيفة؛ والخرطوشة المعدلة، وجودة الصنعة في عملية التحويل. وبصفة عامة، قد تكون هذه التصاميم أقل فعالية في مجالات الدفاع عن النفس أو القتال من الذخيرة الفتاكة.

المصدر: خدمات بحوث التسلح (2015a)

الجدول 12 بيانات التسعير في مجموعة البيانات مقارنة بمعلومات التسعير السابقة

السلاح	بيانات التسعير السابقة [أ]			متوسط الأسعار في مجموعة البيانات
	2012	2013	2014 [ب]	منتصف نوفمبر 2014 منتصف نوفمبر 2015
بندقية كلاشينكوف آلية [ج]	(لا توجد بيانات)	1,300–1,100 دينار ليبي (كيبريسلي، 2013) 1,200–1,020 دينار ليبي (طبيب، 2014)	1,240–1,070 دينار ليبي (طبيب، 2014)	1,820 دينار ليبي (112 نموذج) [د]
بندقية كلاشينكوف آلية AK-103	(لا توجد بيانات)	1,700 دينار ليبي (طبيب، 2014) [هـ]	1,500 دينار ليبي (سنيل، 2016) [و] 1,400 دينار ليبي (طبيب، 2014)	1,840 دينار ليبي (30)
بندقية آلية خفيفة FAL	800–500 دولار أمريكي (سبليتيرس، 2012) [ز]	2,130–2,050 دينار ليبي (طبيب، 2014)	2,130–2,050 دينار ليبي (طبيب، 2014)	2,180 دينار ليبي (20)
بندقية F2000	(لا توجد بيانات)	(لا توجد بيانات)	9,930 دينار ليبي (طبيب، 2014)	15,500 دينار ليبي (3)
مسدس براونينغ هاي باور	3,200–2,400 دولار أمريكي (سبليتيرس، 2012)	(لا توجد بيانات)	3,970 دينار ليبي (طبيب، 2014)	6,000 دينار ليبي (17)
مسدس عام بتحميل ذاتي	مسدس عام بتحميل ذاتي	(لا توجد بيانات)	6,000–5,000 دينار ليبي (سنيل، 2016)	7,300 دينار ليبي (2)
مدفع رشّاش نصف آلي سكوربيون SA vz. 61	(لا توجد بيانات)	2,500 دينار ليبي (كيبريسلي، 2013)	(لا توجد بيانات)	2,010 دينار ليبي (5)
سلاح عديم الارتداد من نوع RPG-7	(لا توجد بيانات)	1,020 دينار ليبي (طبيب، 2014)	2,000 دينار ليبي (سنيل، 2016)	6,500 دينار ليبي (3)
7.62 × 54R ملم	0.50 دينار ليبي (جينبيز جونز، 2013a) [ج]	(لا توجد بيانات)	(لا توجد بيانات)	2.80 دينار ليبي (6) [ط]
7.62 × 51 ملم	0.50 دينار ليبي (جينبيز جونز، 2013a)	(لا توجد بيانات)	(لا توجد بيانات)	2.70 دينار ليبي (11)
7.62 × 39 ملم	0.25 دينار ليبي (جينبيز جونز، 2013a)	(لا توجد بيانات)	1 دينار ليبي (طبيب، 2014)	1.80 دينار ليبي (15)
5.56 × 45 ملم	+8 دينار ليبي (جينبيز جونز، 2013a)	(لا توجد بيانات)	(لا توجد بيانات)	6.20 دينار ليبي (4)
9 × 19 ملم	8 دينار ليبي (جينبيز جونز، 2013a)	(لا توجد بيانات)	(لا توجد بيانات)	5.10 دينار ليبي (14)

أ) الأسعار في هذا الجدول تمثل سعر العرض حسب إفادة البائعين، سواء من خلال المنتديات على الإنترنت أو في المقابلات التي أجريت مع الباحثين. وهي لا تتم بالمقايضات، أو الخصومات، أو الصفقات، وما إلى ذلك. قد تكون أسعار تلك الأصناف المباعة أقل في بعض الحالات.

ب) يلاحظ أن بيانات التسعير في مرجع الطبيب (2014) كانت مقومة أصلاً باليورو. ولهذه الورقة، تم تحويل معدلات طبيب من اليورو إلى الدينار الليبي باستخدام أسعار الصرف السابقة. أخذت معلومات التسعير من هذا المصدر في الكفرة في 'مطلع عام 2013' وفي فزان/ سبها في 'خريف وشتاء 2013 2014–'.

ج) بدائل ونسخ العيار 39 x 7.62 ملم ، باستثناء التصاميم المشتقة و بندقية كلاشينكوف الآلية 103.

د) هذا الرقم يتضمن بندقية كلاشينكوف آلية103–، بندقية هجومية AR–M9F، M70،بندقية هجومية M92، كل منها بأسعار أعلى من المتوسط بالنسبة لسائر البنادق من نوع كلاشينكوف. إذا تم استبعاد هذه الطرازات الأربع، يكون الرقم هو 1,710 دينار ليبي (76 نموذج).

هـ) هذا السلاح موصوف باعتباره "بندقية كلاشينكوف آلية، طراز 1974" (قابلة للطي)، ولكنه على الأرجح بندقية كلاشينكوف آلية 103.

و) مراسلات المؤلف مع "ليندسي سنيل"، 26 فبراير 2016.

ز) تم تحويل الأسعار المقدمة من سبليتيرس (2012) إلى دولار أمريكي في وقت البحث.

ح) يشير متوسط الأسعار لجميع العيارات من الذخيرة التي أخذت من جينزين جونز (2013a) إلى شراء كميات محدودة (40–20 طلقة) من ذخيرة من النوع الكروي (سترة معدنية كاملة).

ط) متوسط الأسعار لجميع عيارات الذخائر المأخوذة من مجموعة البيانات تخضع لقيود كما هو مبين في الملاحظات للجدول 13.

ملاحظات:

تم احتساب متوسط الأسعار المشار إليه في عمود مجموعة البيانات (أقصي اليمين في الجدول) بأخذ متوسط أسعار عرض الإدخالات ذات الصلة في مجموعة البيانات. وتم وضع عدد الأصناف من هذا النوع المستخدم في تحديد المتوسط بين أقواس. تجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب غير مكتمل لعدد من الأسباب: على سبيل المثال، قد يتم بيع الأسلحة بملحقات يمكن أن تزيد عن إجمالي سعر العرض المعلن. غير أن الأسعار تتيح مؤشرا مفيداً.

تم تقريب الأسعار إلى أقرب 10 دينار ليبي عند تحويلها، أو أقرب 0.1 دينار ليبي للذخيرة.

يُدرج متوسط سعر جميع عيارات الذخيرة لكل سعر خرطوشة. غالباً ما يقدم البائعون خصومات لشراء كميات أكبر، وقد تكون أسعار أنواع مختلفة من الذخائر أكثر أو أقل من القذائف الكروية.

في عيارات مسدسات التحميل الذاتي مثل عيار 7.62 x 39 ملم أو عيار 51 x 7.62 ملم تتميز بأسعار موحدة بالدينار الليبي ما بين 1,000 – 2,000 دينار ليبي و –2000 3000 دينار ليبي، على التوالي. في جميع المناطق الليبية، يظل التسعير موحداً على الرغم من التجاوزات الطفيفة (على الأرجح من مجموعة صفقات، الأصناف التي تتميز بارتفاع الطلب، أو العروض المزيفة المرتفعة والمنخفضة على حد سواء). غير أن توريد أنواع مختلفة من الأسلحة الموثقة في كل منطقة أثر تأثيراً كبيراً على النسبة المتوسطة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، الاختيار واسع النطاق المتاح في طرابلس أسهم في وجود نسبة متوسط إقليمية قوية جداً. من ناحية أخرى، انحرفت البيانات في سرت للغاية بسبب صفقة واحدة عالية التكاليف بشأن بنادق مضادة للطائرات 114 x 14.5 ملم.

وقد أوردنا متوسط سعر العرض للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق التصفية السوقية[47] في الجدول 11، بينما يظهر الجدول 12 بيانات التسعير التاريخية المقدمة من مصادر متاحة مقارنةً بمتوسط سعر العرض لنماذج أسلحة محددة في مجموعة البيانات. وأخيراً، يعرض الجدول 13 متوسط سعر العرض لعيارات مختلفة من الذخائر الصغيرة العيار.

الجدول 13 متوسط أسعار خراطيش العيار الصغير [أ]

العيار	متوسط السعر لكل خرطوشة (تم التقريب لأقرب ٠,١ دينار ليبي)	عينة (عدد المعاملات)	عدد الخراطيش المباعة في المعاملات	الأنواع المستخدمة لحساب متوسط السعر
14.5 × 114 ملم	28.10 دينار ليبي	3	60–40	خارقة حارقة للدروع ومتعقب خارق حارق للدروع
12.7 × 108 ملم	20.00 دينار ليبي	3	85–40	خارقة حارقة للدروع
.50 مدفع رشاش براونينغ (12.7 × 99 ملم)	25.00 دينار ليبي	1	100	خارقة للدروع وكاشف اثر
7.92 × 57 ملم	3.25 دينار ليبي	1	200	كاشف اثر كروي (طلقات معدنية)[ب]
7.62 × 54R ملم	2.80 دينار ليبي	6	640–200	كاشف اثر كروي (طلقات معدنية)[ج]
7.62 × 51 ملم	2.70 دينار ليبي	11	400–50	كاشف اثر كروي (طلقات معدنية)[د]
7.62 × 39 ملم	1.80 دينار ليبي	15	2,800–60	(طلقات معدنية) كروية
5.56 × 45 ملم	6.20 دينار ليبي	4	80–40	(طلقات معدنية) كروية
.45 مسدس كولت آلي (11.25 × 23 ملم)	8.00 دينار ليبي	1	12	(طلقات معدنية) كروية
سميث آند ويسون.40 (10 × 22 ملم)	13.00 دينار ليبي	1	42	(طلقات معدنية) كروية
مسدس آلي فارغ 9 ملم	1.00 دينار ليبي	1	100	فارغ
.38 خاص (9.1 × 29R ملم)	9.60 دينار ليبي	2	40–3	طلقة لينة محشوة
9 × 19 ملم	5.10 دينار ليبي	14	125–25	(طلقات معدنية) كروية
9 × 18 ملم	9.80 دينار ليبي	3	96–16	(طلقات معدنية) كروية
.32 مسدس كولت آلي (7.65 × 17SR ملم)	4.70 دينار ليبي	3	150–50	(طلقات معدنية) كروية
5.7 × 28 ملم	14.00دينار ليبي [هـ]	1	50	(طلقات معدنية) كروية

أ) تم إدراج المختصرات المستخدمة في هذا الجدول في "قائمة بالاختصارات والمصطلحات".

ب) تباع كمزيج بين كاشف الاثر والقذائف الكروية في أحزمة من الذخيرة غير المفككة؛ وقد ينتج عن ذلك زيادة السعر.

ج) أحياناً تباع كمزيج بين كاشف الاثر والقذائف الكروية في أحزمة من الذخيرة غير المفككة؛ وقد ينتج عن ذلك زيادة السعر. ويبدو أن السعر أقل بالنسبة لخراطيش الطلقات المعدنية التي تباع سائبة.

د) يشيع بيعها بأحزمة ذخائر وروابط M13 غير مفككة. وغالباً ما تتضمن العملية طلقات لكاشف الاثر، وكل من هذه العوامل قد يسهم في زيادة متوسط السعر. ويبدو أن السعر أقل بالنسبة لخراطيش الطلقات المعدنية التي تباع سائبة.

هـ) وفقا لأحد المصادر في ليبيا، فإن هذا السعر مرتفع، ولكن ليس الأول من نوعه. وعلى حد قوله، فهناك سعر أكثر نموذجية، وهو يقرب من 10 دينار ليبي (7.10 دولار أمريكي) لكل خرطوشة. وذلك ما يقرب من عشرة أضعاف قيمة السوق الأمريكي. ونادراً ما تكون الخراطيش ذات الجودة العالية 5.7 × 28 ملم أكثر من 0.70 دولار أمريكي للوحدة في الولايات المتحدة، وتكون غالباً أرخص بكثير.

ملاحظة:

يشير متوسط الأسعار لجميع العيارات من الذخيرة التي أخذت من قاعدة البيانات إلى شراء كميات محدودة (انظر العمود الخاص بنطاق الكميات لكل عيار) تم إدراج متوسط السعر لكل خرطوشة. غالباً ما يقدم البائعون خصومات لشراء كميات أكبر، وقد تكون أسعار أنواع مختلفة من الذخائر أكثر أو أقل من القذائف الكروية.

الصندوق 5 **جنوب ليبيا - دراسة حالة** [48]

إن مجموعة البيانات تحتوي فقط على عشرة أصناف من جنوب ليبيا. وتشمل العناصر المحددة في قاعدة البيانات مسدسين (أحدهما بلجيكي من طراز براوننج هاي باور من المُصنع الوطني لهيرستال والآخر برازيلي من طراز توروس PT-92)، واثنين من الأسلحة عديمة الارتداد من طراز RPG-7-type، وبندقيتين آليتين خفيفتين بلجيكيتين من المُصنع الوطني لهيرستال، وثلاث بنادق من نوع كلاشينكوف الآلي (وبندقيتين صربيتين M92 وواحدة من ألمانيا الشرقية من طراز Mpi-KMS 72)، ودفعتين من ذخائر الأسلحة الصغيرة (واحدة عيار 9 × 19 ملم وواحدة من 5.7 × 28 ملم). هذه العناصر المجتمعة هي عينة فرعية مصنفة وممثلة إلى حد ما من مجموعة البيانات ككل، وهي لا توضح أي أنواع غير عادية.

ويبدو أن متوسط أسعار الأسلحة في الجنوب أعلى قليلاً منه في المناطق الأخرى؛ ومع ذلك فإن حجم العينة صغير جداً لإجراء تقييم مفيد لأي تناقضات في التسعير. وتشير المقابلات مع المصدر السري 1 والمصدر السري 3 و المصدر السري 7 إلى أن المشترين (والبائعين في بعض الأحيان) غالباً ما يرغبون في السفر لمسافات طويلة عبر ليبيا من أجل الوصول إلى الأسلحة والذخائر التي يريدون الحصول عليها. وأشارت مصادر سرية بأنه في حين أن هناك تجارة قوية للأسلحة في جنوب ليبيا، إلا أنها تُعد قليلة مقارنة بتوافر الأسلحة والذخائر في طرابلس ومصراتة وغيرها من المناطق، وتتميز بحضور أقل وضوحاً علي الإنترنت (خدمات بحوث التسلح، 2016b). ومن المرجح أن يكون انخفاض الكثافة السكانية في جنوب ليبيا السبب الجزئي وراء انخفاض حجم التجارة ومحدودية نطاق الأسلحة المتاحة.

الأسلحة الصغيرة والخفيفة كموارد مهمة للمعلومات

وعلى الرغم من أن تركيز ورقة العمل ينصب على الاتجاهات الشاملة في المبيعات التي تتم عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، فإن الأسلحة المعروضة للبيع بهذه الطريقة هي أيضاً مصادر جوهرية للمعلومات. فبدون الوصول المادي إلى الأسلحة، يصعب أحياناً تحديد هوية الأشخاص المعنيين أو تحديد كيفية وصول الأسلحة إلى ليبيا بشكل جازم. ومع ذلك، تقدم مجموعة البيانات في بعض الحالات معلومات كافية لتحديد المسارات المحتملة التي قد تكون بعض الأصناف قد أُخذتها قبل ظهورها في السوق السوداء الليبية. كما أن تحديد الأسلحة وتعقبها مدعوم بفحص الخصائص المادية للأصناف والعلامات. والهدف هو تحديد نوع وطراز سلاح ما، إلى جانب الشركة المصنعة وبلد الصنع والرقم التسلسلي للسلاح. وقد تسمح هذه المعلومات باتباع إجراءات التتبع أو التعقب (جينزن-جونز، 2015).

إن الأسلحة القديمة توصف بكونها أكثر صعوبة في التعقب من مصادر بيعها أو تصديرها إلى موقعها الحالي. وقبل عام 1992، لم تكن مبيعات الأسلحة إلى ليبيا محظورة بموجب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة [49]، مما يجعل وجودها في ليبيا المعاصرة مفهوماً نتيجة للانتشار في أعقاب ثورة 2011. وتتميز الأسلحة المنتجة من عام 1992 حتى الوقت الحاضر بأهمية خاصة، لأن ليبيا خضعت لحظر الأسلحة من 1992 إلى 2003 ومرة أخرى من عام 2011حتى الآن. [50] وهكذا، فإن وجود الأسلحة المصنعة بعد عام 1992 يطرح نماذج محتملة على الانتشار غير المشروع[51].

ولا يمكن دائما تحديد مصدر هذه الأسلحة. [52] ومع ذلك، هناك أدلة تشير إلى أن المصادر تختلف على نطاق واسع – من دعم خفي من قِبل الحكومات إلى جماعات مسلحة خلال الثورة، إلى مبيعات علنية للحكومة الليبية، وانتهاءً بتحويل مبيعات مشروعة تُقدم إلى الحكومة الليبية أو غيرها من الحكومات في المنطقة (انظر الملحق).

أمثلة ممكنة على التوريد السري

بنادق تحميل ذاتي طراز AR-M9F

تم تحديد بعض البنادق الحديثة المصنعة من قبل آرسنال (مصنع أسلحة بلغاري) في ليبيا في أواخر عام 2011 وفي عام 2013 في حوزة كتيبة "البرق" الحادية عشر الليبية. وقد زعمت المصادر أن الأسلحة قُدمت من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، التي وردت أيضا زي مموه، ودروع، وأسلحة، وأجهزة اتصال، ومركبات تكتيكية خفيفة مدرعة (جينزين جونز، 2016b). وقد باعت بلغاريا عدداً كبيراً من البنادق سلسلة AR-M9 إلى الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية، وتم توثيق نماذج من الأسلحة من هذه الأصناف التي بين أيدي المقاتلين الليبيين والسودانيين واليمنيين خلال هذا الوقت. وقد أتاح الرقم التسلسلي البارز لأحد هذه البنادق للمؤلفين التأكد من تصديره من بلغاريا إلى الإمارات العربية المتحدة انتهاءً بليبيا (خدمات بحوث التسلح، 2016b). [53]

سلسلة الأنظمة المضادة للدبابات – طراز MILAN

يتم تصنيع هذه الأنظمة من قبل شركة MBDA (شركة متعددة الجنسيات مصنعة للأسلحة). وتشير الأدلة إلى أن هذه الأنظمة تم توريدها إلى كل من حكومة القذافي وكذلك المتمردين: ففي عام 2007 وقعت فرنسا وليبيا صفقة بقيمة 218 مليون دولار مقابل توريد 1000 صاروخ مضاد للدبابات (3) من طراز MILAN (أسمبلي ناشيونال، 2011؛ لويس، 2007)، وخلال ثورة 2011، قامت فرنسا وقطر بتسليم أسلحة موجهة مضادة للدبابات من طراز MILAN – من بين أسلحة وذخائر أخرى – إلى قوات المتمردين في غرب ليبيا (سبنسر، 2011، مجلس الأمن الدولي، 2012). وتحتوي مجموعة البيانات على ثلاثة صواريخ F-3 من طراز MILAN وصواريخ متتبعة حرارية من طراز MIRA، التي من المحتمل أن تكون جزءً من عقد أُبرم بين ليبيا وفرنسا في 2007. كما تحتوي مجموعة البيانات على أنبوب صاروخ طراز MILAN F2 (DM92) يحمل علامات ألمانية. وتم تحديد أربعة صواريخ أخرى من طراز DM 92 تحمل علامات مشابهة وأرقام متسلسلة أقل في ليبيا. وقد خلص تحقيق برلماني ألماني أن أيا من الصواريخ الأربعة لم يرد في جرد مخزن الجيش الألماني (البوندسوهر)، كما أنها لم تصدّر بشكل قانوني من ألمانيا (البوندستاغ، 2011b.)[54]

أمثلة ممكنة ومؤكدة من المبيعات العلنية

حيازات منتجات بيريتا (إيطاليا)

في عام 2009، زُعم أن مصرف الجمهورية في طرابلس اشترى أسلحة نارية من بيريتا مقابل ما يقرب من 8 ملايين يورو. وشمل الطلب حوالي 7500 مسدس من طراز Px4، وعدد 1،900 بندقية من طراز Cx4، وعدد 1،800 بندقية بينيلي طراز M4 سوبر 90، [55] ويبدو أن السلطات الإيطالية في بريشيا قد وافقت على ذلك (على عكس السلطات الوطنية في روما التي تسيطر على الصادرات العسكرية). وكان السبب الظاهر لهذه الموافقة هو أن البيع كان «تجارياً» (إلى مصرف) ولم يكن «عسكرياً» (الاندبندنت، 2011). وتجدر الإشارة إلى أن البيع لم ينتهك أي حظر للأسلحة من جانب الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على ليبيا، لأن أيا منها لم يكن قائماً وقت التصدير. وبالنظر إلى عدد هذه النماذج الثلاثة الخاصة من الأسلحة النارية الموثقة في ليبيا مؤخراً، فمن المعقول الاستنتاج بأن بعض هذه الأسلحة على الأقل قد تسربت وتفلتت من سيطرة البنك إلى السوق غير المشروعة. وعلى سبيل المثال، تتضمن مجموعة البيانات ثلاثة أمثلة لطراز M4 سوبر 90، مع وجود أخمص بلاستيكي اختياري قابل للطي في كل منها. وعادة ما يكون هذا النوع من المخزن متاحاً فقط لعملاء أمنيين «شرعيين»، مما يشير إلى أن الأمثلة الثلاثة ربما تكون قد اشتريت من عام 2009. (ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قوات الأمن في بعض الدول الإقليمية المجاورة لليبيا تستخدم طراز M4 سوبر 90 في هذا الإعداد).

مسدس كاراكال ذاتي التحميل طراز F

في عام 2012، تعاقدت شركة كاراكال (إحدى شركات تصنيع الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة) مع اللجنة الأمنية العليا، وهي فرع من وزارة الداخلية الليبية في ذلك الوقت، لبيع 5000 قطعة من مسدسات ذاتية التحميل طراز F و مليون طلقة من الذخائر. ومع ذلك، ووفقاً لتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة لعام 2015 بشأن ليبيا، ذكرت شهادة المستعمل النهائي التعاقد على عدد 15 000 مسدس و 5 ملايين طلقة ذخيرة (لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2015). وعندما أُرسلت الشهادة إلى السفارة الليبية في الإمارات للموافقة عليها، ردت السفارة بطلبها الغاء الصفقة، لأن وزارة الداخلية لم تكن على علم بذلك. وعلى الرغم من هذا الطلب، تم تسليم أول 1500 مسدس بالفعل. وقد تم بالفعل تسريب بعض هذه المسدسات. على سبيل المثال، في عام 2014، اشترى صائغ من طرابلس مسدساً من مسؤول في اللجنة الأمنية العليا (مراجع وسمالوود، 2014؛ سمالوود، 2015).

المُصنع الوطني لهيرستال (بلجيكا)

يعد المُصنع الوطني لهيرستال (شركة بلجيكية لصناعة الأسلحة) شركة رائدة لتوريد الأسلحة إلى ليبيا.[56] وفي مايو 2008، أصدرت الحكومة الليبية طلباً بقيمة 12 مليون يورو لشراء الأسلحة الصغيرة وأسلحة خفيفة وذخائر صغيرة (سبليترز، 2012). وشمل العقد عدد 2000 قاذفة أقل فتكاً من طراز FN 303، وعدد 367 قطعة من طراز F2000، جميعها مزودة بقاذفة قنابل يدوية من طراز LG1، وعدد 367 رشاش خفيف من طراز P90، وعدد 367 مسدس طراز Five-seveN، وعدد 50 مسدس براونينغ هاي باور طراز «رينايسانس»، وعدد 30 رشاش خفيف طراز Minimi، وأكثر من 1.1 مليار طلقة من أنواع مختلفة من الذخائر، بما في ذلك عيار 5.7 × 28 ملم من طراز SS190 (طلقات معدنية) وعيار غير مدى سمعي طراز SB193، وخراطيش كروية عيار 5.56 × 45 ملم طراز SS109. كما اشتمل العقد على حلقات M27 لخراطيش مقاس 5.56 × 45 ملم ، ومن المفترض استخدامها مع البنادق الآلية الخفيفة من طراز Minimi، وأكثر من 20،000 خرطوشة شديدة الانفجار 40 × 46SR ملم لوحدات طراز LG1 (جينزين جونز، 2016a).

كان المتلقي المعني للطلب هو اللواء 32 المعزز بالجيش الليبي [57] للاستخدام في «مرافقة وحراسة» القوافل الإنسانية المتجهة إلى دارفور (وفقا لطلب رخصة التصدير).[58] كما أشار الطلب الرسمي المقدم للموافقة على رخصة التصدير إلى أن الغرض من هذه الأسلحة هو «حراسة القوافل الإنسانية المتجهة إلى دارفور». وكانت الأسلحة المتعلقة بهذا العقد هي من بين تلك الأسلحة الموجودة في مجموعة البيانات، وقد انتشرت بالتأكيد في جميع أنحاء ليبيا، وربما خارجها. فعلى سبيل المثال، تحتوي مجموعة البيانات على مثال واحد لنموذج مسدسات براونينغ هاي باور من طراز «رينايسانس» التي كانت جزءً من طلب 2008. هذا المسدس (بالمشاركة من أطراف أخرى في الطلب) يحتوي على نقش ذهبي محفور بشكل كبير، ويتميز باحتوائه على قبضة خشبية مخصصة وختم ليبي داخلي على الجانب الأيسر، ونقش قليل البروز لمعمر القذافي على الجانب الأيمن. كما يحتوي المسدس على نقش مخصص («اللواء 32 المعزز» باللغة العربية نحو فوهة البندقية على قطعة الانزلاق الأمامية على كلا الجانبين الأيمن والأيسر، و «الفاتح أبداً» على الجانب الأيسر من الإطار، وأمام واقي الزناد مباشرة). وهذا النموذج المعروض للبيع غالباً ما ينتمي إلى ضابط عسكري كبير أو مسؤول في الحكومة الليبية قبل الإستيلاء عليه وعرضه للبيع.

أمثلة ممكنة للتحويل [59]

بنادق آلية خفيفة ذات تحميل ذاتي طراز FN-FAL

يُعتقد أن هناك كميات كبيرة من بنادق طراز FAL (بندقية آلية خفيفة) دخلت ليبيا في السنوات الأخيرة. وتعتبر البندقية الآلية الخفيفة FAL هي أكثر النماذج التي تمثل البندقية ذاتية التحميل الغربية في مجموعة البيانات، مع وجود عدد 49 مثال مدرج. ونظراً لعدم وجود سبيل ملائم من أجل التحقق من الأرقام التسلسلية، فمن المستحيل تتبع أثر أي من هذه البنادق البالغ عددها 49. غير أن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة تعقب البندقية الآلية الخفيفة FAL في ليبيا على شحنات قادمة من بلجيكا إلى قطر والإمارات العربية المتحدة (لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2013b؛ 2014).[60] وقد تم تحديد البندقية الآلية الخفيفة FAL المنتشرة من ليبيا في عدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك الجزائر وتشاد ومصر ولبنان والنيجر وسوريا وتونس (خدمات بحوث التسلح، بدون تاريخ؛ وزارة الداخلية التونسية، 2013؛ لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2012؛ 2013b).

البندقية ذاتية التحميل طراز G36 من هيكلر آند كوخ

ظهر في مجموعة البيانات مثالان من أسلحة هيكلر آند كوخ طراز G36K من سلسلة البنادق ذاتية التحميل.[61] وأظهرت الصور المقدمة إلى خدمات بحوث التسلح لبنادق أخرى من هذا القبيل في ليبيا أنها أنتجت في عام 2003، وأن الأرقام التسلسلية الأصلية على الأسلحة قد تآكلت واستبدلت بأرقام جديدة لا تتبع شكل هيكلر آند كوخ.[62] وقد ذكرت هيكلر آند كوخ أن الأرقام التسلسلية ليست علامات المصنعين الأصليين، كما أنه

> لم تكن هناك في أي وقت من الأوقات شحنات متجهة إلى ليبيا تحمل بندقية G36 أو أي منتجات أخرى من هيكلر آند كوخ من خلال شركة هيكلر آند كوخ أو شركاتها أو المؤسسات التابعة لها. وقد تم الحصول على الأسلحة التي ظهرت في ليبيا بطريقة غير مشروعة من خلال قنوات غير معروفة، وليس لدى هيكلر آند كوخ دراية بها (هيكلر آند كوخ، 2011).

علاوة على ذلك، خلص تحقيق برلماني ألماني إلى أنه لم يتم إصدار أو تصدير رخص تصدير لتصدير بنادق G36 مباشرة إلى ليبيا، أو إعادة تصديرها قانونيا من خلال دولة أخرى (البوندستاغ، 2011a). وقد أوضحت هيكلر آند كوخ إلى أعضاء مجلس الشعب الألماني بأن الأسلحة من المحتمل أن تكون جزءً من سلسلة بنادق G36 606 التي تم تصديرها بشكل قانوني إلى مصر، مما يشير إلى إمكانية تحويل وجهتها (فريدريش، 2012، ألمانيا، 2003).

الخلاصة

لا تزال هناك كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتم تداولها في المجال غير المشروع في ليبيا، مدعومة بظهور استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع في البلد. وليست النتائج الواردة في ورقة العمل هذه سوى لمحة عن البيانات المتاحة من عدد محدود من المجموعات على مدى فترة زمنية محدودة. فهذه الورقة مجرد مقدمة بسيطة، وستستمر البحوث على مجموعة بيانات موسعة تكون مفيدة في التحقق من استنتاجاتنا.[63] وعلى الرغم من محدودية البيانات المستخدمة في هذه الورقة، فمن المعقول الاستنتاج بأن السوق الليبية غير المشروعة للأسلحة عبر الإنترنت آخذة في النمو من حيث الطلب والعرض على حد سواء. ومن المرجح أن يتوسع حجم وتنوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعروضة للبيع مع تزايد الطلب.

ولا تزال أسواق الأسلحة غير المشروعة عبر الإنترنت في مهدها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المحتمل أن تستمر في التحسن في مجال التطور التقني: ومن الواضح أن المجموعات قادرة على التواجد في حالة من التغير المستمر مع وجود محور من الأعضاء الأساسيين الذين ينتقلون بين مجموعات متاجرة متنوعة هي بمثابة ركائز متنوعة لذات شبكة الإتجار. وفي ذات الوقت، تواصل شركات وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات اتخاذ خطوات لتعديل وتقييد السلوكيات التي تسهم في الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الإنترنت، سواء في ليبيا أو في أماكن أخرى. ويمكن فرض المزيد من القيود في شكل سياسات تقييدية متزايدة، وأساليب تخفيفية (تنظيمية)، وتدابير تقنية مضادة، وما إلى ذلك. أما بالنسبة للعديد من الاستخدامات الأخرى لمنصات الإنترنت الناشئة بسرعة، فمن الصعب التنبؤ بالتطورات المستقبلية في هذا المجال.

إن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على وجه التحديد – ليس فقط وجودها في المجال غير المشروع – هو عامل محدِد حاسم لأنواع الصراعات التي قد تخوضها الجماعات المسلحة غير الرسمية. "فالتوافر" هو أمر يتعدى العدد الإجمالي للأسلحة المتداولة بصورة غير مشروعة، بل هو بالأحرى عامل لإمكانية الوصول، والذي يتحدد بدوره من خلال موارد الجماعات وتنظيمها وأهدافها وجسامتها ودعمها الخارجي (مارش، 2007؛ سترازاري أند ثولنس، 2014). ولا شك في أن وجود "مجموعات" منظمة للإتجار بالأسلحة التي تعمل عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات عبر الإنترنت يزيد من توافر الأسلحة والذخائر في ليبيا بشكل عام.

إن الأسلحة النارية تؤدي دوراً مهماً في الحياة اليومية للعديد من الليبيين، بما في ذلك الأفراد وأعضاء الجماعات المسلحة غير الرسمية. ومن المهم أن نلاحظ أن الغالبية العظمى من الأسلحة المتداولة عبر الإنترنت في المجموعات التي تمت مراقبتها هي أسلحة صغيرة مثل المسدسات الذاتية التحميل والبنادق ذاتية التحميل والمدافع الرشاشة الخفيفة. وقد تم توثيق أعداد كبيرة من مسدسات الرمي الأجوف، بما في ذلك النماذج المحولة إلى أسلحة نارية فتاكة، كما أن الأسلحة النارية القديمة لا تزال مهمة للسوق غير المشروعة في ليبيا.

غير أن الإتجار لا يقتصر على الأسلحة الصغيرة: فهناك أيضا وجود بارز للأسلحة الخفيفة. وكما توضح ورقة العمل هذه إلى جانب التقرير المختصر ذي الصلة حول تقييم الأمن في شمال أفريقيا (جينزين جونز ورايس، 2016)، فإن وجود المدافع الموجهة المضادة للدبابات المتطورة نسبياً ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة في السوق الليبية عبر الإنترنت يبرهن على أن الأسلحة المتطورة متاحة لأولئك الذين لديهم الوسائل والرغبة في الحصول عليها. وتشير المقابلات التي أجريت مع تجار نشطين أن المشترين قد يسافرون لمسافات طويلة من أجل الحصول على ما يرغبون به من هذه الأسلحة.

وكان وصول مراقبي العقوبات والباحثين الميدانيين إلى ليبيا محدوداً منذ نهاية عام 2014، مما زاد الحاجة إلى تقنيات بحث تكميلية تتناول الوضع على أرض الواقع. وربما يضفي تحليل المبيعات عبر الإنترنت معنى ذا مغزى إلى مجموعة الأدوات التي يستخدمها مراقبو العقوبات والباحثون، مما يساعد على اكتساب نظرة ثاقبة عن جوانب تجارة الأسلحة في الدولة، بما في ذلك التسعير الحالي، وطبيعة المواد وتوافرها النسبي عند العرض والطلب، وتحديد المواد والعتاد الجديد المتاح، والجهات الفاعلة المعنية. إن تواصل دراسة المصادر المتاحة عبر الانترنت يساعد على التحديد الدقيق لمصادر الأسلحة التي تخرج عن سيطرة الدولة، وكذلك يُعد إضافة إلى مجمل المعلومات المفيدة في مساعدة واضعي السياسات والأطراف المعنية في الحد من زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع.

الملحق [64]

الجزء "أ": الأسلحة المصنعة بعد عام 1990

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلغاريا	Arsenal	AR-M9F	بندقية تحميل ذاتي	5.56 x 45 ملم

صورة 1/أ **بنادق تحميل ذاتي Arsenal AR-M9F، مصورة مع صندوقين من خراطيش تركية مكيك 5.56 × 45 ملم**

إيطاليا[67]	بيريتا[68]	بيريتا Px4	بندقية تحميل ذاتي	9 x 19 ملم

صورة 2/أ **مسدس تحميل ذاتي بيريتا Px4**

إيطاليا	بيريتا	بيريتا Cx4	بندقية تحميل ذاتي	9x19 ملم

صورة 3/أ **مسدس تحميل ذاتي بيريتا Cx4**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة [65]

تتضمن سلسلة البنادق AR-M9 البلغارية بدائل حديثة لبندقية كلاشينكوف الآلية المجوفة لخراطيش 5.56 × 45 ملم أو 7.62 × 39 ملم. ويتاح AR-M9F مع كل من المخازن المطوية والثابتة (مخصصة لطراز AR-M9 و AR-M9F، على التوالي) ويمكن تحديدها من خلال جهاز فوهة البندقية الفريد، وفي حالة البديل 5.56 × 45 ملم ، تكون شبة شفافة، ما يقرب من مخازن البوليمر على التوالي.

وقد باعت بلغاريا عدداً كبيراً من البنادق سلسلة AR-M9 إلى الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية، وتم توثيق تواجد نماذج من هذه الأسلحة بين أيدي المقاتلين الليبيين والسودانيين واليمنين خلال هذا الوقت. وقد تم تحديد عدد من البنادق الحديثة المصنعة من قبل آرسنال (مصنع أسلحة بلغاري) في ليبيا في أواخر عام 2011 وفي عام 2013 في أيدي كتيبة "البرق" الحادية عشر الليبية التي شوهدة وهي تستخدم علنا بنادقAR-M9F . وقد زعمت المصادر في ليبيا أن الأسلحة قُدمت من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، التي وردت أيضا زي مموه، ودروع، وأسلحة، وأجهزة اتصال، ومركبات تكتيكية خفيفة مدرعة (جينزين جونز، 2026b). وليس من المستغرب أن بعض هذه البنادق تسربت إلى السوق غير المشروعة، نظراً لاستمرار عدم الاستقرار في ليبيا.

تتضمن مجموعة البيانات خمسة نماذج للبنادق البلغارية AR-M9F، بعضها مصور بمخازن احتياطية وخراطيش 5.56 × 45 ملم. وهناك أيضا نموذج واحد لحربة من سلسلة بندقية AR-M9 كانت معروضة للبيع. وقد أتاح الرقم التسلسلي المرئي لأحد هذه البنادق للمؤلفين التأكد من تصديره من بلغاريا إلى الإمارات العربية المتحدة انتهاءًا بليبيا (خدمات بحوث التسلح، 2016b؛ لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2016). [66]

يعتبر التصميم 'Px4 'Storm تصميماً لمسدس شبه آلي من تصنيع شركة بيريتا مستخدم من قبل الجيش والشرطة. وقد طُرح في السوق في عام 2004، مع ميزات تشمل مؤخرة السبطانة المستديرة المغلقة، وإطار البوليمر، والإطار الجزئي، ومكونات ضبط الرمي. وهذه العناصر تجعله سلاحاً نارياً يستهوي المنظمات العسكرية والأمنية الحديثة، وقد اعتمده عدد كبير من وكالات إنفاذ القانون وبعض القوات المسلحة.أما المسدسات Px4 الموثقة في ليبيا فكانت جميعها نماذج كاملة الحجم من النوع "F"، مما يشير إلى أنها فردية ومزدوجة العمل مع مزودات السلامة اليدوية، ومجوف لعيار 9 × 19 ملم.

كما تضم مجموعة البيانات عدد 18 مسدساً من طراز Px4، مما يجعلها ثاني أكثر المسدسات الغربية شيوعاً في مجموعة البيانات (بعد براونينغ هاي باور من المُصنع الوطني لهيرستال). وكما أشرنا آنفاً، على الرغم من أن المسدسات تمثل جزءًا كبيراً من مجموعة البيانات، إلا أن ذلك لا يعكس بدقة مكانتها كنسبة مئوية من جميع الأسلحة النارية سواء ضمن أو خارج سيطرة الدولة في ليبيا. وبالتالي، من المرجح أن يمثل ما مجموعه 7,500 مسدس طراز Px4 عدد كبير من المسدسات المستوردة إلى ليبيا. ذلك – مقترناً باستيرادها مؤخراً (كجزء من عقد مصرف الجمهورية في عام 2009؛ انظر الملاحظة 68) – يتجه إلى حد ما لتوضيح انتشارها في مجموعة البيانات.

بندقية Cx4 روجت لها بيريتا كسلاح مماثل لمسدس Px4 (أعلاه). وهي تعمل كمؤخرة للسبطانة غير مغلقة ومجوفة لعيار 9 × 19 ملم ، وسميث آند ويسون 40.، وخراطيش مسدس كولت آلي 45. تتميز بندقية Cx4 بقدرتها على قبول المخازن من مسدسات سلسلة Px4 من غرفة متوافقة. [69] وعادة لا تعتبر البندقية Cx4 سلاحاً عسكرياً لأنها تعمل فقط بطريقة شبة آلية وهي ذات عيار صغير، ولكنها كانت تُستخدم لأغراض تخص الشرطة وأجهزة الأمن في عدة بلدان.

جميع نماذج البندقية Cx4 المعروضة للبيع في ليبيا والموجودة في مجموعة البيانات تُلقم بعيار 9 × 19 ملم. وهذا يتفق مع المسدسات Px4 التي تمت ملاحظتها (انظر أعلاه). ومن المستغرب أن ثلاثة من النماذج الأربعة في مجموعة البيانات مصورة بأغلفتها الأصلية، مع وجود نموذج واحد لا يزال يحمل علامة بيريتا مرفقاً بالمخزن. وهذا يشير إلى أن الأسلحة لم تكن متداولة لفترة طويلة، أو لم تتناقلها الأيادي مرات كثيرة (فغالبا ما تضيع الأغلفة أو يتم التخلص منها بعد عدة صفقات).

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
إيطاليا	بينيلي	بينيلي طراز M4 سوبر 90	بندقية تحميل ذاتي	عيار gauge 12

صورة 4/أ **بندقية بينيلي طراز M4 سوبر 90 تحميل ذاتي. لاحظ المخزن القابل للطي**

الإمارات العربية المتحدة	كاراكال	الطراز F والطراز C	مسدس تحميل ذاتي	19 x 9 ملم

صورة 5/أ **نموذج مسدس كاراكال طراز F مسدس تحميل ذاتي**
المصدر: حسن مراجع/ خدمات بحوث التسلح، 2014

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

جميع نماذج البندقية Cx4 المعروضة للبيع في ليبيا والموجودة في مجموعة البيانات هي من عيار 9 × 19 ملم. وهذا يتطابق مع المسدسات Px4 التي تمت ملاحظتها (انظر أعلاه). ومن المستغرب أن ثلاثة من النماذج الأربعة في مجموعة البيانات مصورة بأغلفتها الأصلية، مع وجود نموذج واحد لا يزال يحمل علامة بيريتا مرفقاً بالمخزن. وهذا يشير إلى أن الأسلحة لم تكن متداولة لفترة طويلة، أو لم تتناقلها الأيادي مرات كثيرة جداً (فغالبا ما تضيع الأغلفة أو يتم التخلص منها بعد عدة صفقات).

بندقية طراز M4 سوبر 90 هي بندقية نصف آلية من تصنيع شركة بينيلي (شركة تابعة لبيريتا) للجيش الأمريكي.[70] وقد اعتمد سلاح البحرية الأمريكي هذه البندقية في عام 1999 تحت اسم M1014، وقد روجتها بينيلي في نفس الوقت إلى منظمات إنفاذ القانون والمنظمات العسكرية الأخرى في جميع أنحاء العالم. وقد حظيت البندقية بشعبية كبيرة وقد تم تصديرها على نطاق واسع.

تتضمن مجموعة البيانات ثلاثة نماذج لطراز M4 سوبر 90، مع وجود أخمص بلاستيكي اختياري قابل للطوي في كل منها. وغالباً ما يكون هذا النوع من المخازن متاحاً فقط لعملاء الأمن الشرعيين (اعتماداً على البلد). وهذا قد يشير إلى أن النماذج الموجودة في مجموعة البيانات من المرجح أن تكون قد نشأت وجاءت من خلال عقد مصرف الجمهورية في عام 2009. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن طراز M4 سوبر 90 يستخدم بنفس التهيئة من قبل بعض جيران ليبيا الإقليميين ، بما في ذلك مصر (خدمات بحوث التسلح، 2016a).

يتم إنتاج مسدسات كاراكال من قبل شركة كاراكال إنترناشونال المحدودة في أبوظبي، وهي شركة تابعة لشركة توازن، وهي كيان حكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة. تُصنف المسدسات من سلسلة كاراكال ضمن التصميمات نصف الآلية التي تتسم بإطارات بوليمر كاملة ماهرة يدوياً. وقد تم اطلاق سلسلة كاراكال لأول مرة في 2007، وهي مجوفة لاستيعاب مجموعة متنوعة من خراطيش أعيرة المسدسات الحديثة، وقد أنتجت في الأساس في ثلاثة أحجام: كاملة، ومدمجة، وشبة مدمجة[71]. غير أنها مرت بعدة صعوبات نظراً لمسائل مرتبطة بالسلامة مما نتج عن ذلك سلسلة من الاسترجاعات الواسعة النطاق، على الرغم من الاعتماد المبدئي عليها من قبل بعض قوات الأمن في منطقة الخليج، ومبيعاتها التجارية الأولية في الولايات المتحدة. [72]

ومن بين مسدسات كاراكال هناك نموذجان من طراز C وخمسة نماذج من طراز F تم إدراجهم في مجموعة البيانات. واستناداً لأرقامها التسلسلية، فمن المؤكد أن المسدسين طراز C خضعتا لإشعار الاسترجاع. كما كان هنالك على الأقل مسدسين من طراز F ضمن الإسترجاع كذلك. ومن المحتمل أيضاً أن تكون هناك نماذج من طراز F أخرى عرضة للاسترجاع. وقد تكون هذه المسدسات قد خضعت للتحديث قبل تصديرها إلى ليبيا، أو ربما تم بيعها دون تعديل مشاكل السلامة الخطيرة التي تعاني منها، والتي يمكن أن تشكل تهديداً على المستخدمين.

وقد وثقت خدمات بحوث التسلح سابقاً تحويل مسدس كاراكال طراز F في ليبيا. وتم تصدير الأسلحة من قِبل دولة الإمارات العربية المتحدة كجزء من عقد 2012 (بتاريخ 18 ديسمبر 2012) مع وزارة الداخلية الليبية لاستخدامها من قبل اللجنة الأمنية العليا. (كانت اللجنة الأمنية العليا في الأساس فرعاً لوزارة الداخلية الليبية مكلفاً بتوفير الأمن في طرابلس بعد ثورة 2011). وقد حدد العقد نقل 5000 مسدس كاراكال F وعدد 1 مليون طلقة ذخيرة. وقد خلص تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا أن شهادة المستعمل النهائي ورد فيها عدد 15,000 مسدس و 5 مليون ذخيرة 9 ملم (لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2015). [73]

ويتضح بأن هذا العقد هو المصدر لمسدسات كاراكال الموجودة في مجموعة البيانات. كما هو الحال مع المسدسات بشكل عام، تكون قيمة إعادة بيع هذه المسدسات مرتفعة. وعلى الرغم من أن سعر بيع المسدس يبلغ ما يقرب من 400 دولار أمريكي عند بيعه إلى الليبيين، فقد اشترى صائغ من طرابلس هذا السلاح من أحد مسؤولي اللجنة الأمنية العليا بصورة غير مشروعة وذلك بقيمة 5,000 دينار ليبي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 150٪ على الأقل إن لم يكن أكثر (مراجع وسمولوود، 2014؛ سمالوود، 2015). [74] وقد تم تأكيد هذا السعر المبلغ عنه عن طريق فحص المعلومات في مجموعة البيانات: أربعة نماذج تمثل سعر عرض يتراوح بين 5,500 و 5,800 دينار ليبي.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال[75]	مسدس براونينغ هاي باور نموذج "رينايسانس"	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 6/أ **مسدس براونينغ هاي باور تحميل ذاتي مغلف بطبقة ذهبية «رينايسانس»**

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	F2000	بندقية تحميل ذاتي	5.56 × 45 ملم

صورة 7/أ **مسدس تحميل ذاتي FN Herstal F2000 مزود بقاذفة قنابل LG1**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

يعد مسدس براونينغ هاي باور مسدساً ذاتي التحميل مجوفاً لاستيعاب خراطيش عيار 9 × 19 ملم، من انتاج المُصنع الوطني لهيرستال في أوائل الثلاثينات. وقد نجح على الصعيد العالمي ولا يزال قيد الإنتاج حتى يومنا هذا. واعتمد الجيش البلجيكي السلاح كسلاح قياسي في عام 1935 وحذت حذوه العديد من الجيوش الأخرى.[76] كما اعتمدته العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية (ستيفنز، 2014).

يُوزع مسدس براونينغ هاي باور على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم (انظر الجزء "ب" أدناه لمزيد من التفاصيل حول مسدسات هاي باور في ليبيا). وتدخل مسدسات هاي باور من طراز 'رينايسانس' ضمن مجموعة من البنادق ذات العرض المميز والتي غالباً ما تحتوي على النيكل، أو الذهب، أو الفضة، وأعمال نقش شاملة؛ أو ألواح عاجية أو من البرليت؛ ومجموعة من خيارات التصميمات المخصصة الأخرى. وتدخل النماذج المعروضة للبيع في ليبيا والموجودة في مجموعة البيانات ضمن 50 نموذجاً تم استيرادها في عام 2009 كجزء من "عقد لواء خميس" (انظر الملاحظة 75). هذا المسدس يحتوي على نقش ذهبي محفور بشكل كبير، ويتميز بقبضة خشبية مخصصة وختم داخلي يحمل اسم ليبيا على الجانب الأيسر، ونقش قليل البروز لمعمر القذافي على الجانب الأيمن. كما يحمل علامة نقش مخصصة باللغة العربية تشير إلى "اللواء 32 المعزز". هذا النقش يتجه نحو فوهة البندقية على قطعة الانزلاق الأمامية على كلا الجانبين الأيمن والأيسر. وعلى الجانب الأيسر من الإطار، أمام واقي الزند مباشرة، يوجد نقس باسم "الفاتح أبداً". ويبدو هناك نقش إضافي في نفس الموضع على الجانب الأيمن من الإطار، ولكن ما هو محفور لا يمكن تحديده من الصور المتاحة.

هناك نموذج واحد من مسدس براونينغ هاي باور من طراز "رينايسانس" من المُصنع الوطني لهيرستال موجود في مجموعة البيانات، وهو من المؤكد كان ينتمي إلى ضابط عسكري أو مسؤول رفيع المستوى في الحكومة الليبية قبل عرضه للبيع.

طراز F2000، وهو طراز حديث من البنادق ذاتية التحميل بغرف 5.56 × 45 ملم ، مقدم من المُصنع الوطني لهيرستال في مطلع القرن. وهو على شاكلة البنادق ذات خيط التنظيم؛ أي أن مخزن السلاح وجزؤه الفاعل يوجد خلف الزناد، وبالتالي يقلل الطول الكلي للسلاح مع الحفاظ على السبطانة مقارنةً بالبنادق الأخرى كاملة الحجم. ويتسبب الوزن الخفيف للقطع المتحركة الموجودة في السلاح في نسبة عالية من الإطلاق الآلي – ما يقرب من 850 طلقة في الدقيقة الواحدة (المُصنع الوطني لهيرستال، بلا تاريخ – أ؛ بلا تاريخ – ب). وقد تم اعتماد طراز F2000 من قبل الجيش السلوفيني وعناصر من الجيش البلجيكي، وتم شراء كميات محدودة منه من قبل منظمات أمنية أخرى في جميع أنحاء العالم. ويعتقد أن نحو 80,000 بندقية من طراز F2000 قد صُنعت حتى الآن (خدمات بحوث التسلح، 2015b؛ جونستون أند نيلسون، 2010).

هناك ثلاثة نماذج من F2000 موجودة في مجموعة البيانات. وجميع هذه النماذج من F2000 القياسية مزودة بمنصة إطلاق قنابل يدوية LG1 .

تم استيراد عدد 367 بندقية من طراز F2000 إلى ليبيا في عام 2009 كجزء من عقد اللواء خميس (انظر الملاحظة 75)، وجميعها من طرازات FN F2000 ذات القاعدة القياسية B.[77] كما تم تزويدها جميعاً بوحدات قاذفات قنابل يدوية من طراز LG1 (جينزين جونز، 2016).[78] وقد تم نقش كل البنادق من طراز F2000 وقاذفات القنابل اليدوية طراز LG1 المستوردة إلى ليبيا بعلامات باللغة العربية تحت عنوان "اللواء 32 المعزز". وعلى طراز F2000 يقع النقش على الجانب الأيسر الخلفي من المخزن، تحت علامات المصنع والطراز والعيار. وعلى طراز LG1 يقع النقش على الجانب الأيسر الخلفي من المخزن، تحت علامات المصنع والرقم التسلسلي.[79]

ومن المثير للاهتمام أنه وبسبب مظهر طراز F2000 الحديث وندرته، فقد أصبح بمثابة الرمز بين المقاتلين في ليبيا. وكذلك يتميز بسعره الباهظ، حتى بالمقارنة مع غيره من البنادق 5.56 × 45 ملم المتاحة في السوق المحلية. كما يبدو أن الطراز F2000 المزود بمنصة إطلاق قنابل يدوية LG1 يتميز بقيمة محلية تبلغ أكثر من 10,000 دينار ليبي (حوالي 7,300 دولار أمريكي) لكل بندقية. حيث طلب أحد البائعين مقابلها مبلغ 18،000 دينار ليبي (حوالي 13,000 دولار أمريكي).[80]

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	Five-seveN	مسدس تحميل ذاتي	5.7 × 28 ملم

صورة 8/أ **مسدس تحميل ذاتي FN Herstal طراز Five-seveN لاحظ أن النص العربي الذي يشير إلى السلاح قد تم إنتاجه للواء 32 المعزز**

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	FN 303	سلاح هوائي أقل فتكاً	18 ملم

صورة 9/أ **سلاح أقل فتكاً FN Herstal طراز FN 303**

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	Minimi	سلاح خفيف	5.56 × 45 ملم

صورة 10/أ **مدفع رشّاش "Para" خفيف FN Herstal طراز Minim**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

يعتبر طراز Five-seveN سلاح 'مصاحب' للمدفع الرشاش الفرعي P90 من تصنيع المُصنع الوطني لهيرستال، وهو ذا غرفة تتلائم مع الخرطوشة عيار 5.7 × 28 ملم في حزمة المسدس. وبسبب صغر حجم الخرطوشة، يحتوي مخزن المسدس على 20 طلقة، مما يعطيه قدرة أكبر لذخيرة أكثر من معظم المسدسات الأخرى الموثقة في ليبيا.

تم تصدير ما مجموعه 367 مسدساً من طراز Five-seveN إلى ليبيا في عام 2009 كجزء من عقد اللواء خميس (انظر الملاحظة 75)، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الذخائر عيار 5.7 × 28 ملم. وهي محفورة بعلامات عربية تحت اسم "اللواء 32 المعزز"، وتقع نحو فوهة البندقية على الجانب الأيمن من قطعة الانزلاق، فوق الرقم التسلسلي (خدمات بحوث التسلح، 2016a؛ جينزين جونز، 2016a). وتحتوي مجموعة البيانات على ثلاثة نماذج من المدافع الرشاشة طراز Five-seveN، جميعها منقوشة كما أشرنا آنفاً. وتعتبر مسدسات طراز Five-seveN والذخائر المرتبطة بها مكلفة من ناحية المعايير الليبية: بزيادة تبلغ 5،000 دينار ليبي للمسدس و 14–10 دينار ليبي لكل طلقة لخراطيش عيار 5.7 × 28 ملم. وتمثل هذه الأسعار عقبات كبيرة أمام ملكية هذه الأسلحة وحيازتها من قِبل غالبية الليبيين.

صُمم المسدس طراز 303 لغرض معين، وهو قاذف أقل فتكاً نصف آلي يستعمل ضد الشغب، باستخدام الهواء المضغوط لدفع المقذوفات المؤثرة (بعضها ذات آثار ثانوية) ويصل إلى حوالي 100 متر (المُصنع الوطني لهيرستال، بلا تاريخ –د). فالأسلحة من هذا النوع تهدف بوجه عام إلى تفريق الأفراد عندماً يكون سلاح المواجهة لغرض التفريق هو الخيار الأمثل، بدل الأسلحة النارية الفتاكة والتي لا تكون مناسبة في سياق مشابه.

وكجزء من عقد اللواء خميس (انظر الملاحظة 75)، سلّم المُصنع الوطني لهيرستال عدد 2000 من القذافات إلى ليبيا في عام 2009. منقوش عليهاعلامات عربية تحمل اسم "اللواء 32 المعزز"، وتقع نحو فوهة البندقية على الجانب الأيمن من الشريحة من النهاية الأمامية فوق المقبض اليدوي الأمامي مباشرة (خدمات بحوث التسلح، 2016a؛ جينزين جونز، 2016a). إن وجود أسلحة متطورة من هذا النوع لمكافحة الشغب لا يعتبرأمراً عادياً عموما في مناطق النزاع أو مناطق ما بعد النزاع مثل ليبيا، ما لم تكن الشرطة المحلية أو قوات الأمن تملك أصلاً معدات قياسية مشابهة.

وتشمل مجموعة البيانات ثلاثة نماذج من قاذفات FN 303. وأحد هذه النماذج لا زال معبأ في غلافه الأصلي للمُصنع الوطني لهيرستال، مما يشير إلى أن الملكية لم تُنقل عدة مرات، أو أنها أخذت مباشرة من المخازن الحكومية. ووفقا لمصادر في ليبيا، فقد تم نهب العديد من أنظمة التسليح المُصنعة في المُصنع الوطني لهيرستال طراز 303 باعتبارها غنائم من مرافق التخزين الحكومية في عام 2011، ولكنها نادرة الاستخدام (خدمات بحوث التسلح، 2016b).

المدفع الرشاش طراز Minimi من المُصنع الوطني لهيرستال هو مدفع رشّاش يستخدمه المشاة، وهو مزود بغرفة 5.56 × 45 ملم. وقد تم إنتاج كميات ضخمة منه في عام 1982، واعتمدته الولايات المتحدة وعشرات الدول الأخرى (بوبينكر وويليامز، 2008). وهو لم يُستخدم كثيراً من قِبل الجيش الليبي، الذي لم يستخدم على نطاق واسع خرطوشة 5.56 × 45 ملم.

وكجزء من عقد اللواء خميس (انظر الملاحظة 75)، تم توريد عدد 30 رشاش خفيف طراز Minimi إلى ليبيا في عام 2009. وكانت جميعها إصدارات طراز Minimi 5.56 'نصف الآلية' بها سبطانة قصيرة ومخزن قابل للطي. كما يحتوي هذا السلاح على قضبان MIL-STD-1913 على الغطاء العلوي للسماح بتركيب جهاز تسديد بصري. وبالنظر إلى أن جميع الأسلحة الأخرى المستوردة بموجب عقد اللواء خميس تم توثيقها بنقش عربي باسم "اللواء 32 المعزز"، فمن المرجح أن يظهر النقش نفسه أيضا على الرشاش الخفيف طراز Minimi (جينزين جونز، 2016a).

تحتوي مجموعة البيانات على نموذج واحد من طراز Minimi فقط. وقد طلب البائع مبلغ 17,000 دينار ليبي مقابل هذا السلاح.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	P90	مدفع رشّاش صغير	5.7 × 28 ملم

صورة 11/أ **مدفع رشّاش صغير FN Herstal طراز P90**

النمسا	Glock	17، 19، 17T	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 12/أ **مسدس ومخزن تحميل ذاتي Glock طراز 19**

صورة 13/أ **مسدس تدريب Glock طراز 17T**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

مدفع P90، مدفع رشّاش صغير متطور (أحياناً يوصف بأنه سلاح للدفاع عن النفس)، بغرفة تستوعب خرطوشة عيار 5.7 × 28 ملم من تصميم المُصنع الوطني لهيرستال. كما أنه سلاح ناري من نوع خيط التنظيم، وآلية عمل من خلف الزناد، مما يسمح بتقليص الطول الكلي للسلاح مقارنةً بالأسلحة النارية المعدلة تقليدياً لنفس طول السبطانة. ويطلق السلاح أعيرة صغيرة، وخرطوش عالي السرعة من مخزن كبير (50 طلقة) مع آلية تغذية غير تقليدية. كما يحتوي على معدل رمي – ما بين 850 و 1100 طلقة في الدقيقة (المُصنع الوطني لهيرستال، n.d.e). كما يحل المدفع P90 كبديل لمسدسات الأفراد العسكريين الذين قد يواجهون مواقف قتالية، ولكن لم تكن مهامهم الأساسية مواتية لحمل بندقية كاملة الحجم.

وتحتوي مجموعة البيانات على ثلاثة نماذج من المدافع الرشاشة طراز P90. إن مدفع P90 ليس سلاحاً متاحاً بشكل عام، ويرجع مصدره من عقد اللواء خميس لعام 2009 (انظر الملاحظة 75). وفي إحدى الحالات في مجموعة البيانات، يمكن تمييز النقش "اللواء 32". وكما ذكرنا سابقاً، فإن سعر خراطيش 5.7 × 28 ملم في ليبيا سيجعل من طراز P90 غير عملي للاستخدام المنتظم، وخاصة بالنظر إلى ارتفاع معدل إطلاق النار.

وقد شمل عقد اللواء خميس 367 مدفع رشّاش صغير طراز P90. وجميعها كانت منقوش عليها علامات باللغة العربية تحت اسم "اللواء 32 المعزز"، وتقع نحو الجانب الأيسر من القسم المعدني من السلاح والذي يحوي المزلاج والقطع المتحركة ويثبت عليه الحاضن والسبطانة، والموجود مباشرة فوق فتحة الإبهام في المخزن وتحت علامة المصنع.

كان طراز Glock الأصلي أحد أول المسدسات الناجحة تجارياً والذي استخدم فيه هيكل البوليمر واسع النطاق، مما أدى إلى وجود إطار أخف وزناً وأقل تكلفة من المسدسات التقليدية. منذ اعتماد الجيش النمساوي طراز Glock17 في عام 1980، أصبح هذا المسدس شائع للغاية لدى الجيش والشرطة والمستخدمين المدنيين في جميع أنحاء العالم، وتم إنتاجه في مجموعة واسعة من التشكيلات والعيارات. إنه أحد أكثر العلامات المعروفة من بين الأجهزة الأمنية في الوقت الحالي.

وتتضمن مجموعة البيانات ثمانية مسدسات طراز Glock، بما في ذلك أربعة مسدسات من طراز Glock17 وأربعة من طراز Glock19. يعتبر طراز Glock17 نموذجاً كامل الحجم مجوف لاستيعاب 19 x 9 ملم (وكان هو أول نموذج طراز Glock). وطراز Glock19، هو النسخة المدمجة من ذات البندقية، وبغرفة 19x 9 ملم ، ولكن يحتوي على سبطانة أقصر قليلاً وقبضة لوزن أقل وإخفاء أسهل. إن جميع مسدسات طراز Glock المدرجة في مجموعة البيانات هي من الجيل الثالث، مما يشير إلى أنها انتجت بعد عام 1997 (برودينيل، 2014). تم تصدير عدد 70 مسدس من طراز Glock بغرفة 19 × 9 ملم إلى ليبيا للاستخدام الحصري لبعثة المساعدة الحدودية الأوروبية. وقد سُرقت جميعها في مارس 2014 (لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2015). ويقال إن ما يقرب من 100 مسدس طراز Glock آخرين قد سرقت من القوات الأمريكية في ليبيا في عام 2013 (هوسلي، 2013). ويمكن مقارنة مزيد من التفاصيل بشأن النماذج والجيل والأرقام التسلسلية لهذه الأسلحة مقابل المسدسات الموجودة في مجموعة البيانات إذا تم اكتشافها.

أحد نماذج طراز Glock17 الذي يعد غير عادي كونه نسخة تدريبية من هذا المسدس، وهو معروف باسم Glock17T (انظر الصورة 13/أ). هذا المسدس يحتوي على إطار من البوليمر الأزرق البراق وهو مصمم لتدريبات القوة مقابل القوة. أما طراز 17T فهو عبارة عن غرفة لاستيعاب خراطيش 9 ملم FX، وهي خرطوشة مطلية بعلامة General Dynamics Ordnance و Tactical Systems Canada تحت العلامة التجارية "Si–munition". يتم تصنيع السلاح بحيث يكون قادراً على استيعاب 19 × 9 ملم خراطيش فتاكة. لا تباع هذه البنادق التدريبية في السوق المدنية، وهي متاحة لعملاء إنفاذ القانون والعسكريين فقط (غلوك، 2015). وتشير الأبحاث إلى أن اللواء 32 المعزز حصل على نماذج طراز Glock17T [81].

هناك أحد الأمثلة على طراز Glock19 في مجموعة البيانات الذي يظهر تلف كبيراً لحق بالجزء الخارجي. وربما لحقت به أضرار داخلية. هذا المسدس يظهر أرقاماً تسلسلية غير متوافقة على السبطانة وقطعة الانزلاق، مما يبين أن أجزاء أكثر من مسدس واحد تم تجميعها في هذا النموذج. ومن المرجح أن هذا يشير إلى أن الأجزاء المستبدلة كانت تالفة تلفاً بالغاً بحيث لم تعد تصلح للاستعمال. وهناك مُدخل واحد لمخزن طراز Glock19 يظهر أيضاً في مجموعة البيانات.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
ألمانيا	هيكلر وكوخ	سلسة G36K	بندقية تحميل ذاتي	5.56 × 45 ملم

صورة 14/أ بندقية تحميل ذاتي طراز G36K من هيكلر آند كوخ

ألمانيا	هيكلر آند كوخ	سلسة UPS	مسدس تحميل ذاتي	40. سميث آند ويسون ومسدس كولت آلي 45.

صورة 15/أ مسدس عام بتحميل ذاتي من هيكلر آند كوخ بغرفة لاستيعاب سميث آند ويسون 40. لاحظ السبطانة الملولبة المصممة لتتكيف مع كاتم الصوت

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

بندقية هجومية طراز G36، بغرفة تستوعب خرطوشة من عيار 45 × 5.56 ملم. ويتم تصنيعها من قبل هيكلر آند كوخ في المقام الأول للأسواق العسكرية وأجهزة إنفاذ القانون. وهي تتميز بوجود قسم معدني من البوليمر الخفيف وغير مكلف الصنع، ومسدد بصري متكامل للرماية – بأشكل عدة. يتم استخدام البندقية من قبل الجيش الألماني في إعدادات الطرازين G36 ذي الطول القياسي والطراز G36K القصير، وكذلك من قبل مختلف الجيوش الأخرى في جميع أنحاء العالم؛ وتُعرف الأشكال التي تصدر من هذه البنادق باسم G36V و G36KV، على التوالي.[82]

وتم توثيق كل من النماذج G36V و G36KV في ليبيا[83]. في البداية كانت بين أيدي قوات حكومة القذافي؛ وهناك مقطع فيديو من فبراير 2011 يظهر تلويح سيف القذافي بطراز G36V، في حين أن أحد حراسه الشخصيين كان يحمل G36KV. وفي وقت لاحق، استولت قوات المتمردين على هذه الأنواع من البنادق خصوصا خلال عملية نهب مجمع باب العزيزية التابع للقذافي في طرابلس (خدمات بحوث التسلح، 2016a).

وتشير الأبحاث إلى أن بنادق G36 في ليبيا قد أنتجت في عام 2003، وأن الأرقام التسلسلية الأصلية للأسلحة قد تآكلت واستبدلت بأرقام جديدة لا تتبع شكل هيكلر آند كوخ.[84] وقد ذكرت هيكلر آند كوخ "أنها لم تكن علامات الأرقام التسلسلية الأصلية لهيكلر آند كوخ"، وذكرت كذلك في بيان صحفي في 2011 أنه "لم تكن هناك في أي وقت من الأوقات أي شحنات مصدرة إلى ليبيا من بندقية G36 أو غيرها من منتجات هيكلر آند كوخ من خلال هيكلر آند كوخ أو الشركات أو المؤسسات التابعة لها. وقد تم الحصول على الأسلحة التي ظهرت في ليبيا بطريقة غير مشروعة من خلال قنوات غير معروفة لدى هيكلر آند كوخ " (هيكلر آند كوخ، 2011). ولم تصدر الحكومة الألمانية أي تصاريح تصدير تسمح بتصدير بنادق G36 مباشرة إلى ليبيا أو إعادة تصديرها قانوناً من دولة أخرى (البوندستاغ، 2011 أ). وقد أوضحت هيكلر آند كوخ إلى أعضاء مجلس الشعب الألماني بأن الأسلحة من المحتمل أن تكون جزءًا من سلسلة شحنة بنادق G36 606 التي تم تصديرها بشكل قانوني إلى مصر (فريدريش، 2012، ألمانيا، 2003).

وهناك نموذجان من مسدسات G36KV في مجموعة البيانات، وقد تم تحديدهما بواسطة علامات متعلقة بطريقة الإطلاق . ومن الجدير بالذكر أن كلاهما يتميزان بوظيفة انفجار بطلقتين. ولا يمكن رؤية الأرقام التسلسلية أو علامات التحديد الأخرى التي قد تشير إلى سنة إنتاج الأسلحة. ومن المرجح جداً أن تكون قد أُخذت من ممتلكات الحكومة.

تم تصنيع المسدسات العامة بتحميل ذاتي (USP) من قِبل هيكلر آند كوخ في عام 1993، وقد كانت محاولة لاستقطاب جزء من السوق العسكرية الحديثة وسوق مسدسات الشرطة. عُرض المسدس (USP) في عدة أحجام وعيارات وإعدادات مختلفة. وقد ذكرت الشركة المصنعة أنه على حد علمها لم يتم نقل أي من أسلحة هيكلر آند كوخ إلى ليبيا في أي وقت.[85]

وهناك ثلاثة نماذج من سلسة المسدس (USP) موجودة في مجموعة البيانات. ويتميز أحد هذه النماذج بسبطانة ملولبة وممددة لسهولة إرفاقها بكاتم الصوت (انظر الصورة A15). كما أن هذا المسدس يحتوي على غرفة لاستيعاب خرطوشة سميث آند ويسون 40. (22 x 10 ملم). وبالنسبة للنموذج الثاني، فهو نموذج تعبوي، بغرفة خرطوشة مسدس كولت آلي 45. (23 x 11.25 ملم). كل من هذه الخراطيش غير شائع في ليبيا وثمنها باهظ عند عرضها للبيع (انظر الجدول 13).

أما النموذج الثالث فهو نموذج قياسي كامل الحجم بغرفة لاستيعاب خرطوشة سميث آند ويسون 40. ويُعد وجود ثلاثة من هذه المسدسات بغرفة خراطيش أمراً غير عادي في ليبيا، وقد يشير ذلك إلى أنها قد جاءت من نفس المصدر، على الرغم من عدم وجود مؤشر قاطع على مصدرها. ومن المعروف أن المسدس (USP) تحوزه بعض وحدات إنفاذ القانون في المنطقة، بما في ذلك الأمن العام وقوات الأمن المركزي في مصر (خدمات بحوث التسلح، 2016a).

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
الاتحاد الروسي	IZHMASH [86]	AK-103	بندقية تحميل ذاتي	7.62 × 39 ملم

صورة 16/أ صورة لثلاثة بنادق تحميل ذاتي AK-103

صورة 17/أ صورة بندقية تحميل ذاتي AK-103 يلاحظ وجود مخزن قياسي صلب لبندقية كلاشينكوف آلية، بدلاً من مخازن من البوليمر الأسود المستوردة مع بنادق AK-103، بالإضافة إلى مسدد الرماية البصري EOTech بدرع واقي مثبتة بشكل غير صحيح

صورة 18/أ بندقية تحميل ذاتي AK-103 يلاحظ وجود تلف من إطلاق النار وإطار خشبي بديل

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

في حين أن استخدام البنادق المصممة على شاكلة نمط AK يُعد أمراً شائعاً بشكل عام في الصراع الليبي، إلا أن هناك مجموعة فرعية من البنادق ألا وهي البندقية ذاتية التحميل AK–103 (انظر الصورة 16/أ). وهذا نموذج مكرر من التصميم الذي دخل خط الإنتاج لأول مرة في روسيا عام 1995، وهو يشكل جزءاً من سلسلة بنادق AK–100'.[87] وتتميز هذه البنادق بوجود أطوال مختلفة من السبطانة لها ووجود غرفة لاستيعاب عيارات مختلفة. وهي تشمل عدداً من السمات المميزة، بما في ذلك تركيب قضبان بصرية على الجانب الأيسر من القسم المعدني، ولوازم من البوليمر الأسود، ومخازن جانبية صلبة قابلة للطي، وكابح للارتداد طراز AK–74. على الرغم من كون بندقية AK–103 مميزة بصرياً، تظل من الناحية الميكانيكية كبندقية الكلاشينكوف الآلية المحدثة في الأساس، والتي تعتبر تحديثاً لنفس بنادق سلسلة AK الأصلية المطروحة عام 1959 (فيرغوسون وجينزين جونز، 2014).

وبالنسبة للطراز AK–103، فهو يحتوي على سبطانة كاملة الطول (415 ملم) وغرفة لاستيعاب خرطوشة 7.62 × 39 ملم. هذا النموذج شائع للتصدير إلى المناطق حيث لا تزال الخرطوشة 7.62 × 39 ملم شائعة الاستخدام؛ كما أنها تقبل جميع مخازن AK الحالية الموجودة في هذا العيار (انظر الصورة 17/أ). كما تتميز البندقية بوجود دليل تشغيل سهل الاستخدام، مما يجعل من السهل طرحها في المنظمات التي لديها دراية بأسلحة AK. وعلى الرغم من هذه الميزات الجذابة، وكونها مصممة أساساً لعلامة التصدير AK–103، فقد كانت مبيعاتها محدودة للغاية على الصعيد العالمي (جينزين جونز، 2012a). ويتميز البديل AK–103–2 بآلية دفع بثلاثة طلقات، وتصميم يزيد من احتمالية الاصـابة ومن نسبة الحفاظ على الذخيرة.

وفي أواخر عام 2003 أو أوائل عام 2004، دخلت الحكومة الليبية في مفاوضات مع الاتحاد الروسي لشراء أسلحة وذخيرة بكميات ضخمة. وشملت هذه الصفقة كمية كبيرة – وغير معروفة – من بنادق AK–103–2 ذاتية التحميل (البديل'2-' يشير إلى القدرة على الرمي السريع) وقد حدد تقييم وثائق الشحن والتعبئة والتغليف والأرقام التسلسلية أنه قد تكون طلبت ليبيا عدد 230,000 بندقية على الرغم من أن العدد المحدد الذي تم تسليمه غير واضح (جينزين جونز، 2016a). وقد ذُكر أيضا أن ليبيا كانت تسعى إلى الحصول على ترخيص لإنتاج سلسلة AK–103 محلياً، وذلك في صفقة قدرت قيمتها بحوالي 600 مليون دولار أمريكي (مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات؛ جينزين جونز، 2012a). من الناحية التاريخية، معروف عن عقود إنتاج الأسلحة المحلية المرخصة أنها تتضمن مشتريات مبدئية هائلة من أسلحة كاملة من الدول البائعة. استناداً إلى ما تقدم، من المؤكد تقريبا أن جميع بنادق AK–103 المدرجة في مجموعة البيانات هي بدائل AK–103–2 الموردة إلى ليبيا بموجب العقد المؤرخ في 2004 مع الاتحاد الروسي.

وتوثق مجموعة البيانات عدد 49 نموذجاً من بنادق طراز AK–103 التي تمثل 19.6 في المائة من جميع بنادق AK من النوع المدرج. يمكن تحديد العديد من الأمثلة في مجموعة البيانات بصفتها بديل AK–103–2 (جينزين جونز، 2016a). وفي المتوسط، تم تسعير بنادق AK–103 بسعر أعلى قليلاً من بنادق AK، وذلك بمتوسط سعر 1,920 دينار ليبي.[88]

بعض بنادق AK–103 في مجموعة البيانات تحمل مميزات جديرة بالملاحظة. حيث كانت سبعة بنادق منها تحتوي على مسدد الرماية البصرية، على الرغم من أن العديد منها يظهر علامات للتثبيت يقوم بها أشخاص عديمو الخبرة. وهناك نموذج واحد من المسدد البصري EOTech بدرع واقي[89] مثبت في الخلف (انظر الصورة 17/أ). وهناك بندقية أخرى تتميز بموجه تلسكوبي بحلقة واحدة مثبتة، ويبدو أنهن مثبتات بشكل غير سليم. وتظهر بعض البنادق علامات تدل على إصلاحات متوسطة الى واسعة النطاق. إن العديد منها يحتوي على مقابض حماية احتياطية وقد تم إزالة مخزوناتها (وهو أمر غير عادي، نظرا لأن المخزن القابل للطي AK–103 لا يضيف مجموعة كبيرة (أو حجم أكبر) إلى البندقية.[90] وهناك بندقية واحدة فقط (انظر الصورة 18/أ) لا يوجد بها مخزن، وبها مقبض حماية احتياطي، وهو غير موجود في الجانب الخلفي من السلاح. تبدو هذه البندقية عملية، ولكن سيكون استخدامها بفعالية صعباً للغاية.

وهناك أدلة تشير إلى أن أعدادا كبيرة من بنادق AK–103 في ليبيا قد دمرت أو لحقت بها أضرار بالغة. وقد تم توثيق العشرات من الأسلحة لحقتها أضرار بالغة جراء الحريق (انظر الصورة 18/أ)، ولم يعد العديد منها صالحاً للاستعمال (جينزين جونز، 2016a).

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
(عالمي)	شركة MBDA	سلسة MILAN	أسلحة موجهة مضادة للدبابات	

صورة 19/أ نموذج من سلاح موجه مضاد للدبابات من سلسة MILAN مطلق من قوات الجيش الألمانية في أفغانستان

المصدر: Member 30091762/Military.com, 2013

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
الصين	نورينكو	نورينكو NZ75 ونوع 77B	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 20/أ نموذج مسدس نورينكو تحميل ذاتي طراز NZ75

المصدر: Zib-Militaria.de، بلا تاريخ

صورة 21/أ نموذج مسدس نورينكو تحميل ذاتي طراز 77B

المصدر: مايورفوغليكول / يوتيوب، 2014

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

سلسلة المدافع الموجهة المضادة للدبابات طراز MILAN مصنعة من الشركات التابعة لشركة MBDA في فرنسا وألمانيا (للاطلاع على مثال على ذلك، انظر الصورة 19/أ)[91].وتنتج الشركات الألمانية رؤوس حربية للصواريخ ومنصات الإطلاق، بينما يتم تجميع الصاروخ في فرنسا، وهو البلد الذي يتم منه تصدير النظام المتكامل للمدافع الموجهة المضادة للدبابات (دوكوت، 2014).

وقد تم توريد أنظمة سلسلة طراز MILAN مباشرة لكل من الحكومة وقوات المتمردين في ليبيا. في عام 2007، وقعت فرنسا وليبيا صفقة بقيمة 218 مليون دولار لتصدير 1000 صاروخ مضاد للدبابات (3) من طراز MILAN.

ولم تكن التجزئة (الفارق) بين الصواريخ ومنصات الإطلاق واضح (أسمبلي ناتيونال، 2011؛ لويس، 2007). كما أن فرنسا وقطر قامتا بتسليم أسلحة موجهة مضادة للدبابات من طراز MILAN – من بين أسلحة وذخائر أخرى – إلى قوات المتمردين في غرب ليبيا (سبنسر، 2011، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2012).

وتحتوي مجموعة البيانات على ثلاثة صواريخ F-3 من طراز MILAN وصواريخ متتبعة حرارية من طراز MIRA، التي من المحتمل أن تكون جزءً من عقد أُبرم بين ليبيا وفرنسا. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي مجموعة البيانات على أنبوب صاروخ MILAN F2 طراز (DM 92) يحمل علامات ألمانية. يحمل الصاروخ الأخير الرقم التسلسلي 246002. وقد تم تحديد أربعة صواريخ أخرى من طراز DM 92 ذات أرقام تسلسلية أقل[92] كانت في ليبيا سابقاً، وأبلغ عنها عن طريق البوندستاغ الألماني ولم يتم احتجازها في مستودع البوندسوهر ولم يتم تصديرها من ألمانيا (بوندستاغ، 2011b).

تقتصر المسدسات الصينية الموجودة في مجموعة البيانات على نوعين، كلاهما بغرف خرطوشة واسعة الانتشار 9x19 ملم. كما أنه لم يتم توثيقهما جيدا في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، على الرغم من إتاحتها للتصدير من قبل نورينكو.

أول هذه الأسلحة، كان طراز NZ75 (على سبيل المثال، انظر الصورة 20/أ)، هو نسخة مباشرة من CZ 75، وهو تصميم أوروبي شائع. وقد تم تصميم طراز CZ 75 من قِبل شركة إسكا زبروجوفكا في عام 1975، وهو مشتق من النموذج براونينغ هاي باور من المُصنع الوطني لهيرستال. وهو لا يزال قيد الإنتاج في الوقت الحالي، إلى جانب مجموعة من البدائل والمشتقات (CZUB, 2016)

NZ75 عبارة عن نسخة عملية من النسخة التشيكية الأصلية، ولكن كما هو الحال مع النسخ الصينية، فهي ليست نسخ مباشرة ولا تقبل أي أجزاء للتبادل بينها وبين الأصل. خلافا لطراز CZ، يتميز طراز NZ75 بقطعة انزلاق مثبتة بدلاً من مسمار أمان مثبت في الإطار. كما تم تسويق نظير مدمج باعتباره طراز MNZ75 (نورينكو، لا يوجد تاريخ). ومن غير المعروف كم عدد مسدسات طراز NZ75 التي تم إنتاجها، ولا تاريخ بدأ الإنتاج. ومع ذلك، منذ العام 2012، لم يعد النوع يظهر في كتالوجات نورينكو (نورينكو، 2012).[93]

أما النوع الصيني الآخر الموجود في مجموعة البيانات هو النوع 77B، وهو تصميم أصلي ومذهل من الناحية الفنية (على سبيل المثال، انظر الصورة 21/أ). فضلا عن استخدام نظام تشغيل غير معتاد بدفع الغاز، تم تصميم النوع 77B بطريقة عمل أحادية بيد واحدة فقط. أما الجزء الأمامي من واقي الزناد فهو مرفق من خلال الإطار بقطعة الانزلاق، مما يسمح بوجود الطلقة (والمطرقة مردودة) باستخدام إصبع الزناد من جهة إطلاق النار. هذا المسدس (وينبغي عدم الخلط بالنوع 77 الأصغر) ظهر للمرة الأولى خارج الصين في نشرات إعلانية ترويجية في التسعينيات (نورينكو، 1990)، ولا يزال موجوداً في الكتيبات الفنية الصادرة مؤخراً عن نورينكو.

وتظهر الأربعة مسدسات طراز NZ75 والثلاثة مسدسات نوع 77B في مجموعة البيانات، كلاهما بغرف تستوعب خرطوشة من عيار 9x19 ملم. منشأ هذه الأسلحة ليس واضحاً. غير أن العديد منها يظهر في أغلفتها الأصلية، مما يشير لكونها حديثة الوصول والدخول إلى السوق الليبية.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
جنوب أفريقيا	تروفيلو أرموري	CMS 7,62x51mm [94]	بندقية بمزلاج لإقفال السلاح	7.62 × 51 ملم
تركيا	(متنوع) [97] شركة الآلات والصناعات الكيماوية (MKEK)	G3A7	بندقية تحميل ذاتي	7.62 × 51 ملم

صورة 22/أ **بندقية تحميل ذاتي G3A7 من MKEK التركية**

صورة 23/أ **بندقية تحميل ذاتي محاكيه لنموذج G3A3. لاحظ المسددة البصرية في التصفية السوقية بتصميم نهائي مطلي ونهاية طرفية مسيجة**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

تعتبر سلسلة بنادق CMS، التي تنتجها Truvelo للأسلحة في جنوب أفريقيا، بنادق بمزلاج مُحكم مصممة للاستخدام من قِبل القناصة والرماة. يتميز التصميم بسلك قابل للطي، وقبضة قابلة للتعديل، وأطوال متغيرة من الأمام. كما إن فوهة البندقية ملولبة لاستيعاب كاتم صوت إضافي. توفر الشركة المصنعة المدى المؤثر لطراز CMS ذات الغرفة 7.62X51 ملم ليصل إلى واحد كيلو متر اعتماداً على نوع الذخيرة المستخدمة (Truvelo، بلا تاريخ).

تم تصدير حوالي 120 بندقية من طراز CMS من جنوب أفريقيا إلى ليبيا في أواخر عام 2010 (راديمير، 2011). وتشير الوثائق التي تم استعادتها من منظمة حقوق الانسان إلى تسليم البنادق بموجب عقد مؤرخ في 3 ديسمبر 2009. [95] كانت البنادق معبأة في صناديق خشبية، بواقع خمس بنادق في كل صندوق. تم تزويد كل بندقية بركيزة ثنائية القوائم، وكاتم صوت، وموجه تلسكوبي، ومخزن احتياطي، وطقم تنظيف، وصناديق حمل صلبة وناعمة، وطقم احتياطي لقطعة نزع الظرف الفارغ، وكتيبات.

وهناك مثال موجود في مجموعة البيانات متمثل في بندقية بمزلاج من سلسلة CMS من Truvelo من جنوب أفريقيا 7.62X51 ملم. ويحتمل إلى حد كبير دخولها إلى ليبيا مباشرة من جنوب أفريقيا كجزء من الطلب المؤرخ في 2009 المشار إليه أعلاه.[96]

شركة الآلات والصناعات الكيماوية (MKEK)، شركة حكومية لتصنيع الأسلحة والذخائر التركية، وتنتج عدداً من المنتجات الخاضعة للترخيص، بما في ذلك العديد من الأسلحة المصممة من هيكلر آند كوخ. يستخدم الجيش التركي نسخة من بندقية HK G3 إنتاج شركة MKEK (بموجب ترخيص) كبندقية مشاة قياسية. هذه البندقية هي نسخة من طراز HK G3A3، ومعينة لطراز G3A7. وعلى الرغم من أن البندقية طراز GA التركية عبارة عن نسخة افتراضية بمميزات لمعظم بدائل البندقية G3، إلا أنعلامات محدد الرمي تتفرد بها فقط البنادق تركية المنشأ.

وقد تضمنت مجموعة البيانات بنادق G3 المشتبه في كونها من أصل تركي. يمكن تمييز علامات محدد الرمي التركية في العديد من هذه النماذج. في حين أنه من غير القطعي ما إذا كانت البنادق G3 الموجودة في مجموعة البيانات من أصل تركي أم لا، فإنه لم يتم تحديد نماذج أخرى من أصل ألماني. وعلى الرغم من انتشار سلسلة G3 ألمانية الصنع على نطاق واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد ذكرت هيكلر آند كوخ أن أيا من أسلحتها لم يتم نقله بصورة قانونية إلى ليبيا في أي وقت من الأوقات (هيكلر آند كوخ، 2011).

ومن بين بنادق G3A7 المدرجة في مجموعة البيانات هناك العديد منها مسددات بصرية غير قياسية. وهناك مثال واحد يظهر مسدد الرماية ونهاية أمامية مسيجة مطروحين في سوق التصفية، وقد تم طلاؤهما بنمط تمويهي صحراوي (انظر الصورة 23/أ).

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
تركيا	متنوع	متنوع	أسلحة رمي أجوف	مسدس آلي فارغ 9 ملم وغيره

الصورة 24/أ **نموذج بندقية قنص EKOL Firat Magnum رمي أجوف بتحميل ذاتي من إنتاج شركة *Voltran Av Silahları İ̇ns***

المصدر: Blank-Pistol.com، بلا تاريخ

تركيا	متنوع	متنوع	أسلحة نارية محولة	متنوع

صورة 25/أ **نموذج مسدس Sa-Ka Pointer يمكن تحويله إلى ذخيرة حية**

المصدر: Saricarms.com، بلا تاريخ

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

يعني مصطلح "الرمي الأجوف" – يعرف أيضاً "ببنادق التنبيه بالغاز"، "بنادق التنبيه"، أو "بنادق الغاز" – بوجه عام بأنه نوع من الأسلحة الغرض منها إصدار الضجيج – وهي عبارة عن نسخ مطابقة للقطع الأصلية من الأسلحة الفتاكة التي تصدر وميضاً.

وقد تقوم بعض أسلحة الرمي الأجوف بإفراغ طلقات أقل فتكاً، بما في ذلك المقذوفات المطاطية والأعيرة المهيجة (فيرغسون آند ويليامز، 2014).[98] ويمكن أيضا تحويل العديد من نماذج مسدسات الرمي الأجوف إلى ذخائر بغرف أقل فتكاً.

ومن بين الأسلحة التقليدية والذخائر المعروضة للبيع في ليبيا، تتواجد أسلحة الرمي الأجوف وهي متوفرة بشكل واسع النطاق .

والأغلبية الساحقة من هذه الأسلحة – أي نحو 93 في المائة من جميع الأسلحة النارية ذات الرمي الأجوف المدرجة في مجموعة البيانات التي يمكن تحديدها بشكل قاطع – هي من أصل تركي.[99] وبالرغم من توفر نسخ بنادق الرمي الأجوف المماثلة للبنادق والمدافع الرشاشة المعروفة في ليبيا، فإن مسدسات الرمي الأجوف تحظى بشعبية أكبر منها: تم إدراج 53 نموذج في مجموعة البيانات.

وتتوفر مسدسات الرمي الأجوف ويمكن الحصول عليها من محال بيع مستلزمات الصيد ومن تجار آخرين قائمين في ليبيا، ولكن عادة ما يتم شراؤها من السوق السوداء في الشوارع. وقد أوضح المصدر السري 6 أن تاجر الشارع يتوقع أن يبيع مسدس الرمي الأجوف بمتوسط سعر يبلغ 50–30 دينار ليبي. نتيجة لذلك، فإن البديل الشعبي لذوي الإمكانات المحدودة يتمثل في مسدسات الرمي الأجوف، والتي تتميز بكونها أرخص ومتوفرة على نطاق واسع أكثر من نظيراتها التقليدية. ويشير المصدر السري 6 إلى أن سعر مسدسات الرمي الأجوف يختلف باختلاف العيار والنموذج: حيث تتراوح الأسعار من حوالي 100 دينار حتى 500 دينار كحد أقصى (خدمات بحوث التسلح، 2016b.[100]) وتؤكد مجموعة البيانات هذه المعدلات، مع النماذج التركية المتمثلة في مسدس آلي فارغ 8 ملم ومسدس آلي فارغ بغرفة 9 ملم يكون سعر العرض فيها عادة بين 150 و 350 دينار ليبي (خدمات بحوث التسلح 2016a.[101])

وقد أدرجت مسدسات الرمي الأجوف التي كانت في طريقها إلى ليبيا في المضبوطات التي أبلغت عنها اليونان ومالطا وتركيا. وغالباً ما يتم ضبطها إلى جانب الأسلحة النارية غير المشروعة مثل البنادق وبنادق الصيد. وقد وثق فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن ليبيا اتجاهاً قائماً للإتجار بالأسلحة في السوق المدنية. ومعظم العتاد يدخل ليبيا عبر موانئ طرابلس ومصراتة والخمس (خدمات بحوث التسلح، 2015a، لجنة العقوبات بالأمم المتحدة، 2015).

"مسدسات الرمي الأجوف المحولة" عبارة عن مسدسات لإطلاق أعيرة فارغة تم تعديلها لتكون قادرة على اطلاق ذخيرة ('حية') فتاكة (كينغ، 2015). ويعرف عن العديد من مسدسات الرمي الأجوف الموثقة في ليبيا السهولة النسبية التي يمكن بها تحويلها لإطلاق الذخيرة الحية. وكثيراً ما يتم تداول مثل هذه التحويلات في ليبيا: على الأقل 7 نماذج مدرجة في مجموعة البيانات.[102]

وتكون مسدسات الرمي الأجوف المحولة أكثر تكلفة من مسدسات الرمي الأجوف غير المحولة. غير أن التكلفة تتفاوت تفاوتاً كبيرا اعتماداً على الطراز الأساسي وجودة التحويل. وذكر المصدر السري 7 أنه يمكن شراء مسدسات الرمي الأجوف بحوالي 250 دينار، بينما قال المصدر السري 6 أن السعر يمكن أن يتراوح بين 200 دينار و 600 دينار (خدمات بحوث التسلح، 2016).[103] وهي في مجموعة البيانات تتراوح بين 200 إلى 350 دينار ليبي.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
تركيا	تورون أرمز.	متنوع	بندقية	عيار gauge 12 وعيار bore .410

صورة 26/أ **نموذج بندقية تحميل ذاتي Torun 305**

المصدر: TorunArms.com، بلا تاريخ

تركيا	إسكين أرمز	MKA 1919	بندقية تحميل ذاتي	عيار gauge 12

صورة 27/أ **نموذج بندقية تحميل ذاتي Eksen Arms MKA 1919**

المصدر: Mid*Star للأسلحة النارية عبر Armslist.com، 2012

تركيا	Sarsilmaz	M204 ATP	بندقية آلية الضخ	
تركيا	ميلانو أرمز	متنوع	بندقية	

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

تُعرف تركيا اليوم بأنها موطن العديد من الشركات المصنعة للبنادق، وكثير من هذه الشركات تقوم بتصدير بنادقها للخارج. ويتم التسويق لهذه البنادق في المقام الأول للمجتمع الرياضي، فضلاً عن منظمات إنفاذ القانون. ويتم إنتاج معظمها بغرفة عيار gauge–12، ولكن تتوافر أيضاً بأعيرة 10 و 20 و 16 وbore 410.، (من بين أعيرة أخرى). كما يتم إنتاج جميع أنواع البنادق آلية الكبح والبنادق اليدوية والبنادق ذاتية التحميل.

في سبتمبر 2015، اعترض حرس السواحل اليوناني عدداً من البنادق التركية التي كانت متجهة إلى ميناء مصراتة الليبي (ترايتر، 2015). وقد تم تصنيع العديد من هذه الأسلحة من قبل شركة تورون أرمز، وهي شركة مبتدئة نسبياً قامت بالتصدير على نطاق واسع (تورون أرمز، 2016a).

ولعله ليس من المستغرب أن يتم إدراج عدد كبير من البنادق التركية في مجموعة البيانات، التي تم تحديد العديد منها على أنها منتجات (أو منتجات محتملة) من تورون أرمز. فعلى سبيل المثال، هناك 3 بنادق من تورون أرمز طراز 305 مدرجة في مجموعة البيانات. والطراز 305 هو عبارة عن تصميم رياضي تقليدي يعمل بنظام الغاز بقدرة تخزين 1+4. كما كانت هناك بندقيتان تورون متشابهتان هما T1012 و KNT12. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك مثالين لنموذج تورون 407 من الأعلى ومن الأسفل مدرجين في مجموعة البيانات، أحدهما كان يحتوي على أخمص البندقية مقصوص الماسورة (تورون أرمز، 2016b).

وقد لوحظ كذلك وجود المدافع الأخرى سلسلة 400، على الرغم من أنها لم تتطابق تماماً مع أي من مجموعة تورون الحالية في تفاصيلها. وكانت إحداها تحتوي على أخمص به نقش محفور بشكل متقن،

بينما كان النموذج الآخر، وهو سلاح مماثل (آلية عمل مطلية باللون الأسود) يحمل علامة تورون، لكن لم يكن متطابقاً تماماً بعروض تورون الحالية أو السابقة. ونظراً لأن بعض البنادق الأخرى في مجموعة البيانات هي نسخ غير دقيقة بشكل واضح، فمن الممكن أن تكون هاتان البندقيتان أيضا من النسخ غير المشروعة.

بندقية Eksen MKA 1919، بندقية تعمل بالغاز، عيار gauge–12. وتتمتع البندقية بتصميم مميز من نوع AR–15، وتحتوي على مخزن بنمط البندقية القابلة للفصل.

أحد الأمثلة على Eksen Arms MKA 1919 موجود في مجموعة البيانات.

بندقية آلية الضخ Sarsilmaz M204 ATP مزودة بمخزن قابل للطي. هذه البندقية موجودة في مجموعة البيانات.

شركة ميلانو أرمز عبارة عن شركة تركية صغيرة ذات حضور عام محدود: فليس لديها حضور ملحوظ من حيث عمليات التصدير، أو حتى موقع إلكتروني.[104] وتحتوي مجموعة البيانات على عدة نماذج من بنادق ميلانو أرمز – أسلحة آلية الضخ عيار 12 بور.[105]

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
تركيا	متنوع	متنوع	بندقية تحميل ذاتي	25. مسدس كولت آلي وغيره
صربيا	زاستافا أرمز [107]	طراز M70 وطراز M92	بنادق تحميل ذاتي	7.62 × 39 ملم

صورة 28/أ **بندقية تحميل ذاتي بنمط M92**

صربيا	زاستافا أرمز	"البندقية طويلة المدى M93 –السهم الأسود"	بندقية بمزلاج لإقفال السلاح	12.7 × 99 ملم

صورة 29/أ **زاستافا أرمز M93 "السهم الأسود" بندقية بمزلاج مضادة للعتاد العسكري**

صربيا	زاستافا أرمز	طراز MP 17 و MP 22	بندقية بمزلاج لإقفال السلاح	17 HMR. أو 22 LR.

صورة 30/أ **نماذج من بنادق بمزلاج من زاستافا أرمز طراز MP 17 و MP 22**

المصدر: زاستافا آرمز، بلا تاريخ

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

أدرجت في مجموعة البيانات عدة نماذج من المسدسات التركية الفتاكة. ووفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية، صدرت تركيا مسدسات إلى ليبيا في عام 2012 وعام 2013 (انظر قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية، بلا تاريخ). وكانت هذه النماذج في المقام الأول منخفضة التكلفة، تصاميم بسيطة (كثير منها يعمل بدفع الغاز) غرف لخراطيش 9 × 19 ملم، مسدس كولت آلي ACP 32.، مسدس كولت آلي.25.

أما النماذج الأخرى فكانت بغرفة Special 38.، ومسدس كولت آلي 0.380، أو 18 × 9 ملم. وكما هو الحال مع المسدسات التركية ومسدسات الرمي الأجوف، لا يعرف سوى القليل عن مجموعة واسعة من المسدسات المنتجة في تركيا.

يتضح أن هناك العديد من النماذج المدرجة في مجموعة البيانات تحمل علامات زائفة. وهي تشمل محاولات لتقليد الماركات العالمية الناجحة (بعلامات مثل "Clock" بدلاً من "Glock" أو "Tauruce" بدلاً من "Taurus"). وهي تشمل أيضًا محاولات تزييف صريحة، بما في ذلك الشعارات والعلامات التجارية المزيفة التي تحمل علامات تجارية.[106]

كان مصنع زاستافا في صربيا (يوغوسلافيا سابقا) ينتج بنادق من طراز كلاشينكوف من طراز M70 للتصدير من عام 1970، ولا يزال الانتاج مستمراً. وقد أنتج المصنع بنادق كلاشنيكوف بنمط M92 منذ 1922.

تعاقدت الحكومة العراقية (قبل الإطاحة بصدام حسين) مع زاستافا للمساعدة في إنشاء إنتاج عراقي محلي لهذه البنادق تحت اسم "تبوك" (جونستون ونيلسون، 2010، ص 543). ولا يمكن تمييز الصفات اليوغوسلافية والصربية والعراقية من هذه البنادق بصرياً، باستثناء علامات الأسلحة.

تم العثور على كل من بندقية M70 و M92 في مجموعة البيانات. وقد أنتجت كل من الإصدارات في مجموعة البيانات في صربيا (أو في الإقليم اليوغوسلافي الذي أصبح صربياً). ومن المحتمل أن يكون وجوده في ليبيا نتيجة لصفقات 2008 – 2012 بين ليبيا وصربيا، بما في ذلك اتفاق عام 2008 والذي يتمثل في تصدير 30 ألف بندقية طراز M92 (صربيا، 2010) [108] واتفاق عام 2009 الذي شمل عدد 50.000 بنادق تحميل ذاتي طراز M92 (صربيا، 2011).

تتضمن مجموعة البيانات سبعة نماذج من بنادق M70 من عدة أنماط، وهي معروفة باسم M70AB2. كما تحتوي مجموعة البيانات على سبعة نماذج من بنادق طراز M92.

بندقية "السهم الأسود" M93 من زاستافا أرمز هي بندقية مضادة للعتاد بغرف لمدفع رشاش براونينغ 50. (99 × 12.7 ملم) أو 108 × 12.7 ملم. وهو تصميم من النوع الذي يحوي مزلاج لإقفال السلاح، وهو قادر على تحقيق أهداف مدرعة بشكل طفيف على نطاقات طويلة تصل إلى 1,800 متر، وفقاً للشركة المصنعة (زاستافا، 2013a).

تتضمن مجموعة البيانات نموذجاً واحداً من "السهم الأسود" (انظر الصورة 29/أ). ومن المرجح أن تكون هذه البندقية قد دخلت البلاد كجزء من صادرات ممتدة من العام 2008 إلى 2013 من صربيا أو كجزء من صفقة أكثر حداثة. ويفيد تقرير إعلامي في عام 2013 أن هناك صفقة بقيمة مليون دولار كان من المقرر توقيعها بين ليبيا وصربيا. وزعم أن الصفقة تشمل أعداداً كبيرة من المدفع الرشّاش للأغراض العامة M84، وبنادق ذاتية التحميل M21، وقاذفات قنابل يدوية غير محددة، وبنادق M93 المضادة للعتاد، وغيرها من الأسلحة (صربيا تايمز، 2013).

الطرازان MP 17 و MP 22 هما بنادق رياضية بمزلاج وهما من تصنيع زاستافا أرمز. كلاهما يستخدمان سبطانة Mauser بمزلاج دوار تتميز بآثار تدل على تشكيل هيئته دون صهر. هذا الطراز MP 17 مجوف لاستيعاب HMR 17. (4.3 × 27RF ملم)، بينما تم تجويف MP 22 لاستيعاب عيار 22. (15RF × LR.6 ملم) أو WMR 22. (5.6 × 27RF ملم) (زاستافا، 2013b). تتضمن مجموعة البيانات نموذجاً واحداً إما على بندقية MP 17 أو MP 22 من النوع بمزلاج.[109] ومن المرجح أن تكون البندقية دخلت إلى ليبيا ضمن إحدى صفقات التصدير المختلفة بين ليبيا وصربيا في الفترة 2013–2008. بل قد تكون نتيجة لصفقة تصدير في 2006–2005 تضمنت صراحة "بنادق أو مسدسات لغرض الرياضية أوالصيد" (هولتوم وريجوال، 2015، الصفحة 103).

الجزء "ب": أسلحة مصنعة قبل عام 1990

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	المُصنع الوطني لهيرستال	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 1/ب **مسدس براونينغ هاي باور تحميل ذاتي من المُصنع الوطني لهيرستال**

بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	FAL	بندقية تحميل ذاتي	7.62 × 51 ملم

صورة 2/ب **بندقية ذاتية التحميل نمط FAL 50.00**

صورة 3/ب **بندقية ذاتية التحميل طراز FN Herstal FALO 50.41**

صورة 4/ب **بندقية ذاتية التحميل طراز FN Herstal FAL 50.61 'Para'**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

تشمل مجموعة البيانات 31 نموذجاً من مسدسات هاي باور. ومن المثير للاهتمام أن جميع النماذج في مجموعة البيانات التي تحتوي على أرقام مسلسلة مرئية (ثمانية مسدسات) لها بادئة "75 –" لهذه الأرقام، مما يشير إلى أن هذه الأسلحة تم تصنيعها في عام 1975 .[110] وهذا من شأنه أن يشير إلى صفقة حكومية ضخمة لهذه المسدسات في تلك السنة أو وقت قريب منها.

لا تتوفر وثائق محددة للطلبات الليبية المباشرة لمسدسات هاي باور، ولكن يبدو أن هذا الطريق من الاستيراد هو الطريق المرجح على الأقل لبعض المسدسات الموجودة في ليبيا. وهذا صحيح بشكل خاص نظراً لوجود كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة البلجيكية الأخرى من نفس الفترة الزمنية. لم تكن ليبيا وحدها التي تختار الأسلحة البلجيكية (بعضها على الأقل): فبحلول عام 1965، اعتمدت العديد من البلدان العربية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا على أسلحة هاي باور لمختلف الوكالات الحكومية أو لجيوشها (ستيفنز، 1996).

من المثير للاهتمام كذلك أن العديد من مسدسات هاي باور المدرجة في مجموعة البيانات كانت من النيكل المطلي في مرحلة ما بعد مغادرة المصنع الوطني لهيرستال.

البندقية الآلية الخفيفة FAL، هي بندقية تحميل ذاتي بغرفة 7.62x51 ملم. وقد طرحها المُصنع الوطني لهيرستال في عام 1953، ويعتقد أن ما يقرب من 5.5 مليون بندقية من نوع FAL قد تم إنتاجها منذ ذلك الحين (خدمات بحوث التسلح، 2015b). وقد تم إنتاج طراز FAL بأشكال أخرى متنوعة، بما في ذلك 50.00 قطعة ذات مخزون ثابت وسبطانة 533 ملم؛ ومخزن شبه آلي 50.61 بمخزون قابل للطي وسبطانة 533 ملم؛ والطرازين 50.41 و 50.42 من البندقية الآلية الثقيلة، والتي تتميز بوجود سبطانة ثقيلة وركائز، وكان المقصود أن تستخدم في أغراض الرماية الآلية (جينزين جونز وسبليترز، 2015).

يعتبر تتبع أصل البنادق طراز FAL المدرجة في مجموعة البيانات مستحيلاً بالنسبة لمعظم البنادق الموضحة هناك. وتشير العلامات الواضحة للعديد من البنادق أنها كانت تنتج في الأصل في بلجيكا. وتظهر البندقية الآلية الخفيفة FAL المدرجة في مجموعة البيانات مجموعة متنوعة من أنواع القسم المعدني، فضلا عن الأخمص، المقبض الواقي، وتعديلات على قبضة المسدس. من المحتمل أن يكون قد تم شراء هذه البنادق من عدة مشترين أصليين. وهناك نموذجان اثنان فقط يحتويان على أرقام تسلسلية مقروءة بشكل كامل. وأحدهما فقط يظهر الرقم التسلسلي الأساسي بشكل واضح. تم تصنيع هذه البندقية في عام 1976 .[111]

وفي وقت ما قبل عام 1965 – على الأرجح في أوائل الستينات – صدرت بلجيكا كمية غير معروفة من بنادق طراز FAL إلى ليبيا. كانت هذه البنادق تتمتع بمجموعة معينة من الخصائص الفيزيائية (مخزون خشبي دون حمالة البندقية، وقبضة المسدس من البوليمر ونهاية طرفية، وما إلى ذلك) يمكن أن يساعد في تحديد هويتها. في الواقع، تظهر العديد من البنادق المدرجة في مجموعة البيانات هذه الخصائص الفيزيائية، على الرغم من أن هذه الخصائص تعتبر دلالية فقط وليس قطعية (جينزين جونز وسبليترز، 2015؛ سميث وسميث، 1965).

اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي على طراز FAL إلى حد كبير، كما فعلت العديد من الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الكويت، ولبنان، وقطر، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة (جينزين جونز وسبليتيرس،2015؛ ستيفنز وفان روتن، 1981). وبالإضافة إلى العقد المذكور أعلاه، تم التصريح بالمزيد من الصادرات المباشرة من بلجيكا إلى ليبيا في مارس 1969 (10 بنادق)، ديسمبر 1971 (10,000 بندقية)، يوليو 1973 (30,000 بندقية)، أكتوبر 1974 (4,250 بندقية)، نوفمبر 1985 (2000 بندقية) (سبليترز، 2013).[112]

يُعتقد أن هناك كميات كبيرة من البنادق طراز FAL دخلت ليبيا في السنوات الأخيرة، ومن المحتمل أنه قد تم تصنيعها جميعاً قبل 1992. وهناك ثلاثة مصادر أولية معروفة لبنادق FAL موثقة في ليبيا: البنادق (1 و 2) التي تم تصديرها أصلاً من بلجيكا إلى قطر أو الإمارات العربية المتحدة. وقد نجح فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا في تتبع هذه البنادق بنجاح في عامي 2012 و 2013 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2013b؛ 2014b). و (3) بنادق تم تصديرها مباشرة إلى ليبيا. وقد وثقت خدمات بحوث التسلح والمنظمات البحثية الأخرى بندقية طراز FAL ذات الخصائص، وتشير سنوات الإنتاج المقدرة إلى أنها موجودة على الأرجح في البلاد نتيجة للصادرات المباشرة إلى ليبيا.[113]

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
		صورة 5/ب **بندقية ذاتية التحميل نمط FN Herstal 50.00**		
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	FNC	بندقية تحميل ذاتي	5.56 × 45 ملم
		صورة 6/ب **بندقية ذاتي التحميل FNC**		
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	MAG	مدفع رشاش الأغراض العامة	7.62 × 51 ملم
		صورة 7/ب **مدفع رشّاش للأغراض العامة FN Herstal MAG**		

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

تعتبر البندقية الآلية الخفيفة FAL هي أكثر النماذج التي تمثل البندقية ذاتية التحميل الغربية في مجموعة البيانات، مع وجود عدد 49 نموذج مدرج. هذا الرقم يتكون أساسا من بنادق نموذجية نمط 50.00 (انظر الصورة 2/ب). ومع ذلك، فإن مجموعة البيانات تتضمن نماذج أخرى، بما في ذلك نموذج ب50.41 (انظر الصورة 3/ب)، ونموذجين 50.42، وخمسة نماذج "بارا" 50.61 (انظر الصورة 4/ب).[114]

إذا تم تسليم البندقية الآلية الخفيفة FAL من المُصنع الوطني لهيرستال، فلم يتم توفيرها لتركيب مسدد بصري. وقد قام موردو التصفية السوقية بتطوير أغطية القسم المعدني الذي يدمج قضبان MIL-STD-1913 ("بيكاتيني")، مما يتيح بوجود مجموعة واسعة من المسددات البصرية على السلاح. هناك تسعة نماذج من البندقية الآلية الخفيفة FAL بتلك الأغطية وهي مدرجة في مجموعة البيانات. تتباين أنواع البصريات المستخدمة في هذه البنادق، مع نموذج واحد رياضي Elcan SpecterOS 3.4x (أو C79 أو 'Wildcat'؛ انظر الصورة 5/ب)، واثنين مع الموجهات التلسكوبية التقليدية من بوشنيل، وثلاثة مع الموجهات التلسكوبية مجهولة الطراز. بالإضافة إلى ذلك، هناك نموذجان يتميزان بركائز بصرية ولكن لا توجد بصريات، ويظهر النموذج الآخر بغطاء القسم المعدني الأصلي، ولكن إلى جانب مع غطاء مسيج مزودي بموجه تلسكوبي مجهول الطراز.

تم توثيق مسددات Elcan SpecterOS 3.4x والمسددات تلسكوبية مثبتة على بندقية آلية خفيفة FAL خلال الثورة الليبية 2011 (جينزن جونز، 2011a؛ 2011b). ويشير المصدر السري 6 أنه خلال الثورة كانت البندقية الآلية الخفيفة FAL المزود بمسددات بصرية تُستخدم في الرماية أو كمضادات للقنص، وكانت تُعرف أحياناً باسم "القناص الفرنسي" (خدمات بحوث التسلح، 2016b).[115]

كما تحتوي مجموعة البيانات على البنادق الآلية الخفيفة FAL التي خضعت للإصلاح أو التعديل. وتتميز البنادق العسكرية بكونها متينة جدا، ويمكن أن تستمر في كثير من الأحيان قيد التشغيل بإصلاحات بسيطة عند الضرورة (ماكولوم، 2014). وهناك بندقية آلية خفيفة FAL واحدة في مجموعة البيانات بها قبضة المسدس مكسورة، في حين أن الاخرى بها قبضة المسدس خشبية مستبدلة. وهناك نموذج مفقود منه قبضة المسدس. وهناك التغيير الأكثر أهمية في البندقية الآلية الخفيفة FAL المدرجة في مجموعة البيانات هو تقصير سبطانة البندقية إلى نهاية المقبض الواقي.[116]

عندما اعتمد الناتو خرطوشة 5.56 × 45 ملم، استجاب المُصنع الوطني لهيرستال عن طريق تطويرنسخة عيار 5.56 ملم من البندقية الآلية الخفيفة FAL، وكانت النتيجة بندقية FNC، التي طُرحت في عام 1975.[117] ولم يثبت أن البندقية ناجحة تقريبا مثل البندقية الآلية الخفيفة FAL، بإجمالي تقديرات إنتاجية تصل إلى حوالي 455,000 وحدة حتى تاريخه (بما في ذلك الإنتاج المرخص في السويد وإندونيسيا؛ خدمات بحوث التسلح، 2015b).

اشتريت عدة دول أفريقية بندقية FNC بكميات صغيرة. وقد تم توثيق العديد من بنادق FNC سابقاً في ليبيا، بما في ذلك عدد في أيدي الجيش الوطني الليبي.

ويظهر نموذج واحد من بندقية FNC في مجموعة البيانات (انظر الصورة 6/ب). ولا يمكن تحديد أصل هذا السلاح من المعلومات الحالية، ولكن يرجح أن يكون تم إنتاجه قبل 1990. نفس فهو يحمل "رقم الحامل" على المخزون القابل للطي في نفس الموقع وبنفس الشكل والأسلوب واللون كما تم توثيق البنادق في الخدمة لدى الجيش الوطني الليبي في بنغازي.[118]

المدفع الرشّاش للأغراض العامة هو مدفع رشّاش للأغراض العامة GPMG من تصنيع المُصنع الوطني لهيرستال في الخمسينات كرفيق لبندقية FAL المجوفة لنفس الخرطوش بعيار 7.62X51 ملم لأن الطراز FAL شهد أيضا نجاحاً تجارياً كبيرا في جميع أنحاء العالم. أنها ثقيلة مقارنة بالعديد من تصاميم المدفع الرشّاش للأغراض العامة الحديثة، مع سرعة تغيير السبطانة وآلية تغذية مشط الذخيرة للسماح بالرمي المتواصل. بالإضافة إلى نموذج المشاة، تصدر الإصدارات أيضا للاستخدام في المركبات المدرعة والطائرات.

يوجد المدفع الرشّاش MAG في ليبيا نتيجة لعمليات الشراء المباشرة من الحكومة الليبية. وقد تم تصدير المدفع الرشاش للأغراض العامة MAG أيضا إلى جميع جيران ليبيا تقريباً، بما في ذلك مصر والسودان وتشاد والنيجر وتونس. من المحتمل أن تكون المدافع الرشاشة MAG من مصادر متنوعة لتعميها بشكل غير مشروع في ليبيا (خدمات بحوث التسلح، 2016a).

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
		صورة 8/ب مدفع رشّاش للأغراض العامة FN Herstal MAG للتثبيت على ركيزة ثلاثية القوائم		
بلجيكا	المُصنع الوطني لهيرستال	FNC	بندقية تحميل ذاتي	32. مسدس كولت آلي (7.65 × 17SR ملم)
		صورة 9/ب مسدس تحميل ذاتي طراز 110 من المُصنع الوطني لهيرستال		
البرازيل	توروس	PT-92	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم
		صورة 10/ب نموذج بندقية تحميل ذاتي Taurus PT-92 المصدر: كريس دوم/TheTruthAboutGuns.com، 2012		

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

تحتوي مجموعة البيانات على عدد كبير من المدافع الرشاشة للأغراض العامة – بإجمالي 30 مدفع. وفي حين أن الغالبية العظمى من المدافع الرشاشة المشاة القياسية (انظر الصورة 7/ب)، فهناك نموذجان يبدو أنهما من البنادق مخصصتان للتثبيت على المركبات. ويمكن تمييز ها بعدم وجود مخزن وقبضة المسدس ومسددات.[119]

وهناك استخدام آخر للمدفع الرشاش مثل المدفع الرشاش للأغراض العامة من المُصنع الوطني لهيرستال بحيث يتم تثبيته على ركيزة ثلاثية القوائم لإطلاق النيران بشكل أدق وعلى مدى أوسع. ويظهر في مجموعة البيانات نموذجان على ركيزة ثلاثية القوائم للرشاشات MAG. ويظهر النموذج الأول وحده والنموذج الثاني يظهر ببندقية مثبتة عليه (انظر الصورة 8/ب).

كما تحتوي مجموعة البيانات على نموذجين من مدفع MAG. يفتقد النموذج الأول العديد من المكونات الرئيسية – بما في ذلك المزلاج وحامل المزلاج وقبضة المسدس والمخزن، مما يجعله في حالة غير قابلة للتشغيل. أما النموذج الثاني فيفتقد المخزن، مما يجعله صعب الاستخدام إلى حد كبير حتى وإن كان قابلاً للتشغيل.

وتحتوي مجموعة البيانات على ثلاثة نماذج "احتياطية" من سبطانة مدفع MAG. وقد صُممت سبطانة مدفع MAG بطريقة تسمح بإزالتها بسرعة وسهولة، وبالتالي لا يستدعي ذلك الدهشة. وتلك السبطانة الاحتياطية قابلة للتبديل عموماً بين أي مدفع MAG ولا تحتاج إلى أن تظل مقترنة بالبندقية الأصلية المزودة بها.

كان طراز 1910 مسدس شبه آلي في وقت مبكر من تصنيع المُصنع الوطني لهيرستال للجيش، ومؤسسات إنفاذ القوانين، والأسواق المدنية. وكان مسدساً شائعاً في جميع أنحاء العالم، وتم شراؤها من قبل العديد من وكالات إنفاذ القانون. وتعود أمثلة التصدير إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى أواخر الأربعينيات على الأقل. وقد ظلت نسخة محدثة من طراز 1910 قيد الإنتاج حتى الثمانينات (فاندرليندن، 2009).

تحتوي مجموعة البيانات على نموذج واحد من بديل لطراز 1910. وعلى الرغم من الانتشار الواسع لطراز 1910، إلا أن هذا النموذج يمكن التعرف عليه بشكل ملحوظ. وهو طراز –110 البديل المحدث المميز بمسددات بصرية ثابتة كبيرة، ولوحات مقابض "براونينغ"، وعلامات محددة على قطعة الانزلاق (انظر الصورة 9/ب). تم إنتاج الطراز 110 فقط من 1975 إلى 1983، وكان المشتري المهم الوحيد هو الحكومة الهولندية والتي استخدمت هذه المسدسات لتجهيز قوات الشرطة (فانديرليندين، 2009). إن العثور على هذا الطراز خارج أوروبا أمر نادر الحدوث، ومن الممكن أن يظهر المسدس من عملية شراء هولندية قبل أن يصل ليبيا بطريقة أو بأخرى.

تم طرح نموذج بيريتا الإيطالي 92 في عام 1976 بتصميم أكبر مغلاق ومؤخرة السبطانة المقفلة وغرفة لاستيعاب 9 × 19 ملم. [120] كان القصد من الطراز 92 أن يكون بمثابة سلاح بحجم كامل للاستخدام العسكري وإنفاذ القانون. وقد اعتمده الجيش الأمريكي على أنه M9 في عام 1985 (بيريتا، بلا تاريخ).

وتحتوي مجموعة البيانات على عدد من المسدسات من نوع طراز 92؛ ومع ذلك، فهي كلها نماذج لنسخة برازيلية الصنع منتجة بموجب الترخيص: Taurus PT-92. وكانت البرازيل من أوائل البلدان التي اعتمدت طراز 92 للاستخدام الرسمي (بيريتا، بلا تاريخ). كما أن لديها باعاً طويلاً لتصدير الأسلحة إلى ليبيا. وشهدت الفترة من 1973 إلى 1984 تجارة قوية في الأسلحة والنفط بين البلدين. وفي عامي 1983 و 1984 على وجه الخصوص، سلمت البرازيل صادرات كبيرة من الأسلحة الصغيرة (نماذج محددة غير معروفة) إلى ليبيا. [121] ويشير تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الصادر في عام 1984 إلى أن البرازيل وافقت في منتصف عام 1984 على تصدير 000 20 بندقية رش من طراز Taurus MT-12A إلى ليبيا (وكالة الاستخبارات المركزية، 1984). وبعد ذلك بأربع سنوات، في عام 1988، استقبلت البرازيل وفداً من الضباط العسكريين الليبيين لشراء الأسلحة (لونغ، 1988).

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
فنلندا	فاليت	سلسلة Rk 62	بنادق تحميل ذاتي	7.62 × 39 ملم

صورة 11/ب **بندقية تحميل الذاتي فاليت طراز Rk 62M**

فرنسا	MAC	مسد طراز 1950	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 12/ب **مسدس تحميل ذاتي MAC 1950**

فرنسا	MAPF	(بديل الطراز 17) مسدس تحميل ذاتي	مسدس تحميل ذاتي	.32 مسدس كولت آلي (17 x 7.75 ملم)

صورة 13/ب **مسدس ذاتي التحميل MAPF طراز Rr**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

بندقية اقتحام فاليت 62 أو Rk 62، اسم من أصل فنلندي مشتق من اسم بندقية كلاشينكوف آلية مصنوعة لكل من الأسواق العسكرية المحلية والأجنبية. طُرح الطراز 62 في عام 1962 وهو يحتوي على غرفة لاستيعاب خرطوشة 7.62 × 39 ملم. وقد تم تصنيع مئات الآلاف من سلسلة بندقية Rk 60 في فنلندا (جونستون ونيلسون، 2010). وفي عام 1976، تم تحديث النموذج للاستفادة من القسم المعدني (هو ذلك الجزء من السلاح الذي يحوي المزلاج والقطع المتحركة ويثبت عليه الحاضن والسبطانة) وهو فولاذي مختوم أخف وزناً بدلاً من القسم المعدني المخرش الأصلي. واطلق على هذه البنادق M76 أو M62/76.

يظهر نموذج واحد من البندقية ذاتية التحميل فاليت M62 في مجموعة البيانات (انظر الصورة 11/ب).[122] إن أصل هذه البندقية غير واضح، على الرغم من توثيق عدة نماذج أخرى في ليبيا (خدمات بحوث التسلح، 2016a). ويعتقد أن قطر قد اشترت بندقية فالت M76 في السبعينيات، على الرغم من غرفها كانت على ما يبدو تستوعب 5.56 × 45 ملم (والتر، 2006).

ومن المثير للاهتمام أن وسائل الإعلام الفنلندية قد ردت على المزاعم بأن مصنع لبندقية الاقتحام عيار 7.62 ملم موجود في ليبيا، حيث ادعى أنه بني في الثمانينيات بمساعدة فنلندية (ريسلاكي، 1994؛ 2011)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان الجيش الفرنسي يحوي في مخازنه تشكيلة كبيرة من مسدسات من عيارات وأصول وتصاميم مختلفة. وفي محاولة لتوحيد المقاييس، اعتمد الفرنسيون مسدس نصف آلي من طراز 1950 في عام 1950. وقد تم تصنيعها واستخدامها من قبل الجيش الفرنسي والأجهزة الأمنية الفرنسية، على الرغم من أن إجراء بعض المبيعات المدنية. بين عامي 1953 و 1963، تم تصنيع 221,900 من هذه المسدسات من قِبل مصنع الحكومة (مصنع أرمز دي شاتيلراولت، ماك). إلى جانب عدد إضافي من 210,900 صنعت قِبل ترسانة سانت إتيان بين عامي 1961 و 1978 (هون وميدلين، 1993).

وهناك نموذجان نماذج من مسدسات MAC 1950 تم إدراجها في مجموعة البيانات (انظر الصورة 12/ب). وكان أحدها يحتوي على رقم تسلسلي واضح يشير إلى هو المسدس رقم 151,997 الذي صنعته ماك، مما يشير إلى تاريخ الإنتاج في أواخر عام 1959 (هون وميدلين، 1993). في حين أن القوات الفرنسية فقط استخدمت هذه المسدسات، فإنها كانت موجودة بأعداد كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة للأنشطة الاستعمارية الفرنسية والعسكرية هناك، بما في ذلك في الجزائر وتشاد ولبنان.

كان النموذج Rr منتجاً من شركة MAPF، وهو شركة صغيرة لتصنيع المسدسات تقع بالقرب من الحدود الإسبانية الفرنسية. بدأ إنتاج النموذج 17 (الذي هو بديل Rr) في عام 1928 ليطرح في السوق التجاري.

النموذج Rr عبارة عن مسدس بمؤخرة سبطانة مفتوحة بغرفة لاستيعاب خرطوش مسدس كولت آلي 32. (7.65 × 17 ملم) . واستمر إنتاجه خلال الحرب العالمية الثانية لاستخدامه من قبل القوات المسلحة الألمانية، وبعد الحرب على المبيعات التجارية (باستي وكازانوفا، 2013). تميزت سلسلة مسدسات 17 بأنها زهيدة الثمن، وعلى الرغم من أنها أقل قوة وثقل، لكنها موثوقة عموماً.

ويظهر نموذج واحد من مسدس Rr في مجموعة البيانات (انظر الصورة 13/ب). لا تعرض الصور الفوتوغرافية المتاحة رقماً تسلسلياً واضحاً. غير أنه مع ميزات التصميم، ربما يكون المسدس تم تصنيعه بين عامي 1945 و 1951 (أدير، 2014). يتميز النموذج الموجود في مجموعة البيانات بأنه مطلي بالنيكل في مرحلة ما من تاريخه [123] وبه أيضا لوحات قبضة احتياطية غير مصقولة ومسامير للقبضة.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
ألمانيا	هيكلر وكوخ	مدفع رشّاش صغير نمط MP5	مدفع رشاش خفيف	9 × 19 ملم

صورة 14/ب **مدفع رشّاش صغير MP5P3 من تصنيع باكستان أوردنينانس فاكتوري**

صورة 15/ب **مدفع رشّاش صغير طراز MP5SD3 من هيكلر آند كوخ**

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
ألمانيا	Rheinmetall	نمط MG3	مدفع رشّاش خفيف	7.62 × 51 ملم

صورة 16/ب **مدفع رشّاش خفيف نوع MG3 من تصنيع Rheinmetall**

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
ألمانيا	والثر	نمط P38	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 17/ب **نموذج مسدس والثر تحميل ذاتي طراز P38 أو P1**

المصدر: WarRelicsForu.eu/ User:Stinkpotpete, 2012

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

تم طرح مدفع رشاش MP5 لأول مرة من قبل شركة هيكلر آند كوخ الألمانية في الستينيات. يحتوي المدفع على غرفة لاستيعاب خرطوشة 9 × 19 ملم وهو أحد المدافع الرشّاش الصغيرة الأكثر نجاحاً تجارياً.

بالإضافة إلى تصنيعه من قبل هيكلر آند كوخ في ألمانيا، وقد تم ترخيص إنتاج مدفع رشاش من نوع MP5 إلى إيران وباكستان والسعودية والسودان وتركيا (من بين دول أخرى). وقد اشترى أيضاً عدد كبير من الدول النوع MP5 لأحد التغيرات أو أكثر من للقوات العسكرية أو الشرطة، بما في ذلك البحرين ومصر ولبنان والعراق والأردن والكويت والمغرب والنيجر ونيجيريا وقطر والإمارات العربية المتحدة. ونظرا للتوزيع الجغرافي الواسع النطاق لكل من التصنيع والاستيراد، يكاد يكون من المستحيل تحديد مصادر محددة للرشاشات الآلية MP5 التي عثر عليها اليوم في ليبيا.

ويظهر في مجموعة البيانات نموذجان من مدفع رشّاش MP5. النموذج الأول هو طراز نموذجي "MP5A3" بمخزن قابل للطي (انظر الصورة 14/ب). وتشير العلامات والتصميم النهائي لهذا السلاح إلى تصنيعه بموجب ترخيص في باكستان وليس في ألمانيا. وتعرف النسخة MP5A3 باسم MP5P3 (باكستان اوردينانس فاكتوريز، 2014). أما النموذج الثاني "MP5SD3" بمخزن قابل للطي (انظر الصورة 15/ب). يحتوي هذا الإصدار على كاتم الصوت متكامل، على الرغم من أن السلاح في مجموعة البيانات ليس به مجموعة كاتم الصوت. [124] لم يمكن تحديد الأصل المحدد لهذا السلاح، لأن الصورة المتاحة لا تظهر أي رقم تسلسلي محدد أو علامات أخرى. [125]

الطراز MG3 هو نسخة معدلة من المدفع الرشّاش الألماني المستخدم في الحرب العالمية الثانية "MG42" وهو مخصص لاستيعاب خرطوشة 7.62 × 51 ملم. وهو يحتوي على سبطانة سريع التغيير ومشط تغذية لتسهيل ارتفاع معدل إطلاق النار، ولكنه خفيف بما فيه الكفاية ليتم نقله وتشغيله من خلال جندي واحد. وبوجه عام يعتبر السلاح أحد أنجح تصاميم المدافع الرشّاشة من القرن العشرين، وقد استخدمت على نطاق واسع من الخمسينيات حتى الوقت الحاضر.

بالإضافة إلى التصنيع الألماني، تم منح ترخيص إنتاج MG3 إلى إسبانيا وإندونيسيا وتركيا وإيران وإيطاليا. وقد تم بيع هذه الرشاشات مباشرة إلى السودان ونيجيريا، من بين بلدان أخرى (مسغريف، 1992). ومن المعروف أيضا أنها لدى الجيش التونسي.

تحتوي مجموعة البيانات على نموذج واحد من طراز MG3 (انظر الصورة 16/ب). وللأسف فإن الصور المتاحة لا تكشف عن علامات أو معالم محددة يمكن أن تسمح بتحديد أصله أو فترة تصنيعه المحتملة.

كان المسدس والثر P38 مسدس عسكري ألماني قياسي خلال الحرب العالمية الثانية، وظل قيد الإنتاج ويستخدم في الأغراض العسكرية والشرطة بعد الحرب تحت اسم P1 (على سبيل المثال، انظر الصورة 17/ب). كلتا النسختين من المسدس بهما غرفة لخراطيش 9 × 19 ملم الشائعة. وبالإضافة إلى الاستخدام الألماني أُعتمد الطراز P1 من جاني العديد من الجيوش وقوات الشرطة في جميع أنحاء العالم.

تحتوي مجموعة البيانات على نموذج واحد من المسدس ذاتي التحميل نمط P38. إن الصور ليست مفصلة بما فيه الكفاية لتحديد ما إذا كانت النسخة P38 أو P1، أو ما قد يشير إليه الرقم التسلسلي أو علامات أخرى.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
ألمانيا	SIG Sauer	مسدس ذاتي التحميل P230	مسدس تحميل ذاتي	مسدس كولت آلي 0.32 (7.65 × 17SR ملم) أو مسدس كولت آلي 380. (9x17 ملم) مسدس كولت آلي (9 × 17 ملم)

صورة 18/ب **مسدس تحميل ذاتي P230 من SIG Sauer**

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
إيطاليا	بيريتا	طراز سلسلة 1934/1935	مسدس تحميل ذاتي	32. مسدس كولت آلي

صورة 19/ب **مسدس تحميل ذاتي بيريتا طراز 1934 بكاتم صوت**

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
إيطاليا	بيريتا	نموذج 950	مسدس تحميل ذاتي	25. مسدس كولت آلي

صورة 20/ب **مسدس ذاتي التحميل بيريتا طراز 950**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

وكان النموذج P230 مشروعاً مشتركاً بين شركة SIG السويسرية وشركة J.P. Sauer الألمانية. طُرح المسدس في عام 1977 وصُنع حتى عام 1996، وهو مسدس مدمج مخصصة لاستخدامات الشرطة أو الدفاع عن النفس المدنية، وكان متاحاً في مسدس كولت آلي 32. (7.65 × 17SR ملم)، ومسدس كولت آلي 0.380 (17 × 9 ملم)، خراطيش شرطية 18 x 9 ملم (بوبينكر، بلا تاريخ). [126] تتميز هذه المسدسات بأنها ذات جودة عالية وكانت متميزة في جميع أنحاء العالم.

تحتوي مجموعة البيانات على نموذج واحد من المسدس ذاتي التحميل نمط P230 (انظر الصورة 18/ب). تشير العلامات الموجودة على قطعة الانزلاق إلى أنها تم تصنيعها في عام 1984، ولكن مسارها الدقيق إلى ليبيا ليس معروفاً.

تم اعتماد المسدس ذاتي التحميل طراز 1934 من قِبل الجيش الإيطالي في عام 1934، وشهد إنتاجاً ضخماً واستخدام ملحوظ خلال الحرب العالمية الثانية. تم إنتاج المسدسات من هذا التصميم في مسدس كولت آلي 32. (7.65 × 17SR ملم) ومسدس كولت آلي 0.380 (17 × 9 ملم)، مع المسمى الأول طراز 1934 والأخير طراز 1935 (وود، 1985). لا يمكن تمييز هذين النموذجين تقريباً بصرف النظر عن علاماتهما. بعد الحرب، واصلت بيريتا تصنيع وبيع هذه المسدسات لكل من المدنيين والمنظمات الأمنية. واستمر إنتاج الطراز 1935 حتى عام 1967 والطراز 1934 حتى عام 1991 (دي كامارلينغهي، 1986؛ مفوليني، 2009).

وهناك خمسة نماذج من المسدس ذاتي التحميل طراز 1934 أو طراز 1935 موجودة في مجموعة البيانات. يمكن التأكيد على النموذجين بأنهما مسدس كولت آلي 32. طراز 1934. غير أن الثلاثة الأخرى لا يمكن تحديدها بصورة قاطعة. تم عرض اثنين من المسدسات الخمسة للبيع مع كواتم الصوت (انظر الصورة 19/ب). [127] جميع النماذج الخمسة في مجموعة البيانات تحتوي على لوحات للقبضة تدل على المشتريات التجارية، وليس وقت الحرب أو الإنتاج العسكري. وربما دخلت هذه المسدسات ليبيا كمشتريات فردية مباشرة منذ عقود، أو ربما استخدمت من قبل الأجهزة الأمنية الليبية في مرحلة ما.

طُرح النموذج 950 في عام 1950 لسوق الحماية الشخصية المدنية، وكان يحتوي على غرفة لكل من مسدس كولت آلي 25. (6.35 × 16SR ملم) أو خراطيش 22. قصيرة (5.6 × 11RF ملم). توقف الإنتاج في إيطاليا في عام 1968، على الرغم من أنه استؤنف في السبعينات في الولايات المتحدة (وود، 1985). كما تم إنتاج الطراز 950 في البرازيل بموجب ترخيص.

ويتم توسيم علامة على إصدارات مصنوعة من الولايات المتحدة على هذا النحو ولا توجد نماذج من هذا النوع مدرجة في مجموعة البيانات. ومن المحتمل أن بعض النماذج البرازيلية الصنع قد تكون موجودة في ليبيا وتم تحديدها بالخطأ على أنها مسدسات إيطالية (وود، 1985). وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة أو المنظمات العسكرية لم تعتمد هذه المسدسات رسمياً. وعلى هذا النحو، من المحتمل أن تكون قد دخلت إلى ليبيا من خلال العمليات التجارية في مرحلة ما في الماضي.

كان الطراز 950 مسدساً شائعاً، وتم العثور على ستة منه في مجموعة البيانات (انظر الصورة 20/ب). جميع النماذج القابلة للتحديد مخصصة لمسدس كولت آلي25..

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
إيطاليا	بيريتا	طراز 51	مسدس تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 21/ب **مسدس ذاتي التحميل بيريتا طراز 51**

صورة 22/ب **نموذج مسدس مصري الصنع تحميل ذاتي "حلوان"**
المصدر: Reddit.com/ User:MythicArmory, 2014

إيطاليا	بيريتا	سلسلة Rk 70	مسدس تحميل ذاتي	32. مسدس كولت آلي

صورة 23/ب **مسدس ذاتي التحميل بيريتا طراز 70**

إيطاليا	بيريتا	سلسلة Cheetah	مسدسات تحميل ذاتي	32. مسدس كولت آلي ومسدس كولت آلي 380.

صورة 24/ب **نموذج مسدس بيريتا Cheetah تحميل ذاتي**
المصدر: Beretta.com، بلا تاريخ.

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

كان النموذج 51 (المعروف أيضا باسم النموذج 951) هو تصميم مسدس عسكري مقفل من مؤخرة السبطانة من صُنع بيريتا، بغرفة لاستيعاب خرطوشة 9 × 19 ملم. كان أول إنتاج في عام 1956، واعتمد المسدس من قِبل الجيشين الإيطالي والمصري باعتباره سلاح. بعد أول شراء من بيريتا في إيطاليا، تم منح الحكومة المصرية ترخيص إنتاج المسدس تحت اسم "حلوان" (وود، 1985).

وتتضمن مجموعة البيانات نموذجاً واحداً من بيريتا طراز 51 (انظر الصورة 21/ب)، ونسختين مصريتين الصُنع من نوع "حلوان" (على سبيل المثال، انظر الصورة 22/ب). وربما أتت هذه المسدسات الثلاثة إما من مصادر عسكرية أو من الشرطة في مصر. وبدلا من ذلك، قد يكون نموذج بيريتا قد دخل ليبيا أصلاً عبر طريق تجاري.

كان النموذج 70 نسخة محسنة من النموذج 1935/1934، وطُرح في السوق التجارية في عام 1958. تم إنتاج بدائل النموذج 70 (بما في ذلك 71 و 71S) بأطول متنوعة من السبطانة (90 ملم 150 ملم) وغرف (مسدس كولت آلي 380. ,32. ,22LR.). ومسدس كولت آلي 380. وتوقف الإنتاج بين عامي 1968 و 1985، اعتماداً على النموذج المحدد (وود، 1985).

في عام 1980، باعت بيريتا أدوات للنموذج 70 للحكومة العراقية، التي وضعت البندقية قيد الإنتاج تحت تسمية 'طارق' (وود، 1985).[128] ويمكن تمييز هذه المسدسات العراقية عن طريق علامات على قطعة الانزلاق، ومن الممكن أن تتواجد في ليبيا وتم تحديدها بالخطأ على أنها مدافع إنتاج بيريتا.

هناك سبعة نماذج من الطراز 70 من بيريتا موجودة في مجموعة البيانات (انظر الصورة 23/ب). يمكن التأكيد على نموذجين فقط من النماذج حسب نوع الخرطوشة، حيث أن كلاهما بغرفة مسدس كولت آلي 32.[129].

كان الاسم Cheetah هو الاسم التجاري للعديد من مسدسات بيريتا ذاتية التحميل، بما في ذلك نموذج 81 (مسدس كولت آلي 32.) والطراز 84 (مسدس كولت آلي380.)، فضلاً عن غيرها من البدائل التي بنيت على نفس الإطار. تم طرح طرازات Cheetah لأول مرة في عام 1976، وكانت تستهدف أسواق الشرطة والمدنيين (وود، 1985).

وتوثق مجموعة البيانات نموذجين، ولا يمكن تحديد تسميات للنماذج بدقة من الصور المتاحة (انظر الصورة 24/ب).[130] ومن المثير للاهتمام أن كلاهما ليس به مكونات مهمة أو عملية كما في الصورة.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
إيطاليا	بيريتا	PM12	مدفع رشّاش صغيرة	9 × 19 ملم

صورة 25/ب **مدفع رشّاش صغير طراز PM12 من بيريتا**

إيطاليا	كاركانو	بندقية طراز Cavalry 91	بندقية بمزلاج لإقفال السلاح	6.5 × 52 ملم

صورة 26/ب **بندقية بمزلاج من طراز 91 Cavalry**

إسبانيا	Star	الطراز B و BM	مسدسات تحميل ذاتي	9 × 19 ملم

صورة 27/ب **مسدس تحميل ذاتي طراز Star من BM**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

صُمم مدفع الرشّاش طراز PM12 من قِبل بيريتا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وُطرح في عام 1959. وهو يتميز بهيكل مغلف بصفيحة معدنية مختومة وتصميم تلسكوبي الترباس للحصول على سلاح ناري مدمج وموثوق به. في عام 1961، اعتمد السلاح من قبل الجيش الإيطالي وحقق بعد ذلك نجاحاً كبيراً من حيث التصدير. كما تم إنتاج الطراز PM12 بموجب منح ترخيص إنتاجه في البرازيل وإندونيسيا. تم تحديث البندقية لتصبح الطراز 12S في عام 1978، بما في ذلك تغيير مميز من حيث السلامة المستقلة وأزرار التحكم في إطلاق النار إلى ذراع فردي محدد للرمي. ويتيح هذا التغيير في كثير من الأحيان نماذج على الطرازين يمكن تمييزهما بسهولة في الصور الفوتوغرافية، مما يسمح بتقديرات واسعة النطاق عن فترة الصنع.

حقق الطراز PM12 مبيعات دولية كبيرة في الستينيات و السبعينيات، بما في ذلك حكومات مصر وليبيا وتونس (تروبي، 2003). إن جميع النماذج في مجموعة البيانات هي نماذج لما قبل عام 1978 وبها أزرار سلامة منفصلة ومحددات للرمي (انظر الصورة 25/ب). وهناك أيضا بنادق آلية نموذجية من نوع 12 موثقة في ليبيا وهي أيضا من هذا التصميم السابق. وهذا يشير إلى أن معظم المدافع الرشاشة من طراز 12 الموجودة في ليبيا تم شراؤها قبل عام 1978، على الأرجح من قِبل الحكومة الليبية.

وتشمل مجموعة البيانات عدد 19 مدفع رشّاش صغير من نوع 12، مما يجعله الأكثر شيوعا من البنادق الرشاشة المعروضة للبيع. وكان أحد النماذج في مجموعة البيانات مغلف بالنيكل في مرحلة زمنية ما. العديد من النماذج الأخرى في مجموعة البيانات بدها شروخ خارجية أو تم استبدال المقابض الأمامية وعدم وجود لوحات المقابض الخلفية. وذلك يشير إلى الاستخدام الواسع النطاق.

كانت البندقية طراز 91 كاركانو بمزلاج تعتبر أداة أساسية لدى القوات الإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية، وتم تصنيعها بعدة غرف وتكوينات مختلفة. كانت البندقية مصنعة خصيصاً لاستخدام القوات المحملة أو القوات التي يتم نشرها في مركبات، حيث كانت بحاجة إلى سلاح مدمج أكثر من بندقية مشاة أطول. ويمكن التعرف على الطراز 91 من خلال الحربة المطوية المرفقة. وتتميز البندقية بخرطوشة مقاس 6.5 × 52 ملم، كما يتضح من مشهدها الخلفي القابل للتعديل (ريتشيو، 2013). [131]

ويظهر نموذج واحد من بندقية طراز 91 كاركانو في مجموعة البيانات (انظر الصورة 26/ب). وتبين بندقية أدلة على استخدام على المدى الطويل وسوء الصيانة، مع سوء التصميم النهائي من الجانب الأيسر الظاهر على أجزاءها المعدنية والتنقر الكبير. فضلاً عن عدم وجود قطعة نزع الظرف الفارغ. وهذا من شأنه أن يجعل البندقية بطيئة للاستخدام، حيث تتطلب استخدام قضيب التنظيف لإزالة صندوق الخرطوشة يدوياً في كل مرة يتم فيها إطلاق النار، وإن لم تكن غير قابلة للتشغيل تماماً.

كان الطراز Star B أحد السلاسل الطويلة إسبانية الصُنع، وهو نسخ مبسطة من مسدس كولت الأمريكي 1911. طُرحت الإصدارات الأولى في عام 1920، على الرغم من أن بعض الإصدارات كانت لا تزال قيد الإنتاج في أواخر عام 1989 (أنتاريس، 2001). وقد اعتمدت وحدات الجيش والشرطة الإسبانية عدة نماذج من المسدسات Star بغرفة خرطوشة 9 × 23 ملم. إلا أن النسخة 9 × 19 ملم أثبتت أنها أكثر شيوعاً في التصدير. وكانت هذه المسدسات شائعة لأنها قدمت بأسعار معقولة وبدائل ذات جودة عالية بدائل للطراز الأمريكي 1911، بغرف للخرطوشة 9 × 19 ملم أكثر شيوعاً. في المجموع، تم تصنيع حوالي 104,000 نموذج من مسدس طراز B بين عامي 1942 و 1968 (أنتاريس، 2001).

وهناك نموذجان نماذج من مسدسات Star تم إدراجها في مجموعة البيانات. وكان أولها هو طراز BM (أو الطراز BKM المتطابق بصرياً، الذي يستخدم إطار سبيكة أخف وزناً من الإطار الصلب لطراز BM؛ انظر الصورة 27/ب). وقد تم شراء هذه الطرازات بأعداد كبيرة من قِبل وحدات الشرطة الإسبانية، فضلاً عن غيرها من أجهزة الأمن والمدنيين في جميع أنحاء العالم. وقد بدأ إنتاج طراز BM من عام 1972 إلى عام 1992، على الرغم من أن أسلوب مسدد الرماية الأمامي على النموذج تحديداً يشير إلى تاريخ الإنتاج الذي يتعدى عام 1981 (أنتاريس، 2001).

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
الملكة المتحدة متنوع	غير معلوم	غير معلوم	مدفع رشّاش خفيف	7.62 × 51 ملم
الملكة المتحدة	مصنع الأسلحة الصغيرة الملكي "إنفيلد".	إنفيلد رقم 4	بندقية بمزلاج لإقفال السلاح	303. بريطاني

صورة 28/ب **مسدس تحميل ذاتي طراز B من Star**

صورة 29/ب **بندقية آلية خفيفة سلسلة Bren L4**

صورة 30/ب **بندقية بمزلاج لإقفال السلاح لي إنفيلد رقم 4**

النموذج الثاني هو طراز B (انظر الصورة 28/ب). صور هذا المسدس لا تكشف عن رقم تسلسلي واضح، ولكن نمط علامات قطعة الانزلاق وإفراغ الخزينة يشير إلى أنه تم إنتاجه بين عامي 1944 و 1958 (أنتاريس، 2001).

كانت بندقية Bren بندقية خفيفة بريطانية ومن دول وكومنولث خلال الحرب العالمية الثانية، وشهدت استخداماً عالمياً إلى بندقية لي إنفيلد. تتمتع البندقية بسمعة جيدة باعتبارها سلاح متين وقوي التحمل وموثوق به ودقيق، وقد لاقت استحساناً ملحوظاً من قِبل مستخدميها بموجه عام. واستمر العمل بها في الجيش البريطاني في الثمانينات، وتم تصنيعها في كندا والهند والمملكة المتحدة. كانت Bren في الأصل تحوي غرفة لخرطوش 303. البريطاني (7.7 × 56R ملم) ولكن بعد انضمام المملكة المتحدة إلى الناتو في عام 1954، تم تعديل البنادق لإطلاق خرطوشة 7.62 × 51 ملم تحت مسمى L4A1 (غرانت، 2013).[132]

ويظهر نموذج واحد من سلسلة Bren L4 series LMG في مجموعة البيانات (انظر الصورة 29/ب). ولا يمكن تحديد الشكل الدقيق أو سنة الصنع أو المسار المتجه إلى ليبيا من الصور المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر الصور أن السلاح لا يحتوي على السبطانة.[133] وتشير السمات الفيزيائية إلى أنه بغرفة 7.62 × 51 ملم وهو طراز من طرازات L4A2 أو أحدث.[134] وكان يرجح أنه جزء من عملية تصدير مشروعة لهذه الأسلحة إلى ليبيا.

كانت بندقية لي-انفيلد رقم 4 بندقية ذات المزلاج هي بندقية مشاة قياسية للقوات البريطانية وبعض قوات الكومنولث خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت تُستخدم على نطاق واسع في شمال أفريقيا.[135] كما تم العمل بها في المستعمرات البريطانية آنذاك، بما في ذلك باكستان وفلسطين ومصر (سكينرتون، 1982). تم تصنيع لي-إنفيلد رقم 4 في المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة (بيتريلو، 1992).

وقد ادرج نموذج واحد من البندقية ذات المزلاج من لي إنفيلد في مجموعة البيانات. ونظرا لاستخدامه الواسع الانتشار في المنطقة، فإن وجود أعداد محدودة من هذه البنادق في ليبيا اليوم ليس مفاجئاً. إن البندقية المدرجة في مجموعة البيانات ليس بها خزينة، على الرغم من أنها يمكن أن تعمل كبندقية بطلقة واحدة، وإن كان الأمر صعباً (انظر الصورة 30/ب). لا يمكن تحديد النموذج الدقيق أو بلد تصنيع هذه البندقية من الصور المتاحة. ويبدو أن النموذج الموجود في مجموعة البيانات به حمالة ملحقة به تابعة للجيش البريطاني. في الأصل، كان من الممكن أن تكون هذه البندقية بغرفة خرطوشة 303. البريطانية. لا يشيع استخدام هذه الخرطوشة اليوم، وبعض بنادق لي-إنفيلد المستخدمة في الأغراض العسكرية تم تحويلها في وقت لاحق إلى غرفة لذخيرة 7.62 × 51 ملم، مما يعزز من مداها العمري. 7.62 × 51 ملم غير أن هذه البندقية لا تحوي دليل واضح على أنها تم تعديلها بهذه الطريقة.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
الهند	إنديان اورديننانس فاكتوريز	1A1	مدفع رشّاش صغير	9 × 19 ملم

صورة 31/ب **نموذج مدفع رشّاش صغير IOF 1A1**

المصدر: Aermech.in، 2016

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
المملكة المتحدة	متنوع	ويبلي MkIV وإنفيلد رقم 2 Mk.I*	مسدسات	

صورة 32/ب **مسدس ويبلي MkIV**

صورة 33/ب **مسدس ويبلي للجيب MkIV**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

وكانت الهند مستخدماً لفترة طويلة لبنادق ستيرلينغ البريطانية، المنتجة محلياً من خلال مصنع إنديان اورديننانس فاكتوريز تحت تسمية 1A1 أو بندقية SAF 1A. يعود تاريخ تطور ستيرلينغ إلى عام 1942، عندما كان يعرف باسم بندقية آلية باتشت والمصممة للاستخدام البريطاني في الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن المملكة المتحدة لم تعتمده في نهاية المطاف حتى عام 1953 (إزيل، 1977). ولا يزال 1A1 في مستخدماً مع قوات الشرطة الهندية.

تظهر في مجموعة البيانات ثلاثة عشر نموذجاً من مدفع رشّاش صغير 1A1 (نمط ستيرلينغ) (انظر الصورة 31/ب). يمكن التعرف على جميع النماذج بشكل إيجابي من خلال علامات محدد الرمي والتصميم النهائي كونها شركة مصنعة هندية.[136] ويمثل ذلك عدداً كبيراً من البنادق الآلية من هذا النوع التي يمكن العثور عليها في منطقة نزاع أو في مرحلة ما بعد الصراع - يمكن إجراء المزيد من البحوث حول كيفية وصول هذه الأسلحة إلى ليبيا.

ويظهر نموذج واحد في مجموعة البيانات مصور مع مدفع رشّاش صغير طراز ستين بريطاني بدلاً من خزينة النوع الصحيح ستيرلينغ. تم تصميم ستيرلينغ المستخدم في الأغراض البريطانية للاستخدام خزائن ستين بالإضافة إلى خزينته الأصلية، ومع ذلك، حتى لا يعوق هذا الاستبدال آلية عمل السلاح. وهناك نموذج آخر ملفوف في شريط لاصق للتمويه.

مسدس إنفيلد رقم 2 *Mk.1، يستند بشكل وثيق إلي تصميم ويبلي MkIV، باعتباره سلاحً قياسياً لدى الجيش البريطاني في عام 1932 في.عيار 38. وقد حل محل مسدسات ويبلي عيار.555 من حيث تلك الوظيفة. تم تصنيع هذه المسدسات للأغراض العسكرية بأعداد كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية. كما عرضت ويبلي مجموعة متنوعة من نماذج مدنية مماثلة من عام 1929 حتى إغلاق الشركة في عام 1979 (إزيل، 1977).

وكان نمط "الجيب" من ويبلي، في كل من العيار 38. والعيار 32.، مسدساً شائعاً للدفاع عن النفس. وقد بيعت للعديد من الرعايا البريطانيين الذين كانوا يسافرون إلى أجزاء من الإمبراطورية البريطانية (آنذاك) خارج أوروبا الغربية. ويمكن التعرف على نمط الجيب من خلال وجود سبطانة 3 بوصة (74 ملم) وقبضة أقصر من الأنماط القياسية للجيش والشرطة. وكان نموذج الجيش والشرطة من ويبلي بع سبطانة 5 بوصة (123 ملم) وقبضة كاملة. وقد بيعت بموجب عقود عسكرية، وتم تصديرها إلى وكالات الشرطة الأجنبية، وبيعت أيضاً في السوق المدنية.

تم العثور على ما مجموعه 20 مسدساً من ويبلي في مجموعة البيانات. وتنقسم هذه النماذج إلى 14 نموذجاً من أنماط الجيش والشرطة (انظر الصورة 32/ب) وستة نماذج مدنية مدمجة (انظر الصورة ب 33/ب).

من مسدسات ويبلي المدرجة في مجموعة البيانات، هناك أربعة أرقام تسلسلية مقروءة، وكلها لها بادئات 'B'، تظهر تاريخ تصنيعها بين عامي 1957 و 1970 (بحوث الأسلحة، 2014). ويظهر في مجموعة البيانات نموذج واحد إنفيلد رقم Mk.I 2 (انظر الصورة 34/ب). هذا الإصدار هو نسخة معاصرة قريبة من نسخة ويبلي التي ينتجها مصنع الأسلحة الصغيرة الملكي البريطاني في انفيلد. وتشير علاماته إلى أنه تم إنتاجه في عام 1939، مشيراً إلى أنه ربما كان قد صدر عن الجيش خلال الحرب العالمية الثانية.[137] ولا تظهر المسدسات في مجموعة البيانات نوع الأدلة التي تشير إلى أنها من نشأت من عملية شراء ضخمة. وبدلا من ذلك، فمن المرجح أن تكون نتيجة لمبيعات المدنيين البريطانيين على مدى العقود السابقة. تجدر الإشارة إلى أن الذخيرة التي تستخدم هذه الأسلحة (145-38. و200-38.) لم تعد مستخدمة. غير أنها قد تكون بغرفة سميث آند ويسون عيار 38. دون تعديل.[138] بالإضافة إلى ذلك، تظهر العديد من النماذج الموثقة آثار تلفيات وإصلاحات جوهرية، مما يشير إلى أنها استخدمت لفترة طويلة في المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات مصنعي السلاح عالية الجودة. وتشمل الإصلاحات والتلفيات المرئية استبدال لوحات القبضة، وتلف جسيم في الأجزاء الخارجية، وعلامات تنقر، واستبدال واقي الزناد، وعدم وجود مسمار الامان.

البلد	الشركة المصنعة	الطراز	نوع السلاح	العيار
الولايات المتحدة	Colt	M1911A1	مسدس تحميل ذاتي	مسدس كولت آلي 45.
الولايات المتحدة	Colt	أنواع خاصة بوليسية "فطساء الأنف"	مسدسات	38. خاص
الولايات المتحدة	سميث آند ويسون	طراز 686	مسدس	357. ماجنوم
الولايات المتحدة	سميث آند ويسون	مسدس ورديات التفتيش طراز 2-28	مسدس	357. ماجنوم

صورة 34/ب **نموذج مسدس إنفيلد رقم 2 Mk.I***
المصدر: WarRelics.eu/User:ph3s، 2012

صورة 35/ب **مسدس كولت تحميل ذاتي 1911A1**

صورة 36/ب **مسدس كولت بوليسي بغرفة 38. خاصة**

صورة 37/ب **مسدس كولت طراز 2-28 لورديات التفتيش بغرفة لاستيعاب ماجنوم 357.. تم تصوير مسدس كولت مع مسدس تحميل ذاتي من سلسلة vz.50 التشيكية (أدناه)، وقنابل يدوية نمط M67 (في اليسار)**

ملاحظات على السلاح/الأسلحة

المسدس كولت M1911A1 هو مسدس تحميل ذاتي مميز بغرفة لاستيعاب خرطوشة عيار 45. (11.25 × 23 ملم). تشير التسمية "A1" إلى مجموعة من التغييرات الفنية الطفيفة التي أجريت على التصميم في عام 1924، وخاصة مجموعة من القطوعات ذات حواف من النتوءات المدورة في الإطار الموجود خلف الزناد. كان طراز 1911A1 مسدساً نموذجياً مستخدماً لدى القوات المسلحة الأمريكية من 1911 إلى 1985. كما كان متوفراً في السوق التجارية لعدة عقود، وتم شراؤه من قبل مجموعة واسعة من العملاء، بما في ذلك الجيش، وجهات إنفاذ القانون، والجهات الأمنية، والمدنيين (ميدوز، 2013).

ويظهر في مجموعة البيانات نموذج واحد من مسدس كولت طراز 1911A1 (انظر الصورة 35/ب). على الرغم من إن الرقم التسلسلي غير واضح في الصور، ولكن يبدو أن مسدس من إنتاج تجاري من شركة كولت. وبدون المزيد من المعلومات، لا يمكن تحديد تاريخ صنعه بدقة.

طُرح المسدس كولت البوليسي الخاص لأول مرة في عام 1927 كنسخة مختصرة من مسدس "Police Positive" المعروف بغرفة لخرطوشة عيار 38. (9 × 29R ملم). أصبح المسدس كولت البوليسي الخاص ذائع الصيت لدى جهات إنفاذ القانون والمشترين المدنيين، لأنه سلاح للدفاع عن النفس قابل للإخفاء.

وإجمالاً، تم إنتاج أكثر من 1.5 مليون في الوقت الذي توقف فيه إنتاجه في عام 1986. أنتجت سميث وويسون نموذج مماثل من المسدس بغرفة لنفس الخرطوشة، ولكن بإطار أصغر قليلاً يحمل خمس طلقات فقط، بدلاً من ستة طلقات مثل كولت. وعلى مدى عقود عديدة من الإنتاج، تم تصنيع هذه المسدسات في العديد من الإصدارات والتسميات.

ويظهر في مجموعة البيانات ستة نماذج من المسدس كولت البوليسي الخاص (انظر الصورة 36/ب). وجميعها يحتوي على غرفة لاستيعاب عيار 38. الخاص. أحد هذه النماذج به علامات سوء الصيانة، إلى جانب صدأ السطح بشكل جسيم وتلف المقابض، على الرغم من أن هذا الضرر لا يبدو أنه يؤثر على أدائه.

أحد نماذج هذا مسدس الأفطس الأنف يظهر في مجموعة البيانات، وبه غرفة لاستيعاب ماجنوم 357. (9.1 × 33R ملم).

مسدس ورديات التفتيش طراز 2–28 هو مسدس كامل الحجم بغرفة لاستيعاب ماجنوم 357. (9.1 × 33R ملم). (9.1 × 33R ملم) وتتميز السبطانة بأنها كاملة الطول، لأنه كان مصمماً لاستخدامات القوات الشرطية.

ويظهر في مجموعة البيانات نموذج واحد من هذا السلاح (انظر الصورة 37/ب).

الحواشي

1. مقابلات أجراها المؤلف مع مصادر سرية.
2. عقوبات الاتحاد الأوروبي حظرت تصدير الأسلحة إلى ليبيا من قبل الدول الأعضاء 1986 إلى 2004 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2012b).
3. تُستمد الإدخالات الموجودة في قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح من مناطق النزاع وما بعد النزاع حول العالم. تستخلص المعلومات من مجموعة من الصور ومقاطع الفيديو مفتوحة المصدر، والتقارير المأخوذة من المصادر الرئيسية ووسائل الإعلام الجديدة. مدعومة بمواد مقدمة من شبكة من المصادر الواقعية. إدخالات قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح هي الأكثر شيوعا استناداً إلى الصور أو الفيديو. ومع ذلك، فإنها قد تشمل أيضا مواد استخباراتية أخرى، بما في ذلك الحسابات المكتوبة والبيانات الصوتية. يمثل كل إدخال من إدخالات قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح إما صنفاً واحداً، حيث يمكن تمييز مثل هذا الصنف بشكل مُجدِ عن الأصناف الأخرى المماثلة في مادة المصدر، أو عدة أصناف عندما يكون التمييز غير مُجدٍ (على سبيل المثال، في حالة عدة مئات من الخراطيش من نفس النوع والشكل والختم).
4. يمكن الاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً للأصناف الواردة في مجموعة البيانات في الملحق.
5. فضلاً عن العتاد الناشئ في ألمانيا الشرقية السابقة والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا.
6. يشير المؤلفون إلى أن هذا التقرير لا يشمل التداول عبر الإنترنت الذي يجري على المواقع التي تدعم نظام فتح المواقع المحجوبة أو المواقع "الخفية" من النوع الذي يشار إليه غالباً باسم "الويب المظلم". وقد قامت خدمات بحوث التسلح بتقييم هذا النوع من التجارة الإلكترونية، كما هو الحال مع التجارة التي تيسرها مجموعات مغلقة على الإنترنت مثل تلك التي تمت مناقشتها في هذا التقرير.
7. شمل فريق خدمات بحوث التسلح الذي ساهم مباشرة في جمع البيانات والتحقق والتحليل لهذه الورقة جوناثان فيرغسون، إن. آر جينزين جونز، جيمس لوترول، إيان ماكولوم، حسن موراجيعة، غرايم رايس، مايكل سمالوود، سامي ترهوني.
8. اختار المؤلفون هذه الجماعات كممثلين، على الرغم من أنها لا تشمل سوى عدد قليل من تلك التي ترصدها خدمات بحوث التسلح.
9. يشير المؤلفون إلى أن خدمات بحوث التسلح تواصل مراقبة هذه الجماعات وغيرها من الجماعات، ويتم جمع بيانات جديدة يومياً من ليبيا وسوريا واليمن والعراق وأماكن أخرى.
10. في بعض الحالات تعود البيانات إلى أبعد من ذلك؛ ومع ذلك، تم اختيار فترة من 12 شهراً لضمان توقيت الورقة، مع مراعاة التغيرات الموسمية المحتملة في أحجام الصفقات التجارية.
11. تضمنت المعلومات الإضافية المسجلة في قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح ولكنها تقع خارج نطاق هذه الورقة عدداً من نظم الأسلحة الأثقل؛ الذخائر؛ بما في ذلك المدفعية؛ المعدات القتالية، بما في ذلك الذخائر التي يتم تسليمها جواً، والصواريخ والقذائف المدفعية؛ والمركبات؛ بما في ذلك المركبات المدنية وبعض المركبات القتالية المدرعة؛ وغيرها من العتاد العسكري مثل الرؤية الليلية ونظم التصوير الحراري؛ ومجموعة متنوعة من الأدوات النقدية، بما في ذلك النقد؛ وجوازات السفر وغيرها من وثائق الهوية.

12. تستخدم ورقة العمل هذه في الأساس الدينار الليبي في وصف بيانات التسعير. وتنقسم أسباب هذا الاستخدام إلى سببين: (1) كانت معظم البيانات التي تشكل أساس هذه الورقة مُجمعة أصلاً باستخدام الأسعار بالدينار؛ و (2) قيمة الدينار يمكن أن تكون صعبة الاحتساب بشكل دقيق من حيث العملات المعترف بها والأكثر استقراراً والثابتة نسبياً مثل الدولار الأمريكي أو اليورو. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الشارع للدولار الأمريكي قد تذبذبت بشكل ملحوظ، خاصة منذ عام 2014. ففي حين كون سعر الصرف قد يكون 1.3 دينار إلى 1 دولار أمريكي، فسعر الشارع في كثير من الأحيان يصل إلى 4.5 أو 5 دينار ليبي. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الدينار الليبي في السوق غير الرسمية يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً على مدى فترات قصيرة من الزمن، مما يجعل الأسعار في يناير، على سبيل المثال، تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المقدمة في يونيو لنفس الصنف. وللاطلاع على المعلومات الحالية عن التباين بين أسعار الصرف في البنوك والأسواق السوداء، انظر ليبيا أوبسيرفر (2016). كما أن هذه التقلبات في قيمة الشارع تقطع شوطاً ما نحو تفسير التكلفة العالية المحتملة للأسلحة والذخائر في بيئة لا تزال فيها هذه البنود شائعة بشكل معقول.
13. منشورات من أطراف تسعى لشراء أو بيع أو تجارة (مبادلة) الأسلحة والذخائر.
14. تم تصنيف المواد وتقييمها وفقا لمنهجية اندمج الاستخبارات المفتوحة المصدر التي وضعتها خدمات بحوث التسلح. وتشمل المنهجية نظام للدرجات مستوحى من نظام الدرجات الأميرالية، الذي يعين تصنيف أبجدي رقمي لكل عنصر من عناصر الاستخبارات. وتعكس هذه المدونة تقييماً لدى موثوقية مصدر المعلومات ومصداقيتها. تعتبر مسألتي الموثوقية والمصداقية بشكل منفصل، وذلك لضمان أن كل منهما لا يؤثر على الآخر. اعتماداً على معاملات المشروع، قد يتم خفض الإدخالات التي تقل عن حد معين من مجموعة البيانات. يتم استخدام فواصل الثقة بالاقتران مع الملاحظات التفسيرية للتعبير عن مخاوف محددة أو استفسارات أو إجراء مطلوب.
15. كانت جودة صورة بعض المنشورات رديئة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى استخدام الهواتف المحمولة الزهيدة ذات الكاميرات منخفضة الجودة. وفي حين يمكن التحقق من بعضها من خلال محتوى وطبيعة الصور والمعلومات السياقية، كان لا بد من استبعاد بعضها من مجموعة البيانات على أنها غير قابلة للتحقق.
16. في حين أنه في سياقات الاستخبارات الأخرى قد يدل "التدريج" على نية شائنة أو مضللة عمداً، فقد كان الاعتبار الرئيسي لهذه الورقة هو وجود مواد للدعاية أو صور ترويجية يجري الاستعاضة عنها في منشور أو قائمة. وينبغي إيلاء عناية خاصة حتى لا تكون هذه الأصناف غير مدرجة ضمن نماذج في مجموعة البيانات النهائية.
17. المعلومات الوصفية مفيدة بشكل خاص، وهو عادة ما تكون وفيرة في مصادر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يمنح المحلل فرصة استعرض معلومات حول المصدر بشكل مباشر وسريع.
18. غالباً ما تجري هذه العملية دورياً عندما لا تتم جدولة على مخرجات منفصلة
19. يمكن تحديد هذه الأصناف أثناء مراحل الجمع أو التحليل أو المراجعة.
20. قد تشمل صور جوجل، TinEye، ImageBrief، Yandex، Baidu، Image Raider، وأدوات البرمجيات المتخصصة.
21. قد أجري ذلك وفقا لاستراتيجية محددة للحد من المخاطر.
22. تم توسم الأصناف على أنها "لم يتم التحقق منها" في هذه المرحلة، وذلك قبل مراجعتها من قِبل واحد أو أكثر من المتخصصين في خدمات بحوث التسلح. وعند الضرورة، سيقوم الأخصائيون التقنيون بإجراء تعديلات أو إضافات على الإدخالات. وفي حالات نادرة، قد تتم إزالة صنف ما من قاعدة البيانات إذا تبين أنه مشتبه به. جميع البيانات المتاحة، بما في ذلك الشركة المصنعة، وبلد التصنيع، وسنة الإنتاج، والرقم

التسلسلي، والتفاصيل الفنية الأخرى، حيثما أمكن ذلك. بعد هذه العملية، يتم توسيم الإدخالات على أنها "تم التحقق منها" وتُرفق بالإدخال رموز تعريف فريدة لكل مراجع بشكل دائم.

23. لمزيد من المناقشة، انظر جينزين جونز وماكدونالد، قريباً.

24. هناك العديد من عمليات حظر الأسلحة التي استهدفت ليبيا، بما في ذلك: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 748 (31 مارس 1992–12 سبتمبر 2003؛ لم يعد ساري المفعول)؛ بيان رئاسة التعاون السياسي الأوروبي (14 أبريل 1986–11 أكتوبر 2004؛ لم يعد ساري المفعول)؛ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1970 (26 فبراير 2011؛ لا يزال ساري المفعول)؛ الموقف المشترك للمجلس (CFSP/2011/137 يوم 28 من شهر فبراير 2011؛ لا يزال ساري المفعول). (انظر جينبيز جونز، 2016a)

25. انظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2011a؛ 2011b).

26. انظر الملحوظة 24 أعلاه.

27. المعلومات مستمدة من المقابلات التي أجريت في أبريل 2015. انظر "التجار عبر الإنترنت في ليبيا"، ص 28–31.

28. وفي حين أن بيع الأسلحة بصورة غير مشروعة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي غالباً ما يكون محظوراً بشكل صارم من حيث الخدمة، فإن الكشف عن هذه الصفحات واعتدالها وحذفها عادة ما يتم إجراؤه فقط إذا أصبح الموظفون على وعي بوجودها – وهو ما يتطلب عادة الإبلاغ عن الصفحة (انظر، على سبيل المثال، فيسبوك، 2015؛ 2016b؛ كيبريسلي، 2013).

29. يلاحظ أنه في حين أن التشابه الديمغرافي بين المصادر (جميع الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 35 سنة) يرجح أن يعكس حقيقة أولئك الذين يعملون في تجارة الأسلحة والذخيرة في ليبيا، فإن العوامل الثقافية واستخدام ذكور ليبيين متخصصين في المقتنيات قد يطرح بعض التحيز المحدود عند الاختيار. على سبيل المثال، أوردت التقارير بأن النساء كانت تشتري كميات محدودة من العتاد من شارع بن راشد.

30. إلا إذا أشير بخلاف ذلك، قدم المستخدمون التابعون للجماعات المراقبة تلك الصور. وبالنظر إلى الوضع الأمني غير المستقر في ليبيا، تعامل المصادر الأصلية على أنها سرية.

31. فعلى سبيل المثال، كانت جميع المصادر السرية الموصوفة في ورقة العمل هذه تتراوح بين 20 و 35 سنة (خدمات بحوث التسلح، 2016b). انظر الملحوظة 29 أعلاه. فعلى سبيل المثال، كانت جميع المصادر السرية الموصوفة في ورقة العمل هذه تتراوح بين 20 و 35 سنة (خدمات بحوث التسلح، 2016b). انظر الملحوظة 29 أعلاه.

32. بطبيعة الحال، لا يعتبر التركز الحضري للأسلحة النارية غير المشروعة ظاهرة ليبية فريدة.

33. أقل من 20 صنفاً معروضاً للبيع أو التجارة شهرياً.

34. الأرقام مبينة بالدينار الليبي. وكان سعر صرف "الرسمي" بين الدينار الليبي– الدولار الأمريكي في 23 أبريل 2016 يبلغ حوالي 1.38 دينار إلى 1 دولار أمريكي، على الرغم من أن سعر السوق السوداء كان أعلى بكثير: 3.10 دينار ليبي إلى 1 دولار أمريكي. وكما في 15 نوفمبر 2016، ارتفع سعر السوق السوداء إلى 5.57 ديناراً إلى 1 دولار أمريكي. وبالنظر إلى أسعار صرف السوق السوداء التي كثيراً ما تكون متقلبة للدينار الليبي، وردت الأسعار في هذه الورقة بمعدلات الدينار الأصلية.

35. يضم تعريف منظمة مسح الأسلحة الصغيرة للأسلحة الصغيرة "المسدسات والمسدسات ذاتية التحميل والبنادق والمدافع الرشاشة الصغيرة والبنادق الهجومية والرشاشات الخفيفة". وتعرف "الأسلحة الخفيفة" بأنها "مدافع رشاشة ثقيلة وقاذفات قنابل يدوية ومدافع محمولة مضادة للدبابات ومضادة للطائرات وبنادق قليلة الارتداد وصواريخ محمولة مضادة للدبابات وقاذفات صواريخ وقاذفات صواريخ محمولة

مضادة للطائرات وقذائف هاون أقل من عيار 100 ملم" منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، 2015، ص 3). وتعتمد ورقة العمل هذه على تعريف أوسع نطاقاً يغطي أيضا قذائف الهاون التي تصل إلى عيار 120 ملم، وتستخدم مصطلحي "الأسلحة الصغيرة" أو "الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" للإشارة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ما لم يشير السياق إلى غير ذلك.

36. لمزيد من المعلومات التفصيلية، انظر الملحق.

37. هذه الفئة تشمل أيضا بعض البنادق ذاتية التحميل المستخدمة في "الرماية"، مثل بندقية القنص النصف الآلية الرومانية.

38. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن العديد من دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (بما في ذلك فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) لم تدرج في البنادق ذاتية التحميل في مجموعة البيانات.

39. وتشمل F2000 و FNC و G36 و Cx4 و أنواع بندقية القنص النصف آلية.

40. لم تعد هذه الأنواع يُعتمد عليها في القوات المسلحة الإقليمية أو العالمية. وهي تشمل: على سبيل المثال، Walther P38، وبيريتا طراز 1934 والمسدسات ذاتية التحميل، ونموذج كاركانو طراز 91، وبنادق Lee-Enfield رقم 4 بمزلاج لإقفال السلاح، وبندقية رشاشة خفيفة من Bren. بناءً على المقاييس المستخدمة، يمكن اعتبار جزء كبير من الأسلحة الصغيرة المدرجة في مجموعة البيانات في طريقه إلى الزوال. ويمكن اعتبار توافر الذخائر المنتجة تجارياً مؤشراً رئيسياً على زوالها المحتمل: فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ كم الأسلحة النارية التي لم تكن متاح لها ذخيرة كانت متداولة بنشاط في ليبيا خلال فترة الرصد. فعلى سبيل المثال، ظل الطلب مرتفعاً على المسدسات Webley MkIV و Enfield No.2 Mk.I*، وكانت يتضح أن المنشورات التي تطلب خراطيش عيار تعمل بشيء من التنظيم. ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ هذه المسدسات قد تحتوي أيضاً على غرفة سميث آند ويسون.38 دون تعديل.

41. حوالي 4000 دولار أمريكي بسعر صرف البنك في نوفمبر 2014 (موراجيعة وسمالوود، 2014).

42. في مجموعة البيانات ككل، سميث آند ويسون S 38. يتضمن 200–38 (مسدس.380 بوصة).

43. ويمثل نحو 93 في المائة من جميع الأسلحة النارية ذات الرمي الأجوف في مجموعة البيانات التي يمكن تحديدها بشكل قاطع، مع تلك التي لا يمكن تحديدها التي تكاد غير معلومة من التصاميم التركية.

44. يشار إليها أحيانا باسم "التنفيس الأمامي".

45. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض مسدسات الرمي الأجوف ذات التنفيس الأمامي قادرة على تفريغ ذخائر أقل فتكاً دون تعديل، بما في ذلك تعبئة الخرطوش المطاطي ذات السرعة المنخفضة أو التعبئة المهيجة مثل مسحوق CS. تلك الأسلحة التي يطلق عليها قذائف ذات تأثير حركي منخفض السرعة يشار إليها أحياناً بالمسدسات "الصادمة".

46. بالنسبة للمسدسات، يتم تنفيس الغازات ببساطة من خلال فجوة الأسطوانة.

47. وكما أشرنا، فإن الطبيعة الخاصة لهذه المبيعات يعوق دون ما إذا كانت القوائم قد تم تداولها بنجاح وكذلك القيمة التي تداولها بها. ومع ذلك، بالنسبة للأصناف التي وقعت عليها العطاءات العامة، فيمكن التقدير ما إذا كان هذا الصنف يقع ضمن "نطاق التصفية السوقية"، وبالتالي توقع بيعه إلى حد كبير. ويتضمن نطاق التصفية السوقية العروض التي كانت لا تقل عن 75 في المائة من سعر العرض، ولكن أقل من 300 في المائة من سعر العرض. وبحد أدنى بنسبة 75 في المائة، يمكن الجزم بأن سعر الصنف كان ضمن نطاق القيمة السوقية. وقد سمح الحد الأقصى البالغ 300 في المائة بتقديم عروض تنافسية، ولكنه استبعد العروض التي كان يبدو أنها ساخرة أو غير صادقة بشكل واضح.

48. لأغراض ورقة العمل هذه، فإن "جنوب ليبيا" هي المنطقة المحيطة بسبها وجميع المناطق الواقعة جنوبها.

49. يلاحظ أن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على الأسلحة كان ساري المفعول في الفترة من يناير 1986 إلى أكتوبر 2004 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2012b).
50. خضعت ليبيا لحظر الأمم المتحدة على الاسلحة من 1992 الى 2003. ومن عام 2003 إلى عام 2011 لم يكن هناك حظر. فرضت الأمم المتحدة حظراً جديداً على الأسلحة في عام 2011، على الرغم من أن المناقشات في ربيع عام 2016 مهدت الطريق لرفع هذا الحظر، جزئياً على الأقل.
51. على سبيل المثال، قامت عدة دول من دول من الاتحاد الأوروبي بتصدير الأسلحة إلى ليبيا في هذه الفترة، بما في ذلك النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولاتفيا وسلوفينيا والمملكة المتحدة (روجرز، 2011). وقد حظيت هذه الصادرات بدرجات متفاوتة من اهتمام وسائط الإعلام. وفي إحدى الحالات، حصلت الأسلحة المصدرة من إيطاليا بقيمة 8 ملايين يورو على رخصة تصدير عابر من قائمة مالطة بقيمة 80 مليون يورو. وقد أدى "الخطأ الكتابي" إلى تغطية إخبارية كبيرة (ستاغنو نافارا، 2011).
52. انظر الملحق للحصول على قائمة أكثر شمولاً من الأسلحة المعروضة للبيع عبر الإنترنت، بما في ذلك الصور والمعلومات الأكثر تفصيلاً عن الأسلحة المعنية.
53. أجريت المقابلة في فبراير 2016. انظر أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2016.
54. الرقم التسلسلي للطراز DM 92 في مجموعة البيانات هو 246002. الأرقام التسلسلية الأربعة المشار إليها في تقرير البوندستاغ هي 212377، و 225064، و 225084، و 231176.
55. بنيلي هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة بيريتا القابضة.
56. امتدت العلاقة من السبعينات (مع تحقيق مبيعات كبيرة من البنادق الآلية الخفيفة FAL و المدافع الرشاش للأغراض العامة ؛ انظر إزيل، 1977) حتى الآونة الأخيرة. ومن المعروف أن معمر القذافي كان يحمل مسدساً من نموذج "عصر النهضة" مطلياً بالذهب من طراز براونينغ هاي باور من المُصنع الوطني لهيرستال، وقد عُرض أحدها على نطاق واسع بعد وفاته (غاتهوس، 2016).
57. وكان اللواء 32 معروفاً باسم "لواء خميس"، بعد قائده خميس القذافي (ابن معمر القذافي الأصغر).
58. ذكر أحد المصادر التي لديها دراية بالصفقة أن إدراج كميات كبيرة من قاذفات FN 303 الأقل فتكاً كان أمراً مهماً لحصول على ترخيص التصدير (جينزين جونز، 2016a). ووافقت حكومة والون الاقليمية على العقد في اليوم التالي للانتخابات الاقليمية في عام 2009. ووفقا لبعض المصادر، كان هذا العقد تمهيداً لاتفاق أكبر بقيمة 111 مليون يورو (دوكيه، 2014).
59. في هذه الحالة، يستخدم مصطلح "تحويل" للإشارة إلى تلك الأسلحة المحولة من دولة متلقية غير ليبيا. وهو لا يشير إلى التحويل العام للأسلحة التي تستخدمها قوات الأمن الليبية في السوق السوداء المحلية سواء قبل الثورة أو أثناءها أو في أعقابها.
60. تجدر الإشارة إلى أن البنادق الآلية الخفيفة FAL قد تم توثيقها بخصائص وسنوات تقديرية للإنتاج تشير إلى أنها كانت على الأرجح مصدرة أصلاً إلى ليبيا (جينزين جونز أند سبليترز، 2015؛ سبليترز، 2013).
61. الصور المتاحة ليست مفصلة بما فيه الكفاية لتحديد البنادق بشكل قاطع كما البديل G36KV. ومع ذلك، فترجح كفة الأدلة.
62. بما في ذلك "A-231" و "B-252".
63. يشير المؤلفون إلى أن خدمات بحوث التسلح وثقت أكثر من 6000 صفقة حتى الآن، ومع ذلك لم يتم إخضاع الكثير منها لتحليل لممارسات التجميع (نظر قسم "المنهجية والمصادر" أعلاه؛ خدمات بحوث التسلح، بلا تاريخ).
64. ما لم يذكر خلاف ذلك، يتم الحصول على جميع الصور في هذا الملحق من قاعدة بيانات خدمات بحوث

التسلح عبر فيسبوك. وتجدر الإشارة إلى أن الصور لا تمثل سوى جزء من المادة الموجودة في مجموعة البيانات التي تسترشد بها ورقة العمل هذه.

65. تظهر الاختصارات ذات الصلة بالأسلحة والذخائر المستخدمة على نطاق واسع في هذا الملحق في "قائمة المختصرات والاختصارات".

66. مقابلة أجراها المؤلف مع مصدر سري، فبراير 2016.

67. تشكل الأسلحة النارية الإيطالية نسبة كبيرة من الأسلحة المدرجة في مجموعة البيانات. ويرجع ذلك جزئياً إلى تاريخ ليبيا كمستعمرة إيطالية.
وقد تم توريد الأسلحة الإيطالية القديمة إلى ليبيا بسهولة خلال الفترة الاستعمارية بين عامي 1911 و 1947، وفي السنوات الأخيرة كانت إيطاليا غير عادية في الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع حكومة القذافي في ليبيا. وقد شملت هذه العلاقات صادرات الأسلحة الصغيرة إلى ليبيا، وأهمها صادرات بريتا.

68. تم إدراج العديد من الأسلحة النارية المصنعة من بيريتا مؤخراً، بما فيها طراز Px4، في مجموعة البيانات. وتشمل هذه الأسلحة كلا من الأسلحة المصنوعة من بيريتا وبنادق الصيد من بينيلي، وهي شركة تابعة لشركة بيريتا. وعادة ما يكون من غير المعتاد أن نرى أسلحة بريتا بكميات كبيرة في ليبيا، ولكن يفسر ذلك عملية شراء تمت في 2009 للأسلحة النارية من بيريتا بقيمة 8 مليون يورو تقريباً والتي يزعم أنها كانت لصالح بنك الجمهورية في طرابلس ("عقد الجمهورية"). انظر القسم الفرعي بعنوان "أمثلة محتملة ومؤكدة للمبيعات العلنية"، "بيريتا القابضة (إيطاليا)" في ورقة العمل.

69. مع استخدام المحولات، يستطيع الطراز Cx4 قبول المخازن من سلسلة بنادق 92/96/98 أو 8045/8040/8000 المسدسات ولم تُرصد هذه المحولات في ليبيا.

70. تم تطوير طراز M4 سوبر 90 استجابة لطلب تقديم عرض من الجيش الأمريكي في عام 1998.

71. لا تعد كاراكال تقدم طراز شبة مدمج.

72. أصدرت كاراكال سلسلة من عمليات الاسترجاع الواسعة النطاق على نحو متزايد في أكتوبر 2012 ومارس 2013 وسبتمبر 2013 – بما في ذلك جميع مسدسات طراز C (كاراكال، 2013). وكانت المشكلات تنطوي على مشكلات في السلامة وشروخ في قطع الانزلاق من النصف، كما هو موضح في إشعار الشركة في أبريل 2015 (كاراكال، 2015).

73. أفاد تقرير الفريق ما يلي: "إن شهادة المستعمل النهائي ذكرت 15,000 مسدس و 5 مليون ذخيرة 9 ملم. وقد أُرسلت الشهادة إلى السفارة الليبية في الإمارات للموافقة عليها. وقد اتصلت السفارة بكاراكال في 6 فبراير 2014 وطلبت من الشركة إنهاء الصفقة، حيث أن وزارة الداخلية لم تكن على دراية بذلك. وقد تم نقل الدفعة الأولى من 1500 مسدس إلى لجنة الأمن العليا في ميتيجا.... ويسعى الفريق إلى تحديد وضع ما تبقى من العتاد" (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2015).

74. ومن الجدير بالذكر أن المشتري اعتبر السعر المتضخم "حوالي 1,000 دينار" أدنى من المعدل الحالي (موراجيعة وسمالوود، 2014؛ سمالوود، 2015).

75. كانت الشركة البلجيكية "المُصنع الوطني لهيرستال" مورداً دائماً للأسلحة للحكومة الليبية، بما في ذلك مبيعات أعداد كبيرة من البندقية الآلية الخفيفة FAL والرشاشات للأغراض العامة (إزيل، 1977). ومن المعروف أن معمر القذافي كان يحمل مسدساً من طراز براونينغ هاي باور من المُصنع الوطني لهيرستال، وقد عُرض أحدها على نطاق واسع بعد وفاته (غاتهوس، 2016). وقد أُدرجت مبيعات الأسلحة في طلب أصدرته الحكومة الليبية في مايو 2008 للأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة والذخائر ذات العيار الصغير بقيمة تتجاوز 12 مليون يورو ("عقد لواء خميس"؛ سبليترز، 2012). وللاطلاع على مناقشة لهذا الطلب، انظر القسم الفرعي المعنون "أمثلة محتملة ومؤكدة للمبيعات العلنية"، "المُصنع الوطني لهيرستال (بلجيكا)" في ورقة العمل. وفيما يتعلق بتلك الوثائق التي استعادتها منظمة حقوق الانسان من قاعدة عسكرية في حي صلاح الدين بطرابلس، فقد سقطت بعد وقت قصير في أيدي قوات التمرد في أغسطس 2011 وقد ألقت بعض الضوء على الطلب المحرر في 2008. وتتضمن الوثائق، التي تم مراسلتها مع المؤلفين، أرقام تسلسلية ومعلومات عن التعبئة وكميات الطلب لعدد من الأصناف المعنية، وإضافة المزيد من التفاصيل إلى ما هو متاح في سجلات الحكومة البلجيكية الرسمية.

76. وكانت هذه القوات "أصغر" إلى حد كبير، وشملت تلك التي تضم بيرو وإستونيا وليتوانيا وبلجيكا (ستيفنز، 2014).
77. تشير التسمية "القاعدة -ب" إلى عروة حربة مثبتة على السبطانة (جينزين جونز، 2016a).
78. وحدة LG1 تحل محل النهاية الطرقية المنحنية في نماذج F2000 القياسية وبها غرفة 40 × 46SR ملم لخراطيش منخفضة السرعة (المُصنع الوطني لهيرستال، بلا تاريخ -ج).
79. تم توثيق بعض البنادق F2000 المصدرة إلى ليبيا مزودة بكاتم الصوت.
80. وقد شوهدت أيضاً نماذج من F2000 – من المحتمل أن تكون من ليبيا – في أيدي جماعات مسلحة في قطاع غزة ومصر (جينزين جونز، 2016a).
81. صدّرت النمسا مؤخراً أسلحة إلى ليبيا في الأعوام 2005 و 2006 و 2007 و 2010 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بلا تاريخ – ب).
82. كانت تعرف سابقا باسم G36E و G36KE.
83. حرف 'V' من Variante يعني ('البديل') ويشير إلى إصدار مخصصاً للتصدير في المقام الاول، ويضم علامات محدد الرمي بالـكتابة بالصور (مراسلات المؤلف مع موظف هيكلر آند كوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، 2013).
84. بما في ذلك "A-231" و "B-252".
85. مراسلات المؤلف مع هيكلر آند كوخ، فبراير 2012.
86. يطلق عليها الآن Kalashnikov Concern.
87. تعتبر AK-100 بوجه عام تتضمن AK-105، AK-104، AK-103 AK-102، AK-101، AK-74M. لم تكن هناك بندقية تحمل 'AK-100' (فيرغسون وجينزن جونز، 2014). وتشمل التطورات الأخرى بنادق مثل AK-9، غرفة 9 × 39 ملم (جينزن-جونز، 2012a).
88. ويبدو أن عدداً من البنادق من طراز AK-103 المعروضة للبيع قد عانت من تلفيات جسيمة من الخارج وبها مقابض حماية مستبدلة، وليس لها مخزون، وما إلى ذلك. يبدو أن هذا قد خفض متوسط السعر.
89. قد يكون هذا أيضاً نسخة من المادة الأصلية. هذه المسددات المزيفة شائعة في ليبيا، تم تصنيعها في المقام الأول في الصين ومستوردة من تركيا.
90. قد يكون هذا نتيجة لتلف من إطلاق النار، كما هو موضح أدناه.
91. يطلق عليها سابقا Euromissile، قبل سلسلة من عمليات الاستحواذ.
92. الأرقام التسلسلية 212377، و 225064، و 225084، و 231176.
93. يبدو أن طراز NZ75 قد تم استبداله بطراز NZ85B (وبديله سميث آند ويسون.40، وهو طراز NP40)، وهي نسخة CZ 75 أقرب بكثير مزودة بإطار يدوي مثبت للسلامة يحمل اسم مشابه، CZ 85B.

94. لاحظ أن اسم الشركة المصنعة للبندقية- سلسلة 51 × 7.62 CMS ملم - لا يتفق مع تسميات خرطوشة المستخدمة في ورقة العمل هذه، والتي من شأنها أن تجعلها 7.62 × 51 ملم.
95. استعراض الوثيقة التعاقدية السرية بين أيدي المؤلفين.
96. وتظهر صور من عام 2011 تفيد بأن Truvelo زودت حكومة القذافي بنوعين على الأقل من طراز CMS عيار 12.7x99 ملم مضادتين للعتاد العسكري، بغرفة خرطوشة لمدفع رشاش براونينغ (12.7 × 99 ملم) (خدمات بحوث التسلح، 2016a).
97. لم يكن من الممكن تحديد مصنع معين لكل هذه الأسلحة على أساس المعلومات المتاحة في مجموعة البيانات.
98. تلك الأسلحة التي يطلق عليها قذائف ذات تأثير حركي منخفض السرعة يشار إليها أحياناً بالمسدسات "الصادمة".
99. لاحظ أن بعض الشركات المصنعة التركية تعاقدت على إنتاج مسدسات الرمي الأجوف لشركات أخرى في تركيا. وهذا أمر شائع في صناعة الأسلحة النارية التركية ويستحق مزيداً من البحث. لهذا السبب، تستخدم هذه الورقة مصطلح "الشركة المصنعة" للإشارة الى الشركة المعروفة بأنها تعرض علامة تجارية معينة للبيع، بينما تستخدم مصطلح "العلامة التجارية" للإشارة الى الوصف الموجود على السلاح ذاته. وهذه القاعدة حقيقية لكل من هذا الملحق والجدول 10.
100. مقابلة مع المصدر السري 6، أبريل 2015.
101. لاحظ أن بعض المسدسات تباع بكميات مختلفة من الذخيرة الفارغة، ويمكن للأسعار أن تعكس ذلك. انظر الجدول 11 لمتوسط أسعار مسدسات الرمي الأجوف المختارة المدرجة في مجموعة البيانات.
102. ليس من الممكن دائماً تحديد ما إذا كان قد تم تحويل سلاح رمي أجوف معروض للبيع أم لا. ويبدو أن هذا الأمر يشكل معضلة للمشترين المحتملين. وفي بعض الحالات، تستلزم التعليقات على منشورات المبيعات توضيحاً لذلك، وهو أمر غير مستقبلي دائماً.
103. مقابلات مع المصدر السري 7 في أبريل 2015، والمصدر السري في أبريل 2015.
104. غير أن الشركة تشغل صفحة على فيسبوك، وذلك على الرغم من أنها لا تُحدث بشكل دوري.
105. تم وضع علامة 'Sa-ka Pointer' على بندقية آلية الضخ شبيهة تماماً وهي مدرجة في مجموعة البيانات. ومن المربك أن هذا الاسم يطبق أيضاً على مسدسات الرمي الأجوف التركية. انظر "مسدسات الرمي الأجوف المحولة" و "مسدسات الرمي الأجوف" في هذا الملحق.
106. في مجموعة البيانات، تعتبر العلامة التجارية الأكثر محاكاة هي بيريتا، مع أكثر من اثنتي عشرة نموذج يظهر علامات وهمية لبيريتا.
107. تدرج التراخيص التي تسمح بتصدير مجموعة من الأسلحة والذخائر إلى ليبيا في التقارير الوطنية الصربية عن كل سنة من عام 2008 إلى عام 2013 (باستثناء عام 2011)؛ انظر <http://www.seesac.org/Serbia-2>. في حين أن معظم الأصناف تسمى فقط بمصطلحات عامة، بما في ذلك "بنادق"، و "بنادق آلية"، و "مسدسات"، و "رشاشات"، فمن المرجح أن تشير تماماً أو في الأساس إلى الأسلحة التي تنتجها زاستافا للأسلحة التابعة لشركة كراغوجيفاك. وكثيراً ما تشير الكميات المدرجة إلى مزيج من الأسلحة والذخائر (فضلاً عن الأصناف الأخرى)، ولا يمكن تقسيم مستوى التفصيل الوارد بشكل يحوي مغزى في معظم الحالات. السلاح الوحيد المذكور بالاسم في هذه التقارير هو M92.
108. من الصعب تصنيف الأرقام المرتبطة بهذا العقد، مما يجعل من الصعب تحديد العدد الإجمالي لبنادق M92. انظر صربيا، 2010.
109. نظراً لأن الفرق الوحيد بين البندقتين هو عيار الخرطوشة المستخدمة، فمن المستحيل الإخبار بماهية النماذج المصورة من بين الصور المتاحة. انظر الصورة رقم 30/أ للاطلاع على نموذج من البندقيتين.

110. مُؤكد من قبل براونينغ الولايات المتحدة الأمريكية عبر مقابلة هاتفية مع المؤلف.
111. وللحصول على مناقشة كاملة حول متطلبات ومنهجية تقدير سنة إنتاج بنادق الآلية الخفيفة من المُصنع الوطني لهيرستال، انظر جينزين جونز وإليوت (2015).
112. يلاحظ أن تراخيص التصدير البلجيكية الصادرة قبل عام 1969 ليست مفصلة بما يكفي لتحديد الأعتدة المحددة المنقولة. تم تدمير تراخيص التصدير البلجيكية للفترة 1979–1975 بطريقة عرضية وهي غير متوفرة (جينزين جونز وسبليترز، 2015).
113. من الجدير بالذكر أنه قد تحديد البندقية الآلية الخفيفة FAL المنتشرة من ليبيا في عدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك الجزائر وتشاد ومصر ولبنان والنيجر وسوريا وتونس (خدمات بحوث التسلح، 2016a؛ وزارة الداخلية التونسية، 2013؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2012؛ 2013b).
114. من الممكن أن يكون بعضها من نماذج 50.64، والتي لا يمكن تمييزها بصرياً من النماذج 50.61. ويعتبر النموذج 50.61 هو النموذج الأكثر شيوعاً. الفرق الوحيد بين الاثنين هو القسم المعدني الأدنى الذي يحتوي على سبيكة من الهيديومنيوم (جينزين جونز وسبليترز، 2015).
115. مقابلة مع المصدر السري 6، أبريل 2015.
116. هذا الضبط من المصنع لم يكن متوفراً من المُصنع الوطني لهيرستال وكان يتم ذلك بعد مغادرة المصنع.
117. اتبعت البندقية الهجومية FNC البندقية الآلية الخفيفة الأقل نجاحاً.
118. وكثيرا ما تضع القوات المسلحة ومنظمات إنفاذ القانون والجماعات المسلحة أرقام تتبعية على الأسلحة التي صدرت كأشكال أساسية للتسجيل (جينزين جونز، 2015).
119. تم تهيئة بديل المدفع الرشاش للأغراض العامة والمثبت على المركبات بهذا الطريقة لأنه تم تصميمه ليتم دمجه في الأبراج أو غيرها من التجهيزات المزودة بأنظمة الرؤية والرماية.
120. تم طرح النموذج 92 إلى جانب المسدسات من فئة Cheetah (بيريتا، بلا تاريخ).
121. مقابلة أجراها المؤلف مع باحث في تجارة الأسلحة في البرازيل.
122. يشار إلى هذا النموذج، الذي يحتوي على دعامات بلاستيكية ثابتة، في الأدب الفنلندي باسم Rk 62M (أي "موفيبرا"، أو "الدعامات البلاستيكية") أو في الأدب الإنكليزي باسم M62P (أي "بلاستيكي").
123. لم يكن تصميم النيكل خيار مصنع للنموذج الفريد R، لذلك تم ذلك بعد التصنيع.
124. كان المقبض الأنبوبي الواقي من الحرارة والسبطانة ذات المنفذ الموجودين تحت الدرع الواقي هما الموجودين فقط في السلاح المعني. ويبدو أنه في حالة جيدة وقابل للتشغيل كما هو مبين.
125. كما أشرنا آنفاً أن هيكلر آند كوخ ذكرت أنه على حد علمها لم يتم نقل أي من أسلحة هيكلر آند كوخ إلى ليبيا في أي وقت. (هيكلر آند كوخ، 2011)
126. لاحظ أن ذلك عيار مختلف إلى ماكاروف عيار 9 × 18 ملم.
127. تم توثيق عدة مسدسات أخرى طراز 1934/1935 مزودة بكاتم الصوت خلال فترة ثورة 2011 وبعدها مباشرة (خدمات بحوث التسلح، 2016a).
128. لا ينبغي الخلط بين النموذج 70 'طارق' والنسخة العراقية من نموذج بيريتا 51، الذي كان يعرف أيضا باسم 'طارق' (وود، 1985).
129. كما تم طرح النموذج 70 في عيار 380..
130. من الممكن أيضاً أن يكون أحد أو أكثر من المسدسات من نوع Cheetah في مجموعة البيانات هي نسخ متماثلة من الرمي الأجوف.

131. تحتوي مجموعة البيانات على إدخال واحد لذخيرة 6.5 × 52 ملم. على الرغم من أنه من المستحيل التحديد بشكل نهائي من الصور المتاحة، إلا أن الخراطيش تتطابق مع ملامح عيار 6.5 × 52 ملم بدلاً من غيرها من الخراطيش المتوقعة في المنطقة.
132. تحويل بنادق Bren إلى مواصفات L4A1 حدث في 1956–1955؛ و L4A2 و L4A3 في 1958؛ و L4A4 في عام 1961 (غرانت، 2013).
133. تجدر الإشارة إلى أن السبطانة الموجودة في هذا النموذج قابلة للفصل بسهولة وهي مصممة للاستبدال في موقع القتال.
134. ويمكن تحديد ذلك من خلال قرص موجود على الجانب الأيسر من القسم المعدني، مما يشير إلى أن البندقية قد تم تحويلها إلى خرطوشة 7.62 × 51 ملم في ترسانات بريطانية.
135. يشار إلى هذه البندقية باسم "Rifle, No.4" في الخدمة العسكرية البريطانية.
136. قد يكون مصدر النماذج التي لا يمكن تحديدها بشكل قاطع هو أيضاً من أصل هندي. ولا توجد أدلة قاطعة على تحديد أو استبعاد الأصل بشكل إيجابي أو قطعي.
137. هذا وحده لا يعني أن وجودها في ليبيا يرجع إلى هذا الصراع. وقد تشق طريقها بنفس الطريقة في السوق التجارية أثناء الحرب أو بعدها.
138. تم تعديل العديد من النماذج الأخرى لغرفة خراطيش أخرى مشذبه.38. يبدو أن أحدها خضع للتعديل إلى مسدس كولت آلي بغرفة.380، والآخر لغرفة 9 × 19 ملم. ومع ذلك، نشر المشترون المحتملون صور من.200–38 وهي متاحة على ويكيبيديا وإعلانات "مطلوب" التي تبحث عن هذا العيار.

المراجع

أدير، روبرت إل. 2014. مسدسات فريدة. فورت وورث: فري هاوس

أنتاريس، ليوناردو م. 2001. ستر فاير أرمز. دافنبورت: FIRAC.

خدمات أبحاث التسلح 2015a. تحويل مسدسات الرمي الأجوف في ليبيا ورقة معلومات غير منشورة. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة

—. 2015b. التطوير والإنتاج العالمي لبنادق الخدمة العسكرية ذاتية التحميل. ورقة معلومات غير منشورة. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة

—. 2016a. تقرير مبيعات الأسلحة عبر الانترنت من قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح تم إنشاء تقرير قاعدة بيانات سرية في 8 أبريل 2016 بيرث: خدمات بحوث التسلح

—. 2016b. تجميع المقابلات السرية التي أجراها باحثو خدمات بحوث التسلح لاستكمال إدخالات قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح. (بعضهم أعد هذه الورقة من قبل موظفي خدمات بحوث التسلح بتوجيه من المؤلفين.) تم إصداره في يونيو 2016.

—. 2016c. الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة عبر منصات وسائل الإعلام الاجتماعية في ليبيا. ذا هوبليت (مدونة خدمات بحوث التسلح للشركات) 8 أبريل.

—. بلا تاريخ قاعدة بيانات خدمات بحوث التسلح ("مادة الصراع") سرية، قاعدة بيانات البحوث السرية. أتيحت في نوفمبر 2015 – يوليو 2016.

بحوث الأسلحة. 2014. أرشيف ويبلي وسكوت' موقع الكتروني. الجمعية الوطنية. Questions. 2011 13ème Legislature.' 26 يوليه.

باستي، جان بيير، دانيال كاسانوفا. 2013. Les Pistolets Unique: Histoire de la Manufacture d'Armes des Pyrénées Françaises. باريس: كريبن ليبلوند.

بيريتا (بيريتا القابضة). بلا تاريخ. 'الجدول الزمني لطراز M9' صفحة ويب تفاعلية. أتيحت في مايو 2016.

مايكل باتيا، 2001. "الصحراء الغربية تحت سيطرة البوليساريو". استعراض السياسة الأفريقية ايكونومي، المجلد. 28، رقم.888، الصفحات 98–291.

بيسواس، ماسودول، كاري سنايبس. 2014. وسائل التواصل الاجتماعي في انتفاضة سوريا وما بعد ثورة ليبيا: تحليل مشاركة "النشطاء" و"المدونين عبر الإنترنت." وسائل الإعلام العربية والمجتمع، العدد 19، الخريف.

سي. بلانشارد، وجيه. زانوتي. 2011 ليبيا: لمحة عامة والعلاقات الأمريكية. واشنطن: دائرة أبحاث الكونغرس.

برودينيل، آرون. 2014. "أجيال Glock: التفاصيل وتطور الخصائص" مجلة الدفاع عن الأسلحة الصغيرة، المجلد. 6، رقم 3..

البوندستاغ (ديوتشر بوندستاغ). 2011a. "أجوبة برلمانية". دروكشاش 17/6954 بتاريخ 5 سبتمبر.

—. 2011b. "أجوبة برلمانية". دروكشاش 17/6856 بتاريخ 22 أغسطس.

كامارلينغهي، كارلو. settant'anni di pistole Beretta: 1915–1985. 1986.

كاراكال (كاراكال الدولية). 2012. "مسدس كاراكال طراز F وطراز C – تحذير السلامة وإشعار الإرجاع." خبر صحفي. أكتوبر.

—. 2013 "مسدس كاراكال طراز C – تحذير السلامة وإشعار الإرجاع." خبر صحفي. سبتمبر.

—. 2015 "تحديث إشعار إرجاع منتج من كاراكال: كاراكال تعيد دفعات مالية مقابل مسدس مرتجعة أو تستبدلها" خبر صحفي. أبريل.

مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات. 2010 "نتائج التعاون العسكري التقني بين روسيا والبلدان الأجنبية في عام 2010." مجلة تصدير الأسلحة (Экспорт вооружений)، رقم 6، نوفمبر–ديسمبر.

شيفرز، سي. جي. 2016. "مجموعات فيسبوك تعمل كمعارض للأسلحة للميليشيات". نيويورك تايمز. 6 أبريل.
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. 1984 ليبيا: توريد الأسلحة الإرهابية [منقح]. GI M 84–1022 1L ديسمبر 1984. واشنطن: وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.
2016 .CZUB (Česká zbrojovka Uherský Brod). "منتجات / مسدسات / معايير" موقع الشركة. كلية دبي للإدارة الحكومية. 2011. "الحركات المدنية: تأثير فيسبوك وتويتر". عربي تقرير عن وسائل التواصل الاجتماعي العربية، المجلد 1، رقم 2، مايو.
نيلز دوكيه. 2014. العمل المعتاد؟ تقييم أثر الربيع العربي على السياسات الأوروبية بشأن مراقبة تصدير الأسلحة. بروكسل: معهد السلام الفلمندي.
إيزيل، سي. إدوارد. 1977. الأسلحة الصغيرة في العالم، الإصدار الحادي عشر. هاريسبورغ: Stockpile Books.
فيسبوك 2015 (2016a). 'شروط الخدمة.' اتفاقية المستخدم الصادرة عن فيسبوك.
—. 2016a. ما هي إعدادات الخصوصية بالنسبة للمجموعات؟ صفحة مساعدة فيسبوك.
—. 2016b. معايير المجتمع. صفحة مساعدة فيسبوك.
جوناثان فيرغسون. 2014a. تصاميم مسدسات جديدة ليبيا. ذا هوبليت (مدونة خدمات بحوث التسلح للشركات).
—. 2014b. الأسلحة النارية المحولة: – تحويل أسلحة الرمي الأجوف والأسلحة النصف آلية إلى آلية. ورقة معلومات غير منشورة. بيرث: خدمات بحوث التسلح
— و إن. آر. جينزين جونز. 2014. مقدمة إلى تحديد بندقية كلاشينكوف الآلية. مذكرة بحثية (6) – خدمات بحوث التسلح. بيرث: خدمات بحوث التسلح
—. وبول ويليامز. 2014. الأسلحة النارية المحولة: تحويل الأسلحة النارية والأسلحة شبه الآلية إلى أسلحة آلية. ورقة معلومات غير منشورة. بيرث: خدمات بحوث التسلح
المُصنع الوطني لهيرستال (لا توجد بيانات متاحة) "البنادق". موقع الشركة. تم الوصول في 2 ديسمبر 2015.
—. بلا تاريخ – ب. "بندقية القنص طراز F2000" موقع الشركة. تم الوصول في 2 ديسمبر 2015.
—. بلا تاريخ –ج. 'FN GL1.' موقع الشركة. تم الوصول في 2 ديسمبر 2015.
—. بلا تاريخ –د. '303 FN.' موقع الشركة. أتيح في 5 يناير 2016.
—. بلا تاريخ – هـ. "مدفع طراز FN P90" موقع الشركة. أتيح في 6 فبراير 2016.
هوك فريدريشس. Zeit .2012. 'Optimal im Nahkampf.' 9 فبراير.
غابرييل غاتهوس. 2016 "بحثي عن بندقية القذافي الذهبية" مجلة بي بي سي. 3 فبراير.
ألمانيا. 2003. Bericht der Bundesregierung über ihre Exportpolitik für konventionelle Rüs-tungsgüter im Jahre 2003. برلين: الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا.
Glock 2015. تقرير Glock السنوي 2015، المجلد. 21. نيويورك: هاريس.
فيندو غول ومايك إسحاق. 2016. 'فيسبوك ينتقل لحظر مبيعات البندقيات الخاصة على موقعه وعلى إينستاجرام.' نيويورك تايمز. 29 يناير.
نيل غرانت. 2013 بندقية برين. 28 Weapon. أكسفورد: Osprey.
هيكلر آند كوخ. 2011. "بيان من هيكلر آند كوخ بشأن التكهنات بشأن الأسلحة المتجهة إلى ليبيا". خبر صحفي. 31 أغسطس.
بول هولتوم وكريستيل ريغوال. 2015. 'تحديث تجاري: ما بعد "الربيع العربي". في منظمة مسح الأسلحة الصغيرة منظمة مسح الأسلحة الصغيرة 2015 الأسلحة والعالم. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، الصفحات 123–85.
هورمان، بي. جيل. 2012. مسدس كاراكال طراز F 9 ملم. 30 .American Rifleman أغسطس.
آدم هوسلي. 2013. "يقول المصدر إن سرقة الأسلحة الأمريكية في ليبيا تضمنت مئات البنادق" فوكس نيوز. 25 سبتمبر.
جين هون، يوجين ميدلين. 1993. المسدسات العسكرية الفرنسية. Latham: Excalibur.
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. 2011. الرصيد العسكري 2011. لندن: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

إنديبندنت (مالطة). 2011. "الخطأ الصادر من مالطة كشف النقاب عن إيطاليا – صفقة الأسلحة الليبية" 6 مارس.
(إن. آر. جينبيز جونز، 2011a) نظرة على الصراع الليبي. Rogue Adventurer. 1 ديسمبر.
—. 2011b. نظرة على الصراع الليبي، الجزء الثاني. Rogue Adventurer. 14 ديسمبر.
—. 2012a. سلسلة كلاشنيكوف طراز 100: تمهيد. استعراض الأسلحة الصغيرة، المجلد. 16. رقم 3. هندرسون: شبوتل.
—. 2012b. قاعدة بيانات الأسلحة الصغيرة والخفيفة الليبية. قاعدة بيانات بصيغة SQL غير منشورة.
—. 2013a. ذي هيدستامب ترايل: تقييم الذخائر الصغيرة العيار الموجودة في ليبيا. ورقة العمل رقم 16. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
—. 2013b. الذخائر الصغيرة العيار في ليبيا: تحديث. تقرير مختصر (2) صادر عن تقييم الأمن في شمال أفريقيا جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
—. 2015. توثيق الأسلحة الصغيرة والخفيفة: دليل أساسي. إصدار موجز رقم 14. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
—. 2016a. قصة بندقيتين: انتشار البنادق ذاتية التحميل طراز F2000 وطراز AK-103 المصدرة إلى ليبيا في 2009–2004. تقرير بحثي رقم 5 – خدمات بحوث التسلح. بيرث: خدمات بحوث التسلح
—. 2016b. "البنادق البلغارية طراز AR-M9 وطراز AR-M9F الموردة من الإمارات العربية المتحدة إلى قوات التحالف" ذا هوبليت (مدونة خدمات بحوث التسلح للشركات) 31 يناير.
—. 2017. التنمية العالمية وإنتاج بنادق الخدمة ذاتية التحميل: 1896 حتى الوقت الحالي. ورقة عمل رقم 25. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة يناير.
— مع ستيفان إليوت. 2015. تقدير سنة الإنتاج لبنادق FN Herstal FAL. مذكرة بحثية (9) – خدمات بحوث التسلح. بيرث: خدمات بحوث التسلح
— وغرايم رايس. 2016. تحليل الإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الانترنت في ليبيا. تقرير مختصر (6) صادر عن تقييم الأمن في شمال أفريقيا جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
— ودراميان سبليترز. 2015. تحديد وتعقب بندقية FN Herstal FAL: توثيق علامات التحول في سوريا وخارج نطاقها. دليل ميداني (1) – خدمات بحوث التسلح بيرث: خدمات بحوث التسلح
غاري جونستون، وتوماس نيلسون. 2010. بنادق الاقتحام في العالم. لورتون: إيرونسايد الدولية.
عمر كيبريسلي. 2013. "الشبكة المميتة": مُعلن – بنادق للبيع في فيسبوك" ذا اندبندنت. 17 سبتمبر.
كينج بنيامين. 2015. من المزيف إلى الحقيقي: مقدمة لتحويلات الأسلحة النارية. إصدار موجز رقم 10. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
لويس جيه. إيه. سي.، 2007. "فرنسا توافق على بيع الأسلحة الليبية". جينز ديفنس ويكلي. 8 أغسطس. لندن: مؤسسة جين للمعلومات.
ليبيا. 2010. تقرير الجماهيرية العربية الليبية حول تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والمقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 64/50 التقرير 1032867E.
ليبيا اوبسيرفر. 2016. 'معدلات الصرف'
لونج وليام. 1988. "متاجر الأسلحة الليبية في البرازيل." لوس انجليس تايمز. 23 يناير.
نيكولاس مارش. 2007. "أسس النزاع: دور حيازة الأسلحة في الحرب الأهلية ". منظورات الدراسات الدولية، المجلد. 8، رقم.1، الصفحات 72–54.
إيان ماكولوم. 2014. قوة البنادق ذاتية التحميل ومداها العمري. مذكرة بحثية (8) – خدمات بحوث التسلح. بيرث: خدمات بحوث التسلح
إصدارات جلين ماكدونالد وجينزين جونز. قريباً. توثيق الأسلحة الصغيرة والخفيفة: دليل عملي لتحديد الأسلحة. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
ماكوين بريان. 2012. الجماعات المسلحة في ليبيا: الأنماط والأدوار. مذكرة بحثية (18) – خدمات بحوث التسلح. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة

ميدوز، إدوارد سكوت. 2013. مسدسات عسكرية آلية أمريكية، المجلد الثالث / 1945–2012. كودي: وردزورث.
حسن موراجيعة، ومايكل سمالوود. 2014. "تحويل الأسلحة: مسدس كاراكال طراز F في ليبيا. ذا هوبليت (مدونة خدمات بحوث التسلح للشركات). 13 نوفمبر.
أوغو مفوليني. 2009. "من الطراز 1931 إلى الطراز 1934." الموقع الإلكتروني لشركة بيريتا. موقع الشركة.
دانيال مسجريف. 1992. الرشاشات الألمانية، الإصدار الثاني. الإسكندرية: إيرونسايد الدولية.
نورينكو (شركة نورث إندستريز تشينا). 1990. "تشينا سبورت". كتيب المبيعات.
—. 2012. "الأسلحة الصغيرة" كتيب المبيعات.
– بلا تاريخ "مسدسات طراز NZ75 وطراز MNZ75" كتيب المبيعات.
آلان بيتريلو، إم. 1992. The Lee Enfield Number 4 Rifles. لاثام: Excalibur.
باكستان اوردينانس فاكتوريز. 2014. مدفع رشّاش طراز MP5A2, MP5P3 موقع الشركة.
بوبينكر، مكسيم. بلا تاريخ SIG–Sauer P–230 و P–232 (المانيا/سويسرا). World Guns.
– وأنطوني جي. وليامز. 2008. المدفع الرشّاش: تطور المدفع الرشّاش من القرن التاسع عشر إلى اليوم الحاضر. رامزبيري: كروود بريس.
جوليان راديمير. 2011. "برهان بيع بنادق من جنوب أفريقيا إلى ليبيا" نيوز 24. 19 يونيو.
رالف ريتشيو. 2013. الأسلحة الصغيرة الإيطالية في الحرب العالمية الأولى والثانية. اتيجلن: شيفر.
جوكا ريسلاكي. 1994. "'28 Helsingin Sanomat. 'Autiomaassa" Ompelukonetehdas أغسطس.
—. 2011. "المشروع السري الفنلندي في ليبيا: Calibre Sewing Machine Factory 7.62 سومين كوفالهتي. 8 مارس.
سيمون روجرز. 2011. "صادرات الأسلحة من الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا: من هو القذافي المسلح؟ ' ذا جارديان. 1 مارس.
صربيا. 2010. التقرير السنوي عن عمليات نقل السلع الخاضعة للرقابة في عام 2008. وزارة الاقتصاد والتنمية الإقليمية.
—. 2011. التقرير السنوي عن عمليات نقل السلع الخاضعة للرقابة في عام 2009. وزارة الاقتصاد والتنمية الإقليمية.
صربيا تايمز. 2013. صادرات صربيا من الأسلحة تصل إلى 100 مليون دولار إلى ليبيا. صربيا بيزنس. 22 أبريل.
معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. 2012a. "حظر الأمم المتحدة على الأسلحة في ليبيا".
—. 2012b. "حظر الأسلحة الأوروبي على ليبيا".
—. 2014. "حظر الأمم المتحدة على الأسلحة في ليبيا".
—. بلا تاريخ – ب. "قاعدة بيانات التقارير الوطنية لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي: النمسا." أتيحت في مارس 2017.
إيان سكينرتون. 1982. بنادق الخدمة البريطانية من لي إنفيلد ولي ميتفيلد ولي في 1880–1980. لندن: صحافة الأسلحة والتسلح.
منظمة مسح الأسلحة الصغيرة 2015. منظمة مسح الأسلحة الصغيرة 2015: الأسلحة والعالم. كامبريدج: صحافة جامعة كامبرج.
مايكل سمولوود، وحسن موراجيعة. 2015. "تحويل الأسلحة": مسدس كاراكال طراز F في ليبيا. ذا هوبليت (مدونة خدمات بحوث التسلح للشركات). 9 مارس.
سميث، دبليو. إتش. بي.، وجوزيف إي. سميث. 1965. كتاب البنادق. فيرفاكس، فيرجينيا: الجمعية الوطنية للبنادق / تلغراف بريس.
ليندسي سنيل، وبيتاني أوغرادي. 2014. "بنادق القذافي تدفق إلى ليبيا من خلال مبيعات وسائل التواصل الاجتماعي." Vocativ. 1 أغسطس.
سليمان، إتش.، وجي. سوارت. 2005. "تقلبات السياسة الخارجية الليبية". أفريكان أفايرس، المجلد. 104، رقم. 416، الصفحات. 92–469.
ريتشارد سبنسر. 2011. "فرنسا تورد أسلحة للمتمردين الليبيين". ذا تيليجراف. 29 يونيو.
داميان سبليتيرس. 2012. البندقية الآلية الخفيفة FAL في ليبيا: خلال صراع 2011 وفي أعقابه. ورقة معلومات غير منشورة. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة

—. 2013. البنادق الآلية الخفيفة FAL في ليبيا: دليل لجمع البيانات. تقرير مختصر (1) صادر عن تقييم الأمن في شمال أفريقيا. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة
كارل ستاغنو-نافارا. 2011. "خطأ كتابي" من قبل وكيل مالطي يحرج مالطا بشأن صادرات الأسلحة إلى ليبيا. ' مالطا اليوم. 2 مارس.
آر. بليك ستيفنز. 1996. مسدس براونينغ هاي باور آلي. كوبورغ: Collector Grade.
- وجان فان روتن. 1981. ذا ميتريك فال. كوبورغ: Collector Grade.
فرانشيسكو سترازاري، وسيمون ثولنس. 2014. إعادة النظر في "تيسكو للإرهابيين": ديناميات الأسلحة والصراعات في ليبيا وفي منطقة الساحل والصحراء". المجلة الأوروبية للسياسات والبحوث الجنائية، المجلد. 20، رقم.3، الصفحات 60-343.
(رافع طبيب، 2014) 2014. طرق تهريب الأسلحة وأسعارها في جنوب ليبيا. ورقة معلومات غير منشورة. جنيف: منظمة مسح الأسلحة الصغيرة تورون أرمز. 2016a. 'من نحن.' موقع الشركة.
—. 2016b. "بندقية نصف آلية تورون 305" موقع الشركة.
ديفيد ترينر. 2015. "خفر السواحل اليونانيون يستولون على شحنة ضخمة من الأسلحة والذخيرة" متجهة إلى ليبيا". ذا اندبندنت. 6 سبتمبر.
جيه. ديفيد تروبي. 2003. "سفير: بندقية بيريتا الصغيرة الممتازة". استعراض الأسلحة الصغيرة، المجلد. 6، رقم 8. تروفيلو (تروفيلو أرموري). بلا تاريخ "CMS من تروفيلو 7,62x51 الناتو." كتيب المبيعات.
وزارة الداخلية التونسية. 2013. صور للأسلحة التي ضبطتها وزارة الداخلية في 20 فبراير 2013. منشور على فيسبوك.
قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية. بلا تاريخ قاعدة البيانات. أتيحت في أبريل ومايو 2016.
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2011a. قرار (2011) S/RES/1970 .(2011) 1970 بتاريخ 26 فبراير.
—. 2011b. قرار (2011) S/RES/1973 .(2011) 1973 بتاريخ 17 مارس.
—. 2011c. قرار (2011) S/RES/2009 .(2011) 2009 بتاريخ 16 سبتمبر.
—. 2012. التقرير النهائي لفريق الخبراء المُعد عملاً بقرار مجلس الأمن S/2012/163 .(2011) 1973 بتاريخ 20 مارس.
—. 2013a. قرار S/RES/2095 .(2013) 2095 بتاريخ 14 مارس.
—. 2013b. التقرير النهائي لفريق الخبراء المُعد عملاً بقرار مجلس الأمن 1973 (2011). 15 فبراير. S/2013/99 بتاريخ 9 مارس.
—. 2014a. قرار (2014) S/RES/2174 .(2014) 2174 بتاريخ 27 أغسطس.
—. 2014b. التقرير النهائي لفريق الخبراء المُعد عملاً بقرار مجلس الأمن S/2014/106 .(2011) 1973 بتاريخ 19 فبراير.
—. 2015. التقرير النهائي لفريق الخبراء المُعد عملاً بقرار مجلس الأمن S/2015/128 .(2011) 1973 بتاريخ 23 فبراير.
—. 2016. التقرير النهائي لفريق الخبراء المُعد عملاً بقرار مجلس الأمن S/2016/209 .(2011) 1973 بتاريخ 9 مارس.
أنتوني فاندرليندن. 2009. مسدسات براونينغ هاي باور. جرينسبورو: ويت دوج.
جيمس فينسنت. 2016. "فيسبوك يتيح موطناً لمبيعات الأسلحة غير المشروعة في ليبيا." ذا فيرج. 8 أبريل.
جون والتر. 2006 بنادق العالم. يولا: كراوس.
جيه. بي وود. 1985. مسدسات بيريتا الآلية. هاريسبورغ: Stockpile Books.
زاستافا أرمز 2013a. "البندقية طويلة المدى M93 - بلاك أرو" موقع الشركة.
—. 2013b. 'البنادق الرياضية من سمالبور. موقع الشركة.